

الموسوعة الإسلامية

الربا

في الشريعة الإسلامية والقانون
وملحق به الفتاوى الإسلامية
الصادرة من دار الافتاء

المستشار
محمد منصور

يطلب من
دار النهضة العربية

٢٢ شارع عبد الغفار لوروت - القاهرة

هاتفون : ٢٩١٦٩٢١

٤٥٦.٤
٣٠٣

الموسوعة الإسلامية

الرِّبَا

في الشريعة الإسلامية والقانون
وملاحقه الفتاوى الإسلامية
الصادرة من دار الافتاء

المستشار
محمد منصور

يطلب من

دار النهضة العربية

٢٢ شارع عبد الحلق لروت - القاهرة

تيلون ٢٧٦٦٢١

مقدمة

أجمعت الشرائع السماوية على تحريم الربا ومحاربتة .

فالشريعة اليهودية تحرم الربا باعتبار زيادته تؤخذ على المبلغ المقترض ، وهذه الزيادة تعتبر فائدة أو ربح غير مشروع .

وحرمت الديانة المسيحية الربا . ويحرم الربا فيها تحريما عاما سواء فيما بين النصارى أنفسهم أو فيما بينهم وبين غيرهم ، وقد أجمع رجال الكنيسة ورؤساؤها على أن التعليمات الصادرة من السيد المسيح عليه السلام تعبر عن تحريم الربا تحريما قاطعا .

وكان الربا في الجاهلية وقبل الاسلام أمرا شائعا ، ومتداولاً بين الأعراب ، فكانوا يعتبرون الربا نوعاً من التجارة واستغلال المال ، وكان الربا الشائع في الجاهلية هو ربا النسيئة في الديون الناتجة عن القروض والبيوع المؤجلة ، وهناك صورة أخرى للربا في الجاهلية هي ربا الفضل الذي يتمثل في بيع المال الربوي بجنسه (كالقمح بالقمح والشعير بالشعير والتمر بالتمر) .

وعند ظهور الاسلام لم يشأ المولى عز وجل أن يأخذ بتحريم الربا أخذاً قاطعاً ، بل تدرج في إصداره لأحكام تحريم الربا ، ولذلك نزلت الآيات القرآنية في شأن الربا متدرجة في معالجة أحكامه ابتداءً بالتلويح والتعريض وانتهاءً بالتحريم والتشديد لدرجة التهديد من الله ورسوله لمن لم ينته عن الربا في تعامله مع الغير وجاء التدرج في تحريم الربا طبقاً لآيات الذكر الحكيم في أربع صور من القرآن الكريم هي سورة الروم (آية ٣١) وسورة النساء (الآيتان ١٦٠ ، ١٦١) وسورة عمران (الآيتان ١٣٠ ، ١٣١) وسورة البقرة (الآيتان ٢٧٥ ، ٢٧٦ والآيات ٢٧٨ ، ٢٧٩) وذلك على الوجه المفصل في الفصل الأول من القسم الرابع من هذا الكتاب .

وجاءت السنة الشريفة حافلة بالاحاديث الشريفة الدالة على تحريم الربا بصفة عامة ، وبعضها الآخر ورد في بيان ربا الديون •

والهدف من تحريم الاسلام للربا هو بناء اقتصادى متكامل يقرر أن رأس المال لا يعمل وحده ، وأنه لا كسب من غير تعرض للخسارة ، وأن النظام الربوى يفرض مكسبا لرأس المال من غير عمل قط ومن غير تعرض للخسارة •

ويجربى الراى الغالب فى الفقه الاسلامى على تقسيم الربا الى نوعين كبيرين هما ربا الفضل وربا النسيئة وقد أخذ بهذا التقسيم فقهاء المذهب الحنفى والمذهب المالكى والمذهب الحنبلى ، أما فقه المذهب الشافعى فقد زاده على هذين النوعين ، نوعين آخرين هما ربا القرض وربا اليد ، وعلى الرغم من أن الاسلام قد حرم كافة أنواع التعامل بالربا الا أن البعض قد اتجه الى التفرقة بين الفائدة البسيطة والفائدة الفاحشة أو المركبة ، مع قصر التحريم على الفائدة المركبة فحسب •

وقد حاول البعض الآخر تبرير شرعية الفائدة بالمصلحة تارة ، وأخرى بالمنفعة أى بقياسها على الاجرة المستحقة فى عقد الايجار ، كما رأى البعض أن الربا المحرم انما يكون فى القرض الذى يقصد به الى الاستهلاك لا الى الانتاج ، ولقد تناولنا فى هذا الكتاب كل هذه الآراء وحججها والرد عليها •

كما تناول هذا الكتاب فوائد البنوك ورأى البعض فى اجازة الفائدة للدولة والبنوك والرد عليها ، كما تناول الديون الخارجية بالفوائد وخاصة قروض الحرب بالفوائد ، ثم تناولنا بالبحث المصارف الاسلامية وانتهينا فيه الى المناداة بانشاء بنك اسلامى دولى للمساهمة فى بناء الدول الاسلامية والنهوض بها عسكريا واقتصاديا واجتماعيا •

وقد تناولنا بالبحث الفوائد في القانون مع ضرورة العمل على تعديلها بما يتفق مع الشريعة الإسلامية .

وقد الحقنا بهذا الكتاب الفتاوى الإسلامية بشأن التعامل مع المصارف وبكل ما يتعلق بأحكام الربا .

والحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، وأرجو من الله التوفيق ...

المستشار محمود منصور

القسم الأول

الربا في العصور القديمة

الربا في نظر الفلاسفة :

اعتبر أرسطو الفائدة أيا كان مقدارها كسبا غير طبيعي لأن مؤداها أن يكون النقد وحده منتجا غلة من غير أن يشترك صاحبه في أى عمل ، أو يتحمل أى تبعة ويقول في ذلك :

« أن النقد لا يلد النقد » لأن أساس الغلات الطبيعية أن تكون متولدة من الأشياء ذاتها ، أما توليدا طبيعيا ، بتنمية الزرع أو الحيوان أو بإخراج الأشياء من باطن الأرض ، وأما توليدا صناعيا بأن تستخرج بوسائل الصناعة المختلفة غلات تنتج من تحويل الأشياء ، وأما توليدا تجاريا بنقل البضائع من مكان الى مكان ، أو ادخارها من زمان الى زمان ان لم يكن في ادخارها احتكار ، أو منع لأقوات الناس .

وان النقد لا يصلح بذاته لأن تتولد منه غلات من هذه الانواع الثلاثة لأنه مقياس لقيم الأشياء ، والمقياس لا يكون سلعة يتجر فيها ، اذ يجب أن يكون مضبوطا غير قابل للتغيير .

وتنقسم طرق الكسب بالتجارة الى ثلاثة أقسام عند أرسطو :

القسم الأول : المعاملات الطبيعية ، وهي استبدال حاجة من حاجات المعيشة بحاجة أخرى ، كاستبدال الثوب بالطعام ، وهذه هي المقايضة ، وهي الطريقة البدائية قبل اتساع أبواب التبادل واتخاذ النقود مقياس ضابطة .

القسم الثاني : استبدال حاجة من الحاجات بالنقد كاستبدال الثوب بدراهم أو دنانير وهذه الطريقة هي التي لازمت الحضارة الانسانية .

القسم الثالث : معاملة غير طبيعية : وهى اتخاذ النقد ذاته سلعة تباع بمثلها ، ويكون من ورائها الكسب ، ومن هذا النوع الربا بكل أنواعه •

وقد نهى أيضا أفلاطون فى كتابه « القانون » عن الربا وقال « لا يحل لشخص أن يقرض ربا » •

ونهى سولون الذى وضع قانون أثينا القديم عن الربا •

ولقد شرح الفلاسفة المسيحيون من بعد أرسطو رأيهم فى الربا وتوسعوا فيه ، وعمموا فى كل تصرف يؤدي التأخير فيه الى كسب نقد بسبب الزمن ، وجعلوا أساس منع الربا هو أن النقد لا يصح أن يتخذ موضوعا للتجارة •

وهكذا نلاحظ أن الفلاسفة تضيق صدورهم بنظام الفائدة الذى يجعل النقد يكسب من غير عمل ولا تحمل تبعه ، وبذلك تتلاقى الفلسفة مع الدين فى تحريم الربا ، والحرص من التعامل بالنقد ، فيقول فى ذلك دافيد هيوم : « أن النقد ليس مادة للتجارة ، ولكنه أدواتها (١) وأنه ليس دولا با من دوايب التجارة ولكنه الزيت الذى يلين مدارها » •

الربا فى بابل :

كانت بابل من أعظم دول الشرق القديم اهتماما بالتجارة ، وأولوها حكامها عناية كبيرة تمثلت فى المواد التى تركها الملك حمورابى فى قانونه المشهور ، وكان عصر حمورابى حوالى ١٨٠٠ ق • م ، وكان الربا من أهم الأسس التى سارت مع التجارة جنبا الى جنب ، وقد اختص رجال المعبد باقراض المال بفائدة مقدارها ٣٠٪ على النقود و ٥٠٪ على القمح والشعير ، وكانوا يعتبرون هذه النسبة شيئا عاديا لا غبار عليه ، وأما ما زاد على ذلك فيعتبر ربا •

(١) حقائق الاسلام واباطيل خصومه - الاستاذ عباس محمود العقاد .
ص ١٢٥ وما بعدها ، بحوث فى الربا - الاستاذ محمد أبو زهرة ص ٧ ، ص ٨ •

وكانت الفائدة تبلغ في بعض الأحيان ١٢٠٪ وكانت ترتفع الى ٢٤٠٪
في أحيان أخرى .

وخلت هذه النسبة المئوية المرتفعة على هذا المنوال الى أن جاء
جمهورابى ووضع قانونا نظم به مشكلة الربا بحيث لا يزيد عن أصل رأس
المال بأي حال من الاحوال ، أى أن الفائدة لا تتجاوز نسبة ١٠٠٪ مهما
كانت الظروف والاحوال ، وبذلك حد من الغلو في هذه النسبة التى وصلت
الى ٤٥٠٪ ، وأدى ذلك الى أن رجال المعابد أخذوا يخفضون النسبة
المئوية حتى وصلت في بعض الأحيان الى ٢٠٪ سنويا على النفضة ولو أنهم
كانوا يتقاضونها شهريا ، وقد عملت الحكومة على تحديد الفائدة على
القروض التى تكون برهن البضائع وجعلتها ٣٣٪ (٢) .

الربا عند الهنود :

حرمت الهند الربا على طبقات خاصة من الاهالى وأحلتها لطوائف
أخرى منهم ، وبذلك فرقت بين أهالى الدولة الواحدة بالنسبة للتعامل بالربا
على النحو التالى :

« اذا اقترض أحد الاشخاص من طبقة البراهمة أو الكستارية
فلا يأخذ ولا يعطى ربا — أما اذا تعامل شخص من الاهالى فعليه أن يدفع
ربا اذا اقترض ، ويأخذ ربا اذا اقترض ولو خالف أحد الناس هذا القانون
فانه يعد آثما » .

ولنعطى القارىء فكرة واضحة عن هذا النظام فيجدر بنا الحديث عن
الطبقات التى يتكون منها الشعب الهندى ، فيوجد في الهند منذ القدم حتى
اليوم أربع طبقات هى : —

(٢) يراجع في ذلك قانون جمهورابى في كتاب قصة الحضارة — تأليف
ول درانت ترجمة الاستاذ محمد بدران ، وكتاب
des origines antiques de la Banque de dépôt par Bogart Leyhe 1966 — P. 83.

مشار اليهما بكتاب الربا عند اليهود — للاستاذ السيد عاشور — ص ٥٠ ، ص ٥٠ .

- ١ — طائفة البراهمة أى الكهان •
 - ٢ — طائفة الاكستيرية أى طائفة المحاربين •
 - ٣ — طائفة القيشية أى طائفة الزراعة والتجار والتي توفر مسائل العيش للكهان والمحاربين •
 - ٤ — طائفة الشوادرا وهى أسفل الطبقات وليس لها مهنة خاصة ولم يعترف لها بعمل الا خدمة الطوائف السابقة فى أخس حاجاتها وهى طائفة المنبوذين وليس لها أن تجمع ثروة •
- وكان على طائفة البراهمة ألا تعمل بالنواحي المالية فلا تقوم بعملية الاقراض أو التعامل بالربا ، وكذلك كان محرما أيضا على طبقة الاكستيرية حتى بلغ بهما الامر الى أن يقررا بأن الشخص الذى يشتري أرضا أو أية سلعة بثمن رخيص ثم يبيعها بثمن مرتفع يعد متعاملا بالربا ويعتبر منبوذا من رجال الالتفida •
- أما طبقة القيشية « الزراعة والتجار » فكان لهم الحق فى القيام بالاعمال التجارية والتعامل بالربا (٣) •

الربا فى مصر الفرعونية :

وصل سعر الفائدة فى مصر الفرعونية الى ١٠٠٪ وكانت الفائدة المركبة معروفة فى أيام الاسرة التاسعة عشر •

وكانت الحكومة تقوم بالاقراض ، كما كان رجال المعابد يقومون أيضا بهذه العملية ويحدثنا تيودور المؤرخ الاغريقى عن قانون وضعه الملك

(٣) تاريخ الاسلام فى الهند — الدكتور عبد المنعم النمر — ص ٣٠ وما بعدها ،

History of Economic Thought by Lewis H. Haney New — York 1913 P. 27.

مشار اليهما بكتاب الربا عند اليهود للاستاذ السيد عاشور — ص ٨ •

بوخوريوس من ملوك الفراعنة (الاسرة ٢٤) ويشير هذا القانون بأن الربا مهما تطاولت عليه الآجال لا يجوز أن يجاوز رأس المال . وهذا يدل على أن الربا كان منتشرا في مصر ، وأن الاهالي بمختلف جنسياتهم كانوا يمارسونه (المصريون ثم اليهود والاغريق والرومان) وقد جاء في كتاب « مصر من الاسكندر الاكبر الى الفتح العربى » (٤) .

لم يقتصر نشاط جنود الجيش الرومانى في مصر على الزواج وتكوين الاسر بل كثيرا ما تقابلهم في وثائقنا في مجالات مختلفة من النشاط المالى والاقتصادى وخاصة كملاك للأراضى وممولين بقروض المال نظير فوائد مجزية وهى تجارة مربحة مارسها كثير من الاثرياء في مصر الرومانية .

وفي عهد البطالمة والرومان كان المصريون يمارسون الربا محليا وعالميا ، وقد جاء في برديات القرن السادس الميلادى أن بعض المصريين تعاقدوا على اقتراض مبلغ من المال من القسطنطينية مقداره عشرون سوليدس من الذهب بفائدة ٨٪ ، ورغم أن العقد تم في القسطنطينية الا أنه نص على أن يرد الدين في الاسكندرية .

وكان يهود مصر يتعاملون بالربا شيما بينهم أنفسهم : يؤكد ذلك ما كتبه (تشيركوغر) وهو أحد مشاهير علماء البرديات (٥) اذ يقول : —

ان يهود مصر لم يقيموا وزنا لتعاليم التوراة وكانوا يتعاملون مع يهود مثلهم طبقا للقانون الهلنى . .

وهذا يعتبر خروجاً من اليهود على شريعتهم في التوراة المعروفة ، التى تحرم التعامل بالربا بين اليهودى وأخيه اليهودى .

(٤) للدكتور مصطفى العبادى — ص ٢٠٦ .

(٥) اليهود في مصر — ص ١٠٢ .

القسم الثاني

الربا عند اليهود

كان موسى عليه السلام يقود شعبا بغير دولة الى أرض يقيمون فيها حكما غير الحكم الذي خضعوا له في موطنهم الذي تركوه من أرض الدولة المصرية ، فلم تكن رسالته رسالة عقيدة وحسب ، ولم يكن قيام العقيدة ميسورا بغير قيام القانون •

وقبل أن نستهل حديثنا عن الربا عند اليهود ، فانه يجب أن نشير الى أهم مصادر التشريع اليهودي لكي يعرفها القارئ عند ذكر بعضها ، وهذه المصادر هي :

١ - التوراة •

٢ - التلمود •

٣ - كتب ابن ميمون •

٤ - كتاب بن أشير (١٣٤٨ - ١٣٤٠) •

٥ - كتب يوسف كارو •

١ - التوراة :- هو كتاب الله الذي أنزل على موسى عليه السلام ، والتوراة التي نزلت على موسى لا تعرف أين هي الآن ، ولكن التوراة التي بين أيدينا تحتوى على خمسة أجزاء يسمى كل جزء سفر وهذه الاسفار الخمسة هي بالترتيب ١ - سفر التكوين ٢ - الخروج ٣ - اللاويين ٤ - العدد ٥ - سفر التثنية •

أما العهد القديم : فيطلق على التوراة المحتوية على الاسفار الخمسة سالفة الذكر ، وكتب الانبياء قبل أشعيا وعاموس وهوشع وغيرهم ،

والعهد القديم كلمة نشأت بعد ظهور المسيح عليه السلام وذلك للتفرقة بين الانجيل (العهد الجديد) والتوراة (العهد القديم) •

٢ — التلمود : كتاب يتضمن أقوال كثير من العلماء والفقهاء واليهود وتفسيرات لما غمض من نصوص في التوراة •

وقد استغرق التلمود في كتابته ما يقرب من ثمانمائة عام ، اذ أن اليهود بعد رجوعهم من السبي حوالى القرن الخامس قبل الميلاد بدأوا يشعرون بحاجتهم لتفسير كثير من نصوص التوراة التي أصبحت لا تتماشى مع التغيرات الكبيرة التي رأوها في بابل وغيرها من الدول •

والتلمود نوعان :

١ — التلمود الاورشليمي وهو الذى كتبه علماء مدارس فلسطين •

٢ — التلمود البابلى وهو الذى كتبه علماء مدارس بابل •

أما كتب بن ميمون : فقد ألفها موسى بن ميمون الذى يعتبر من أشهر علماء اليهود الذين ظهرُوا فى القرون الوسطى ، كما أنه يعد من بين فلاسفة العالم وقد تأثر بالفلسفة العربية وعلوم العرب المختلفة ، ومع ذلك فإن موقفه من الربا لم يترحزح ، فبينما تحرم المسيحية والاسلام الربا الا أنه لم يتأثر بهذه المسائل أو التعاليم ، بل انه أباح التعامل بالربا بين اليهود أنفسهم •

ونبين فيما يلى بعض هذه الكتب الدينية والفلسفية لنظهر مدى ما وصل اليه هذا العالم من ثقافة دينية وفلسفية •

١ — مشناه توراى وهو تفسير لما غمض من أبواب التلمود وهو من أهم الكتب التى ألفها موسى بن ميمون ١١٨٠ م ويسمى أيضا حزقاه •

٢ — رسالة فى التقويم العبرى وقد نشرها عام ١١٥٩ م وكان عمره ٢٤ سنة •

- ٣ — مقالة في صناعة المنطق وقد كُتِبَها باللغة العربية ثم تُرجمت الى العبرية على يد العالم موسى بن طبون .
- ٤ — رسالة في التوحيد « تقديس اسم الله وقد نشرها عام ١١٦٠ » .
- ٥ — السراج وهو كتاب ديني كبير علق فيه وشرح مسائل دينية هامة .
- ٦ — رسالة الى يهود اليمن عام ١١٧٢ وبحث في الديانة اليهودية .
- ٧ — كتاب القرائن أو الوصايا .
- ٨ — دلائل الحيران وهو كتاب فلسفي .
- ٩ — كتاب البعث أو احياء الموتى .
- ١٠ — كتاب في السعادة الابدية .

أما كتب يوسف كاروه فأهمها كتاب شولحان عروخ وهو من أهم الكتب في الفقه اليهودي بعد كتاب مشناه تورا لموسى بن ميمون ، كما علق أيضا على كتاب ابن آشير والذي كان يتعلق بما جاء في التلمود من نصوص : ولذلك فان أهمية كاروه العلمية بدأت تظهر بعد ذلك لأن الكثيرين من العلماء كانوا يتجنبون البحث في نصوص التلمود لصعوبتها ودقة فهمها (١) .

أنواع الربا عند اليهود :

ينقسم الربا عند اليهود الى ثلاثة أنواع :

- ١ — الربا المشروط « ربا قصوصا » (٢) .

وهو الربا المشروط أو المحدد بسعر مئوى أو نسبة مئوية معروفة بين المتعاملين ظاهره وبحسب العرف .

(١) الربا عند اليهود — الاستاذ السيد عاشور — ص ١٢٥ الى ص ١٣٨ .
(٢) كتاب تفسير شولحان عروخ « قسم توره رعت » تأليف الاستاذ بافل

ويقول: علماء التلمود عن الربا القصوصا :

« ان الربا اذا كان بسعر محدد - قل أو كثر أى سواء كانت النسبة المئوية منخفضة أو مرتفعة فان هذا النوع المحدد المعروف المشروط يسمى ربا قصوصا » •

ويرى بعض العلماء مثل موسى بن ميمون أن ربا القصوصا يجب أن يكون من جنس الشيء المقرض أى اذ اقترض المدين مبلغا من المال فيجب أن يكون الربا مبلغا محدودا ومالا من جنس القرض •

٢ - ربا أبق « ربا الرماد » أو شبهة ربا (٣) :

وهو الربا المستتر أو الغير معروف وغير المشروط فمثلا اذا أراد شخص أن يقترض مبلغا من المال من شخص آخر فقبل أن يقترض منه ، وقبل أن يقترض هذا الشخص يقدم هدية للمقرض أو يقوم بأداء خدمة من الخدمات دون مقابل ، ثم يحصل على القرض ، ويكون بنسبة مئوية معروفة هي الهدية التى قدمها للمقرض ، وبدون نسبة مئوية تتمثل فى الخدمة التى قام بها قبل عقد القرض ، وهو ما يسمى ربا أبق أو ربا رماد أو ما يسمى ربا شبهة •

٣ - ربا اختياري « ربا دربنن » (٤) :

وهو الربا الاختياري نتيجة الجهل بالمستقبل •

وقد ضرب علماء التلمود مثلا لهذا النوع من الربا المثال التالى :

اقترض شمعون كيلة قمح فى شهر يناير وكان سعر الكيلة فى هذا الوقت تساوى خمسين قرش ثم جاء وقت استرداد الكيلة وكان ذلك فى شهر يونيو من نفس العام : وكان السعر قد زاد الى سبعين قرش ، فأصبح

(٣) يد حزقاه - موسى بن ميمون - المجلد الخاص بالديون ص ١٩٧ •

(٤) نوع من انواع الربا من مسميات العلماء •

المدين والدائن: مخيرين بين أن يأخذ كيلة القمح أو السبعين قرشا مقابل الكيلة .

وهذه الزيادة تسمى ربيت دربنن أى التوع من الربا الذى حرّمه علماء التلمود وقد أجاز بعض علماء اليهود الفائدة الدربنى اذا قصد المدين دفع الزيادة على شكل الكيلة قمح أو السبعين قرشا واعتبرت الزيادة عملا من أعمال الصدقة أو الاحسان خاصة اذا كان الدائن يتيما وينفق عليه فى التعليم .

موقف الديانة اليهودية من الربا :

وردت هذه الآيات فى الاسفار اليهودية :

١ — « اذا أقرضت فضة لشعبى الفقير الذى عندك فلا تكن له كالمرابى » سفر الخروج اصحاح ٢٣ آية ٢١ .

٢ — اذ افتقر أخوك وقصرت يده عندك فاعضده غريبا أو مستوطنا فيعيش معك (٣٦) لا تأخذ منه ربا ولا مرابحة بل أحسن اليه فيعيش أخوك معك » .

« ٣٧ فضتك لا تعطيه بالربا وطعامك لا تعط بالمرابحة » .

سفر اللاوين اصحاح ٢٥ آية ٣٥ .

٣ — « لا تقرض أخاك بربا ٣ — ربا فضة أو ربا طعام أو ربا شيء مما يقرض بربا » .

سفر التثنية — الأصحاح ٢٣ آية ٢٠ .

٤ — « وللاجنبى تقرض بربا ولكن لأخيك لا تقرض بربا لكى يباركك الرب الهك فى كل ما تمتد اليه يدك فى الاراضى التى أنت داخل اليها لتمتلكها » .

سفر التثنية — واصحاح ٢٣ آية ٢٠ .

(م — ٢ الربا)

ويعلق العلماء المسلمون على هذا النص (٥) ، الذى أباح الربا من
الاجنبى ، على أنه نص تناوله التحريف ولا يمكن أن يرد بهذا المعنى نص
فى التوراة التى أنزلت على موسى عليه السلام • ومنشأ هذا التحريف أن
اليهود ينظرون الى غيرهم على أنهم ليسوا مثلهم ولا من طبيعتهم بل هم من
خلق آخر غير خلقهم ويقولون عن أنفسهم « نحن أبناء الله وأحباءه »
(آية ١٨ من سورة المائدة) •

٥ - « لم يعط بالربا ، ولم يأخذ مرابحة وكف يده عن الحوار وأجرى
العدل الحق بين الانسان والانسان ، وسلك فرائضى وحفظ أحكامى ليعمل
بالحق فهو بار » •

سفر حزقيال اصحاح ١٨ آية ٨ •

٦ - « وأعطى بالربا وأخذ المرابحة أفيحيا لا يحيى قد عمل هذه
الرجاسات فموتا بموت دمه يكون على نفسه » •

اصحاح ١٨ آية ١٣ •

٧ - « فيك أخذوا الرشوة لسفك الدم أخذت الربا والمرابحة وسلبت
أقربائك بالظلم ونسيتنى يقول السيد الرب » (٦) •

اصحاح ٢٢ آية ١٢ •

٨ - « فشاورت قلبى فى وبكت العظماء والولاة وقلت لهم انكم
تأخذون الربا • كل واحد من أخيه وأقمت عليهم جماعة عظيمة » •

« وأنا أيضا وأخوتى وغلمانى أقرضهم فضة وقمجا • فلنترك هذا
الربا » •

(٥) يراجع تفسير المنار - الاستاذ محمد رشيد رضا - الجزء ٦ ص ٦٢ ،
الربا والمعاملات المصرفية فى نظر الشريعة الاسلامية - الدكتور عمير
ابن عبد العزيز المترك - رسالة دكتوراه - ص ٥ هامش ٢ •
(٦) التوراة •

« ردوا لهم هذا اليوم حقولهم وكرومهم وزيتونهم وبيوتهم والجزء من
مئة الفضة والقمح والخمر والزيت الذى تأخذونه منهم ربا » (٧) •

سفر نحemia اصحاح ٥ آيات ٧ — ١٠ •

٩ — « المكث مال به بالربا والمرايحة فلم يرحم الفقراء يجمعه » •

سفر الامثال اصحاح ٢٨ آية ٨ (٨) •

١٠ — « فضة لا يعطيها بالربا ولا يأخذ الرشوة على البرىء الذى يصنع
هذا لا يترزع الى الدهر » •

سفر المزامير — مزمور ١٥ آية (٩) •

ومن هذه الآيات التى جاءت فى التوراة يمكن أن نستخلص أن الربا
حرم على اليهودى وأحل لغير اليهودى بمعنى أنه لو أقرض يهودى يهوديا
فلا يأخذ ربا ، وكذلك لا يدفع المدين اليهودى ربا على قرضه الذى اقترضه
من اليهودى •

ولكن اذا اقترض أجنبى من يهودى فيجب أن يأخذ اليهودى من المدين
غير اليهودى ربا •

ولم تقتصر الآيات على منع اقراض اليهود بربا بل تجاوزته الى
المطعومات مثل القمح والشعير ، ونصت على أنه محرم أن نأخذ ربا فى
الطعام اذا كان المتعاملان يهوديين ، أما اذا كان الدائن يهوديا والمدين وثنى
(أى على غير ملة) فعلى اليهودى الدائن أن يأخذ ربا ، واذا كان المدين
يهوديا والوثنى دائن فقد أباحت الآيات لليهودى المدين أن يختار اما أن
يدفع ربا على دينه أو لا يدفع •

(٧) التوراة •

(٨) التوراة •

(٩) التوراة •

أوصاف المراهبي اليهودي كما جاء في التوراة :

وصف الدين اليهودي المراهبي بأوصاف بشعه تشير الى بعضها •

- ١ - المراهبي لص (سفر حزقيال اصحاح ٢٢ آية ١٣) •
- ٢ - المراهبي ملعون (سفر أرميا اصحاح ١٥ آية ١٠) •
- ٣ - المراهبي لا يحيا (سفر حزقيال اصحاح ١٨ آية ٣) •
- ٤ - المراهبي قاسي القلب لا يخاف الله (سفر التثنية اصحاح ٥ آية ١)
سفر الملوك الثاني اصحاح ٤ آية ١) •
- ٥ - المراهبي غير مبارك أي لا ينظر اليه الله ولا يبارك له في معيشتة
(سفر التثنية اصحاح ٢٣ آية ١٩) •
- ٦ - المراهبي بيته معرض للخراب (سفر المزامير اصحاح ١٥ آية ٦)
- ٨ - المراهبي مزعزع الضمير (سفر المزامير اصحاح ١٥ آية ٦)
- ٨ - المراهبي مزعزع الضمير (سفر المزامير اصحاح ١٥ آية ٦)
- ٩ - المراهبي غير مؤمن (سفر المزامير اصحاح ١٥ آية ٦)
- ١٠ - المراهبي لا يرحم (سفر الامثال اصحاح ٢٨ آية ٨)

ولكن ما هي أسباب تحريم الربا بين اليهود وبين بعضهم البعض ؟

للإجابة على هذا السؤال ، نشير الى بعض تعريفات للربا من وجهة النظر اليهودية ، فقد عرفه البعض (١٠) بأنه كل زيادة تؤخذ على المبلغ المقرض ، فإذا أقرض شخص ما مبلغ أربعة دنانير وأخذها بعد مدة خمسة دنانير فإن الزيادة هذه وقدرها دينار تعتبر ربا ، وكذلك إذا أقرض شخص صاعين من القمح واستردها ثلاثة صواع فهذه الزيادة تتمثل في صاع ثالث تعتبر ربا ، وبذلك فإن الربا يتحقق سواء كانت الزيادة في التقود أو المطعومات •

(١٠) تفسير التلمود البابلي - الاستاذ بافي طبعة ١٩٠٠ .

وقد أورد موسى بن ميمون المثل الآتي على ماهية الربا :

« إذا أقرض انسان صديقه سلفة أساسها أربعة دنانير وأخذ منه خمسة دنانير أو أقرضه صاعين وأخذ من المقترض ثلاثة صواع أو أخذ منه صاعين ودينار ، فكل هذه الزيادة تعتبر غير جائزة وتعتبر ربا » (١١) •

وجاء في كتاب شلحان عروخ مجلد يورة دعت ليوسف كارو •

« ممنوع أن تقترض كمية قمح وتأخذ زيادة عند استردادها » •

« الربا (١٢) هو فائدة أو ربح غير مشروع وأن كلمة الربا كان معناها قديما أى فائدة سواء أكانت كبيرة أو صغيرة ولكنها في هذه الأيام أصبحت تعتبر ما زاد عن سعر مخصوص وضعه المشرع اذ قالت معظم القوانين الحديثة أن الربا هو الفائدة الفادحة » •

ونأتى الى أسباب تحريم الربا بين اليهود بعضهم البعض :

يقول بعض فقهاء الشريعة الموسوية : « أن الارض أى اسرائيل كلها وكل شىء فيها ملك لله تعالى وأنه أورها لابراهيم عليه السلام ولهذا فكل الارض وما عليها هى حق لكل شعب اسرائيل وكل منهم يجب أن يحصل على ما يحتاجه بقدر ما حصل غيره من الاراضى وما تنتجه ويجب كذلك أن يأخذ الفقير ما يحتاجه من الغنى ولا يمتنع عن اعطاء الفقير اذا احتاج وعلى هذه القاعدة يجب أن يعطى الغنى المال الذى يحتاجه الفقير بغير ربا ليسد رمقه » . وهذا القول محل نظر اذ أن اعطاء الغنى كل فقير سيؤدى الى عدم قيامه بالاستغلال ، كما أن الفقر قد يكون ناشئا عن الكسل أو سوء التدبير ، ولا يكون ذلك سببا من أسباب تحريم الربا •

وهناك قاعدة تقول « خذ الربا ممن تريد أن تقتله دون تثبت عليك معالم

جريمة القتل » •

(١١) من كتاب يد حزقاه لموسى بن ميمون •

(١٢) دائرة المعارف الامريكية طبعة ١٩٦١ تحت باب الربا •

« أقتل الاجنبي بسلاح ما دون أن تظهر عليك معالم الجريمة هكذا السلاح هو الربا » ، فالربا سلاح لقتل الاجنبي ، فهو سلاح خفى وغير معاقب عليه جنائيا ، الا أنه سلاح من أهم الاسلحة لأنه لا يظهر معالم الجريمة ، بل وتشجعه اسرائيل .

وجاء في دائرة المعارف الامريكية لماذا حرمت اسرائيل الفائدة على نفسها وأحلتها على الاجنبي ؟ تجيب على هذا بقولها « ان سبب ذلك ظروف اجتماعية كانت تحيط باسرائيل اذ أنها لم تكن غنية وكان من غير المعقول أن يفقر اليهودي أخاه اليهودي بأخذ ربا منه ، أما من جهة الاجنبي فالحصول على ربا منه حين يقترض من اسرائيلي فلا غبار على ذلك لأن فيه زيادة لكثرة الاسرائيلي وافتقار للاجنبي وهذا ما يدعو اليه التلمود » .

ويقول موسى بن ميمون أنه يجب اقراض الاجنبي بربا لاذلاله « نحن لا نقرض الاجنبي لكي يسد احتياجاته بل لكي نستفيد منه ونفرض عليه ارادتنا وهذه أمور محرمة علينا اذا صنعناها مع اخواننا اليهود » .

وقد جاء في باب عيود ازراه في التلمود « لا تقرض الاجنبي بغير ربا ولكن بالربا أقرضه » .

وجاء في شلحان عروخ يجب اقراض اليهودي الذي تحول من الدين اليهودي الى الوثنية بربا ، لأنه عند اعتناقهم الوثنية قد ترك دين اليهودية وأصبح لا يستحق أن يعامل المعاملة اليهودية ، فيعاقب بسبب تغيير دينه فيعطى بالربا ويعامل كالوثني .

الربا الاستهلاكي والانتاجي عند اليهود :

حرمت التوراة القرض بفائدة واعتبرته كنوع من أنواع الصدقة أو الاحسان ، ولما كان الانسان لا ينتظر أى ثواب من المتصدق اليه كذلك فان المقرض لا ينتظر أن يحصل على فائدة أوربا من المقرض ، لأن المقرض

في هذه الحالة يرغب في التخفيف عن المعدم أو الفقير المحتاج ، وادعى بعض اليهود أن هذا المبدأ يمكن تطبيقه على اليهودي والاجنبي اذا كان كل منهما قاطنا داخل دولة اسرائيل ، الا أن بعض العلماء قالوا ان هذا المبدأ يمكن العمل به حقيقة اذا كان القرض للاستهلاك أو للتعليم ، أما اذا كان القرض للتجارة مثلا فعلى اليهودي اذا كان دائما أن يحصل على ربا من الاجنبي ، ونظرا لأنه لم تكن في تلك الازمان مقاييس اقتصادية مضبوطة للفرقة بين الاعمال الاستهلاكية وبين الاعمال الانتاجية الامر الذي أدى الى ايجاد ثغرات متعددة مما أدى الى ايجاد تغييرات كبيرة في موضوع الربا ، وهكذا حدث التحريف والتطور بأن الاجنبي لا يقترض بربا حسب قاعدة « لا تضغط عليه » وعلى قاعدة أخرى « لا تأخذ من الاجنبي اذا كان داخل دولة اسرائيل ويسكن معك في نفس الدولة » أما القاعدة الاخيرة بأنه « لا تأخذ من الاجنبي اذا كان القرض للاستهلاك وليس قرضا انتاجيا » أي أنه اذا كان القرض يستثمر في أعمال تجارية أو صناعية فيمكن الحصول على ربا .

وقد حدث تطور آخر في هذا الموضوع ذلك أن علما آخر جاء يقول « اذا كان القرض لعمل تجاري ليقوم به الاجنبي أوده فلا يدفع لهذا النوع من القروض - ربا » (١٣) .

تحايل اليهود على قانون الربا :

القاعدة الاصلية التي انتهينا اليها هي تحريم الربا بين اليهود وبين بعضهم البعض ، وقد تحايل اليهود على القانون الديني بأنواع مختلفة فهدموا ما جاء بالتوراة وحرّفوا فيها .

فقد سمح بعض رجال التلمود (١٤) للمحتاج أن يقترض بربا حتى لا يضار وحتى لا يقف الناس دونه .

Pentatek and Haftara Page 848 . (١٣)

مشار اليه بكتاب الربا عند اليهود - للاستاذ السيد عاشور - هامش ص ٦٦ .

(١٤) شولحان عروج

كما سمح باعطاء ربا بين عالم وعالم اذا كان القرض يشمل مواد المعيشة ولكن الربا لا يزيد عن الخمس ، على أنه اشترط في ذلك أن تكون النية في اعطاء الربا على أنه على سبيل الهدية وذلك قبل عملية الاقراض ، رآلا تكون هذه القاعدة باستمرار حتى لا تسرى بين العامة والجهلة ، وهذا مما يعتبر تفرقة عنصرية بين اليهود أنفسهم في المعاملة .

وقد سمح بعض رجال التلمود بأن تقترض بربا من مدرسههم اليهودى على أن يعطوه الزيادة كهدية ، كما أنه يمكن اقراض أموال اليتامى بربا اذا كان المقترض اسرائيلى على أن تكون أموالهم وممتلكاتهم تتحمل الاستعمال ، وقد اتقسم رجال الدين قسمين حول هذا الموضوع ففريق حبذ هذه الفكرة بينما عارضها الفريق الآخر ، ألا أنه يمكن القول بأنه قد حدث تغيير نتيجة هذا التحايل وهو السماح باقراض أموال اليتامى بربا .

وقد أدخل موسى بن ميمون بعض تعديلات على قانون الربا لى يتمشى وأحوال العصر الذى عاش فيه ، وهذه التعديلات تعتبر تحريفا للربا الذى حرمه اليهود منذ القدم .

يقول بن ميمون : ان كل اسرائيلى يجب أن يخلص على ربا من الاجنبى المدين والسبب في ذلك أن للاجنبى الحق في أن يحصل على ربا من الاسرائيلى المدين ، وبذلك فانه قد خالف القاعدة التى كانت سائدة وهى أن اليهودى يجب أن لا يدفع ربا اذا استدان من وثنى .

وكان من أثر ابن ميمون في تطور جواز التعامل بالربا في بعض المعاملات أن نادى فريق باباحة الفائدة على سبيل الاستثناء في بعض الحالات ومنه ما جاء بشأن اباحسة الربا « منذ أواخر القرن السابع عشر (١٦٥٣) وضع استثناء بالنظر لاموال القصر فصار يباح تشميرها بالربا باذن من القاضى » وأضاف يقول « بل لا نقرضه الا اذا قطع على نفسه عهدا بدفع الربا » ويقول أيضا « نحن لا نقرض الاجنبى كى

يسد احتياجاته بل لنستفيد منه ولفرض ارادتنا عليه وهذه أمور
محرمة علينا اذا صنعناها مع اخواننا الاسرائيليين » .

من هو الاجنبى ؟ يقصد العلماء اليهود بالاجنبى بأنه الذى يعبد
النار أى الوثنى ، ولكن ما موقفهم بعد ظهور المسيحية والاسلام لقد
وقف هؤلاء العلماء اليهود مكتوفى الايدى ولم يأتوا بجديد بل اعتبروا
المسيحيين والمسلمين أجنبى وجب اقراضهم بالربا ، والدليل على ذلك : أن
الكنيسة المسيحية حرمت التعامل فى العصور الوسطى بالربا ، بينما لم يحرم
اليهود التعامل بالربا ، كما توسع العلماء اليهود فى تفسير الاقراض
بالربا ، فلم يقتصر الاقراض بالربا اذا كان المقترض أجنبيا بل تعداها
الى اليهودى أيضا اذا أراد أن يقترض ؛ وأخيرا وضع العلماء اليهود
تفسيرا لمعنى الاجنبى فقالوا :

- أ — الاجنبى كل من ليس من الشعب اليهودى .
- ب — كل شخص لا يعتنق الديانة اليهودية .
- ج — كل شخص ليس من الاقرباء لليهود (أى ليس يهوديا) .

القسم الثالث

الربا فى الديانة المسيحية

الديانة المسيحية تحرم الربا :

حرمت الديانة المسيحية الربا ، ويعتبر تحريم الربا فيها تحريما عاما سواء فيما بين النصارى أنفسهم أو فيما بينهم وبين غيرهم ، فقد جاء فى انجيل لوقا (١) ما نصه « وان أقرضتم الذين ترجون أن تستردوا منهم ، غاى فضل لكم ، فان الخطأ : يقرضون الخطاة كي يستردوا منهم المثل » وفى البند ٣٥ منه ما نصه « بل أحبوا أعداءكم وأحسنوا وأقرضوا وأنتم لا ترجون شيئا ، فيكون أجركم عظيما وتكونوا بنى العلى فانه منعم على غير الشاكرين والاشرار » .

وقد أجمع رجال الكنيسة ورؤساؤها على أن هذه التعليمات الصادرة من السيد المسيح عليه السلام تعبر عن تحريم الربا تحريما قاطعا لا هوادة فيه حتى قال بعضهم « ان من يقول ان الربا ليس بمعصية يعد ملحدا عن الدين » . « وان المرابين يفقدون شرفهم فى الحياة الدنيا وليسوا أهلا للتكفين بعد موتهم » (٢) .

وجاء فى انجيل متى اصحاح ٥ آية ٤٢ :

« من سألک فأعطه ومن أراد أن يقترض منك فلا ترده » .

ونرى من ذلك ان الدين المسيحى يحث على اقراض الرجل المسكين والفقير دون أن يتوقع منه أن يرد ما اقترضه أى يعتبر القرض كاحسان أو زكاة ولذلك فانه يخالف الدين الموسوى فى التنازل عن القرض والفائدة

(١) طبعة دار الكتاب المقدس - الاصحاح السادس بند ٣٤ .

(٢) يراجع فى تفصيل ذلك الربا والمعاملات المصرفية فى نظر الشريعة

الاسلامية - الدكتور عمر عبد العزيز المترك - ص ٦ .

ان كان هناك وجود للفائدة ، وخالف أيضا مبدأ من مبادئ الدين اليهودي
والذى ينص على اقراض الاجنبى بربا (٣) .

تحريم مارتن لوثر للربا :

ولقد ظل تحريم الربا من أوائل عند المسيحية الى قيام حركة
الاصلاح وانشقاق الكنائس عن كنيسة روما البابوية ، وأجمعت الكنائس
على تحريم الربا واشتد « لوثر » فى هذا التحريم حتى وضع رسالة عن
التجارة والربا حرم فيها كثيراً من البيوع الربوية كالبيع المعروف فى الفقه
الاسلامى باسم بيع « النجش » أو المعروف باسم بيع السلم . والنجش
هو التواطؤ على رفع السعر لأكراة الآخرين على قبول الشراء بزيادة
على سعر السوق ، والسلم هو بيع الآجل بالعاجل بزيادة فى سعر المبيع .
قال لوثر فى شرح أنواع الربا التى تروج باسم التجارة :

« ان هناك أناسا لا تبالى ضمائرهم أن يبيعوا بضائعهم بالنسيئة
فى مقابل أثمان غالية تزيد عن أثمانها التى تباع بها نقدا : بل
هناك أناس لا يحبون أن يبيعوا شيئا نقدا ويؤثرون أن يبيعوا سلعهم
جميعا على النسيئة » ثم أضاف « ان هذا التصرف مخالف لاوامر الله
مخالفته للعقل والصواب ومثله فى مخالفة الاوامر الالهية العقلية
أن يرفع البائع السعر لعلمه بقله البضاعة المعروضة أو لاحتكاره
القليل الموجود من هذه البضاعة . ومثل ذلك وذاك أن يعمد التاجر الى شراء
البضاعة كلها ليحتكر بيعها ويتحكم فى رفع أسعارها » .

وقال لوثر انه من التصرفات التى تدخل فى باب المراهبة ولا تدخل
فى باب التجارة أن يعمد أحدهم الى الاحتكار من طريق خفض أسعار السلع
إذا عجز عن الاحتكار من طريق المغالة ، فيبيع ما عنده بالسعر الرخيص
ليكره غيره على البيع بهذا السعر فيحل بغيره من التجار الخراب .

(٣) الربا عند اليهود — الاستاذ السيد عاشور ص ٢٠ ، ص ٢١ .

ومن الربح المحرم عند لوثر أن يتآمر التجار الكبار في أوقات الحروب على اشاعة الأكاذيب لدفع الناس الى بيع ما عندهم واحتكاره بين أيديهم ، ثم تقدير أثمانه على هواهم ، وقال ان بعض الممالك الاوربية — كالمملكة الانجليزية — تعقد في عاصمتها مجلسا يراقب الاسواق ويدير الوسائل لاختران السلع المرغوب فيها لاحتكارها ومقاسمة الدولة في أرباحها .

وقال لوثر ان من الحيل المعروفة المعهودة لترويج الربا بأسم التجارة أن تباع السلعة الى أجل ، ويعلم البائع أن المشتري سيضطر الى بيعها في هذا الاجل بأقل من ثمنها ليسدد ما عليه من الدين فيشتريها البائع بالثمن الأقل .

ومن الربا أيضا قال لوثر ، ان هناك تصرف آخر مألوف بين الشركات وهو أن يودع أحد مبلغا عند تاجر : ألف قطعة من الذهب أو ألفين على أن يؤدي التاجر للدائن مائة أو مائتين كل سنة سواء ربح أو خسر .

ومما أخرجه لوثر من أبواب التجارة المشروعة وألحقه بالربا المحرم أن يخزن البائع غلاله في الاماكن الرطبة ليزيد في وزنها ، وأن يزوق السلعة ليغري الشاري بدفع الثمن الذي يزيد على ثمنها ، وأن يتخذ من وسائل الاحتكار أو الاغراء ما يمكنه من جمع الثروة الضخمة بوسائل غير مشروعة .

وقد دافع لوثر عن الاعتراض الذي احتج به البعض بتصرف يوسف عليه السلام قبل أعوام المجاعة فقال : « انه اذا شاء أحد أن يحتج بسلوك يوسف كما ورد في سفر التكوين حين جمع كل الحبوب التي كانت في البلاد ثم اشترى بها في وقت المجاعة للملك مصر كل ما فيها من أموال وماثنية وأرض مما يبدو حقا كأنه احتكار — فالجواب على ذلك أن صفقة يوسف هذه لم تكن احتكارا بل مبايعة شريفة كما جرت عادة البلاد ، فانه لم يمنع أحدا أن يشتري كما اشترى خلال سنوات الرخاء وانما كان عمله من وحى الحكمة التي يسرت له أن يجمع حبوب الملك في سنوات الرخاء بينما كان الآخرون يخزنون منها القليل أو الكثير .

ولعل لوثر بذلك قد بلغ في تحريم البيوع المربية والحاقها بالربا
المنوع ما لم يبلغه أحد قبله ولا بعده من رؤساء الدين المسيحي في
العصور المتأخرة ، فقد كان لوثر يرجو أن يعمل الملوك والامراء ورؤساء
الدين على كف أذى الرايين والمغالين بالبيع والشراء ، فخاب أمله فيهم
أجمعين وثبت له من معرفته بهم ، ومن اشاعات الناس عن الملوك والافراد
أنهم يشجعون الربا والمغالة بالارباح لمقاسمة أربابها وابتزاز القروض
والاتاوات منهم ، وتسخيرهم في محاربة بعضهم بحبس البضائع واحتكار
الاسواق •

والحالة النفسية التي ساورت لوثر — كمصلح اجتماعي وواعظ
ديني — كانت باعثا قويا على التشدد في حظر المحرمات وذرائعها واتقاء
الشبه التي توقع الابرياء في حبالها ، وكانت هذه الحالة النفسية على
أشدّها في القارة الاوربية بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر في أثناء
الدعوة الى حركة الاصلاح ولذلك فقد حق للمصلح الكبير مارتن لوثر أن
يتشائم من المصارف والشركات وأن يحتسب ثرواتها الضخمة في عداد
السرقات الملعونة (٤) •

مصرف مال الصداقة :

وفي الولايات المتحدة بمدينة نيويورك (٥) يوجد مصرف يسمى
« فرند شب فاند » أي مال الصداقة ، ويرمز لهذا المصرف بحرفي F.F

وهو مؤسس من فرقة من البروتستانتية ، تؤمن بما قاله مارتن لوثر في شأن
المال ، وهو تحريم الربا ، بل يرى أن الارباح المركبة سرقة ، ويسرى
أن المال كله لله ، وأن الانسان فيه مرتفق أي منتفع على مذهب الامام
الشافعي الذي كان يقول : ان المال كله لله في أيدي العباد ، ومهما

(٤) يراجع حقائق الاسلام واباطيل خصومه — الاستاذ عباس محمود
العقاد — الطبعة الثالثة — ص ١١٩ الى ص ١٢١ .

(٥) الربا وخراب الدنيا — الدكتور حسين مؤنس — ص ٩١ الى ص ٩٢ .

ملك ابن آدم من مال فهو من الله وعائد الى الله ، والله محاسبه على ما فعل به . وهذا المصرف ليس بنكا بالمعنى المعروف ، وانما هو خزانة أصدقاء ، والعملاء يودعون المال بالمصرف ، ويصبحون بذلك شركاء ، ويتم استثمار المال المودع ، في وجود يرضى عنها الله فيباركها ، ثم يوزع العائد على المساهمين بنسبة ما أودعوه ، وقد كان أحد عملاء هذا المصرف يملك ملهى ليليا ، وعندما مات أوصى للبنك بالملهى ، لينفقوا من إيراده على المسنين المرضى ، لانه هو نفسه أصابته علل كثيرة عانى منها على الكبر ، فاستشار المصرف المساهمين والمودعين في الامر ، فكانت الغالبية ضد الاستمرار في ادارة النادي الليلي ، فباعوه بمبلغ طائل ، واشتروا بالثمن أرضا على البحيرة أنشئوا فيها مقرا للمسنين ، وجعلوا المقر دار حضانة للأطفال . والمسنون وجدوا العناية بالأطفال تسلية وممتعة وشغل فراغ ، وتقاضوا على ذلك أجرا ، وهذا المقر أصبح يدر من الربح أضعاف ما كان يمكن أن يدره الملهى الليلي .

وهذا المصرف يودع ما يخلفه الاغضاء من ماعون البيت والسيارات ، وللمودع أن يستعمل احدى هذه السيارات لمدة محددة دون مقابل . وله أن يأخذ من الثلاجات والغسالات والاشران والسخانات والمراوح والاشياء الاخرى ليستعملها لمدة لا تزيد عن ستة أشهر على أن يعيدها في نفس الحالة التي أخذها .

وكثير من مودعي هذا المصرف يموتون دون وريث ، ويتم وقف أموالهم لمعاونة العملاء بقروض صغيرة دون فائدة ، فالمصرف يقرض لترميم البيوت ، وإنشاء مشروعات صغيرة يتعيش منها العملاء ، واذا عجز واحد منهم عن السداد أحيل الامر الى مجلس الاصدقاء ، فاذا اتضح أن المسال فقد حقا لغير ذنب جناه ، أمهل العميل المقترض الى ميسرة ، وبالرغم من ذلك فلم يخضع على المصرف من دين الصداقة التي يتم اهراضه للعملاء سوى أربعين حالة من ثلاثة آلاف .

وبالرغم من تحريم المسيحية للربا (٦) ، ومع شدة التنكر لها من رجال الدين وخصوصا مارتن لوثر فقد انتشر الربا في أوروبا ، وعن طريقها ذاع وشاع في كل بلاد العالم ، وذلك تحت سمع وبصر الكنيسة ، ويرجع ذلك الى الروح المادية التي سيطرت على المسيحيين في معاملاتهم المادية حتى لقد شاع بينهم أن الدين للمعابد ولا يتجاوزها ، وأما المادة فانه يسيطر عليها قانون الحياة . كما أن الاقتصاديين يأخذون بنظرية الفائدة ، وبأنها لا تتنافى مع الاخلاق طالما أنها فائدة قليلة ، وأوهموا رجال الدين بأن الفائدة في هذه الحالة هي أجرة ادارة أو نحو ذلك ، وكان لليهود الذين تربعوا على عرش الاقتصاد وسيطروا عليه الفضل في تحويل العالم الى عالم ربوى ، وبذلك سيطروا على الدول والملوك بنظامهم وعلى سبيل المثال فان « آل روتشلد » الذين تحكموا في الاقتصاد الاوربي في آخر القرن الثامن عشر ، وهم خمسة لرجل واحد يهودى كان يقيم في حي اليهود بفراנקفورت وقد اكتسب ثروته من غير الحلال . ولقد كانت تلك الاسرة شحيحة في كل سبيل من سبل الخير الا على اليهود .

(٦) بحوث في الربا - الاستاذ محمد ابو زهرة - ص ٩ الى ص ١١ .
أغنياء ومقراء - « تأليف ولتر » ترجمة الاستاذ زكى نجيب - ص ١٩ .

القسم الرابع

الربا في الشريعة الإسلامية

الربا في اللغة وفي المعنى الاصطلاحي :

الربا في اللغة معناه مطلق النمو والزيادة سواء كانت الزيادة في أصل الشيء ذاته ، أو كانت الزيادة ناتجة على المقارنة أو المفاضلة بين متقابلين ، وقد ورد الربا في القرآن الكريم بمعناه اللغوي على هذين المعنيين •

فقد جاء بمعناه الأول أي الزيادة الحاصلة في ذات الشيء في قوله تعالى « وتري الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت » (آية ٥ من سورة الحج) وفي قوله تعالى « ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت » (آية ٣٩ من سورة فصلت) ومعنى كلمة ربت في الآيتين الزيادة فالأرض تعيلو وتزيد في ذاتها إذا نزل عليها الماء •

وقد ورد الربا بمعناه الثاني وهو الزيادة الناتجة عن المقارنة في قوله تعالى « أن تكون أمة هي أربى من أمة » (آية ٩٢ من سورة النحل) وأربى في هذه الآية معناها أكثر عدد أي أن تكون أمة أكثر عددا من أمة أخرى ، والزيادة هنا واردة في معرض المقابلة بين أمتين •

أما الربا في معناه الاصطلاحي فهو زيادة مالية فعلية أو حكمية في أموال معينة يحصل عليها أحد الطرفين في معاوضة مالية بدون مقابل مشروع في أحوال وبشروط محددة •

الربا في الجاهلية : كان الربا في الجاهلية وقبل الإسلام أمرا شائعا ومتداولاً بين الأعراب ، وكانوا يعتبرون الربا نوعاً من التجارة واستغلال المال يدل على ذلك قوله تعالى « ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا » ،

الا أن ذوى الفطرة السليمة منهم كانوا يدركون أن الربا كسب حرام وسحت مقيت ، فقد روى أنه عندما تهدمت أسوار الكعبة ، وأرادت قريش إعادة بنائها وجمع الاموال اللازمة لذلك ، وحرصوا على ألا يدخل مال حرام في إعادة بنائها ، ولذلك فقد قال أبو وهب بن عابد بن عمران ابن مخزوم « يا معشر قريش لا تخلصوا في بنيانها من كسبكم الا طيبا ، لا يدخل فيها مهر بغي ، ولا بيع ربا ولا مظلمة أحد من الناس » .

وكان الربا الشائع في الجاهلية هو ربا النسيئة في الديون الناتجة عن القروض والبيوع المؤجلة ، وكان للربا صور متعددة منها الربا على الثمن المؤجل ، واذا لم يسدد الثمن عند حلول أجله ، فكان الرجل يبيع بئعا لاجل مسمى : فاذا حل هذا الاجل ولم يكن عند المشتري قضاء (١) ، قال للدائن : أخرنى وأزيدك في الثمن فيفعلان ، ومنها ربا القرض ، وكانت له صورتان : الاولى : وهى للقرض المؤجل بزيادة مشروطة في مقابل الاجل الثانية : وهى القرض المدفوع للمقترض مقابل زيادة مشروطة تدفع للمقترض شهريا أو سنويا . ويكون رأس المال باقيا حتى اذا حل أجله المشروط ، وتعذر على المدين الاداء زاده الدائن في الاجل مقابل الزيادة في رأس المال ، ومنها أيضا الربا بالتضعيف في السن وهو يعبر عما كان يتعامل به العرب في الجاهلية عن طريق اقراض المدين بعيرا في سن معينة على أن يرده عند حلول الاجل بعيرا من سن أعلى ، فان كانت ابنة مخاض اشترطها ابنة لبون (٢) في السنة الثانية ثم حقه ثم جذعه وهكذا يزيد سن البعير المقترض تبعا لزيادة الاجل المشروط لرد البعير ، ويطلق على كل هذه الصور ربا الجاهلية أو ربا النسيئة (أو ربا النساء بفتح النون) على اعتبار أن الربا المأخوذ منها هو مقابل الانشاء أي التأجيل أو التأخير في الاجل ، وهناك صورة أخرى للربا : وهو ما ينسبه الفقهاء بربا الفضل والذي يتمثل في بيع المال الربوى بجنسه (كالقمح بالقمح والشعير بالشعير

(١) أى ما يقضى به دينه أو يفى بسداده .

(٢) أى صغيرة في السن .

والتمر بالتمر) ويقع ربا النسيئة أيضا اذا بيع المال الربوى بجنس
أو بغير جنسه مع تأجيل قبض أحد البديلين (٣) •

وعندما ظهر الاسلام لم يثأ المولى عز وجل أن يأخذ بتحريم الربا
أخذا قاطعا ، بل تدرج في اصداره لاحكام تحريم الربا ، ولذلك فقد تعرضنا
في الفصول التالية لأحكام تحريم الربا في الشريعة الاسلامية •

(٣) يراجع الربا في المعاملات المصرفية في نظر الشريعة الاسلامية -
الدكتور عمر بن عبد العزيز المترك - ص. ١ وما بعدها ، تطوير الاغمال
المصرفية بما يتفق مع الشريعة الاسلامية - الدكتور حسن حمود - طبعة
١٩٧٦ ص ١٠٣ وما بعدها - مشار الى هذين المرجعين بالتقرير في الدعوى
الدستورية رقم ٢٠ لسنة ١ ق - للمستشار محمد كمال محفوظ ص ٦٥ ، ص ٦٦ •

الفصل الأول

تحريم الربا في القرآن الكريم

لم يشأ الحكيم الخبير أن يأخذ بتحريم الربا أخذا قاطعا ، ودفعة واحدة ، بل راعى ما كان عليه العرب من فظاظة وغلظة واعتياد على الربا البغيض ، فأخذهم بالتدرج لتلين قلوبهم شيئا فشيئا ولتسعد نفوسهم ولاستقبال الحكم الذى أراده الله تحريما للربا .

ولذلك فقد بدأ القرآن الكريم بمهاجمة الربا قبل أن يبدأ فى تحريمه ، وذلك منذ العصر المكي ، للاعداد النفسى ، وتهذيب النفوس ، واحياء الضمائر ، وتحريك حب العدالة والمساواة ، ولذلك نزلت الآيات القرآنية فى شأن الربا متدرجة فى معالجة أحكامه ، ابتداء بالتلويح والتعريض ، وانتهاء بالتحريم والتشدد لدرجة التهديد من الله ورسوله لمن لم ينته عن الربا فى تعامله مع الغير ، وجاء التدرج فى تحريم الربا طبقا لآيات الذكر الحكيم فى أربع سور من القرآن الكريم حسب الترتيب الآتى :

١ - فى سورة الروم :

جاء ذلك فى قوله تعالى « وما آتيتم من ربا ليربو فى أموال الناس فلا يربو عند الله ، وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله ، فأولئك هم المضعفون » آية ٣٩ فهذه الآية الكريمة تعتبر أول آية قرآنية تعرضت للربا وقد مسته مسا خفيفا لا يصل الى درجة التحريم ، فوازنت بينه وبين الزكاة ، وبينت أنهما أمران لا يتساويان عند الله ، فالربا زيادة ظاهرية للمال ولا تريد عند الله ، أما الزكاة ففيها النماء والمضاعفة عند الله ، وفى ذلك تنبيه للأذهان الى أن الربا شئ غير مرغوب عند الله .

٢ - فى سورة النساء :

ورد ذلك فى قوله تعالى « فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات

أحلت لهم ويصدهم عن سبيل الله كثيرا ، وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما (١) « وهاتان الآيتان يخبرنا الله سبحانه وتعالى ظلم اليهود وما ارتكبوه (٢) من الذنوب العظيمة ، فحرم عليهم طيبات كان أحلها لهم .

وهذا التحريم قد يكون قدريا بمعنى : أنه تعالى قبضهم لأنهم تأولوا في كتابهم ، وحرغوا وبدلوا أشياء كانت حلالا لهم فحرموها على أنفسهم تشديدا منهم على أنفسهم وتضييقا وتنطعا ، ويحتمل أن يكون التحريم شرعيا بمعنى : أنه تعالى حرم عليهم في التوراة أشياء كانت حلالا لهم قبل ذلك .

وقوله تعالى « وأخذهم الربا وقد نهوا عنه » أى أن الله قد نهاهم عن الربا فتناولوه وأخذوه واحتالوا عليه بأنواع من الحيل وصنوف من الشبه ، وأكلوا أموال الناس بالباطل ، وفي ذلك اعلام للناس بأن الربا شيء محرم في شرع الله .

٣ - في سورة عمران :

جاء في قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون » واتقوا النار التى أعدت للكافرين « (الآيتان ١٣٠ ، ١٣١) .

وفي هذه الآية الكريمة تصريح قاطع بالتحريم (٣) ، وبيان لقبـح الربا ، وما فيه من ظلم شديد ، فذكر أنه يؤدى الى أن يأخذ الدائن الدين

(١) الآيتان ١٦٠ : ١٦١ .

(٢) تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير - طبعة دار الشعب المجلد الثانى ص ٤١٩ ، ٤٢٠ .

(٣) بحوث في الربا - الاستاذ محمد أبو زهرة - ص ١٩ ، الربا ودوره في استقلال موارد الشعوب - الدكتور عيسى عبده ص ١٢١ وما بعدها .

أضعافا مضاعفة ، وتعتبر هذه الآية أول آية نزلت بالامر الصريح الدال على تحريم الربا بالنسبة لأمة الاسلام فجاء نصها صريحا في الدلالة على النهي عن أكل الربا ، فلاحا للمؤمنين ونجاة لهم من النار التي أعدت للكافرين •

ويتفق معظم المفسرين على أن وصف « الربا أضعافا مضاعفة » الوارد في الآية الكريمة ليس بقيد على النهي ، بل هو لبيان ما كان عليه من العادة في تعاطى الربا ، وذلك باعتبار أن « الأضعاف المضاعفة » ما هو الا وصف لواقع وليس شرطا يتعلق به الحكم ، وبمعنى آخر أن المضاعفة هي في الزيادة لا أصل الدين ، ولقد كان الربا الجاهلي هو الزيادة في الديون •

٤ — في سورة البقرة :

جاء ذلك في قوله تعالى :

« الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ، وأمره الى الله ، ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ، يمحسق الله الربا ويربى الصدقات ، والله لا يحب كل كفار أثيم » (الآيتان ٢٧٥ ، ٢٧٦) •

وقال تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فأنذروا بحرب من الله ورسوله ، وأن تبتم فلستم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون • وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ، وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون » (الآيات ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠) •

وهذه الآيات من آخر آيات القرآن الكريم نزولا ، حتى لقد قال بعض الذين تكلموا في أسباب النزول أنها نزلت قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاثة أشهر •

وقد ذكر الله سبحانه وتعالى الإبرار المؤدين النفقات ، المخرجين

للزكاة ، المتفضلين بالبر والصلات لذوى الارحام والحاجات فى جميع الاحوال ، شرع فى ذلك أكلة الربا وأموال الناس بالباطل وأنواع الشبهات وأخبر عنهم يوم خروجهم من قبورهم وقيامهم منها الى بعثهم ونشورهم فقال تعالى :

(الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس) (٤) •

أى لا يقومون من قبورهم يوم القيامة الا كما يقوم المصروع حال صرعه وتخطب الشيطان له ، وذلك أنه يقوم قياما منكرا • وقال ابن عباس : أكل الربا يبعث يوم القيامة مجنونا يخنق •

وعن ابن عباس قال : يقال يوم القيامة لآكل الربا خذ سلاحك للحرب ، وذلك حين يقوم من قبره •

وعن أبى هريرة قال : قال الرسول عليه السلام : « أتيت ليلة أُسرى بى — على قوم بطونهم كالبيوت فيها الحيات ترى من خارج بطونهم فقلت : من هؤلاء يا جبريل ؟ قال : هؤلاء أكلة الربا » •

وقوله تعالى :

(ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا ، وأهل الله البيع وحرم الربا) أى أن المشركين جوزوا بذلك لاعتراضهم عن أحكام الله فى شرعه ، وليس هذا قياسا منهم للربا على البيع ، لأن المشركين لا يعترفون بمشروعية أصل البيع الذى شرعه الله فى القرآن ، ولو كان هذا من باب القياس لقالوا : ان البيع مثل الربا ، وانما قالوا : (انما البيع مثل الربا) أى هو نظيره ، فلام حرم هذا وأبيع هذا ؟ وهذا اعتراض منهم على الشرع ، وقوله تعالى

(٤) تفسير القرآن العظيم — للحافظ ابن كثير — المجلد الاول — طبعة دار الشعب — ص ٤٨٢ الى ص ٤٩٤ •

(وأحل الله البيع وحرم الربا) يحتتمل أن يكون من تمام الكلام ، أى رداً على الكفار من الاعتراض مع علمهم بتفريق الله بين هذا وعذا حكماً .

ويخبر الله تعالى أنه يمحى الربا ، أى يذهب به ، أما بأن يذهب بالكلية من يد صاحبه ، أو يحرمه ماله فلا ينتفع به ، بل يعذبه به فى الدنيا ويعاقبه عليه يوم القيامة كما قال تعالى :

(قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث)
وقال تعالى :

(ويجعل الخبيث بعضه على بعض فيركمه جميعاً فيجعله فى جهنم) .

وفى قوله (يمحى الله الربا) وقد روى عن عبدالله بن مسعود عن النبى عليه السلام أنه قال « الربا وان كثر غالى قل » والقل هو القلة .

وقوله تعالى (والله لا يحب كل كفار أثيم) أى لا يحب كفور القلب أثيم القول والفعل ، فالمرابى لا يرضى بما قسم الله له من المال ولا يكتفى بما شرع له من التكسب المباح فهو يسعى فى أكل أموال الناس بالباطل بأنواع المكاسب الخبيثة ، فهو جحود لما عليه من النعمة ، ظلوم آثم بأكل أموال الناس بالباطل .

وقد أمر الله تعالى عباده بتقواه ، ناهياً لهم عما يقربهم الى بسخطه ويبعدهم عن رضاه فقال : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله) أى خافوه وراقبوه فيما تفعلون (وذرّوا ما بقى من الربا) أى : اتركوا ما لكم على الناس من الزيادة على رؤوس الأموال ، (ان كنتم مؤمنين) أى : بما شرع الله لكم من تحليك البيع ، وتحريم الربا وغير ذلك .

وقوله تعالى (فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) وهذا تهديد شديد ووعيد أكيد لمن استمر على تعاطى الربا بعد الانذار ، وقال ابن

عباس استيقنوا بحرب من الله ورسوله ، ويقال يوم القيامة لأكل الربا :
خذ سلاحك للحرب •

وعن ابن عباس : فمن كان مقيما على الربا لا ينزع عنه ، فحق على
امام المسلمين أن يستتبيه ، فان نزع والا ضرب عنقه •

وعن الحسن وابن سيرين أنهما قالا : والله ان هؤلاء الصيارفة لأكلة
الربا ، وانهم قد أذنوا بحرب من الله ورسوله ، ولو كان على الناس امام
عادل لاستتابهم ، فان تابوا والا وضعوا فيهم السلاح •

وقد روى أن هذه الآية آخر آية نزلت من القرآن العظيم ، وعن
سعيد بن جبير قال : آخر ما نزل من القرآن كله (واتقوا يوما ما ترجعون
فيه الى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون) وعاش النبي صلى
الله عليه وسلم بعد نزول هذه الآية تسع ليال ، ثم مات يوم الاثنين لليلتين
خلتا من ربيع الأول •

الا أن ابن عباس قال ان الآية سالفه الذكر كان بين نزولها وموت
النبي صلى الله عليه وسلم واحد وثلاثون يوما •

والخلاصة أن هذه الآيات تحرم الربا تحريما قاطعا لا مجال للريب
فيه وقد اقترن التحريم بثلاثة أمور هي (٥) :

أولها :

أن المشركين كانوا يحتجون في تسويغ الربا بأن الكسب فيه
كالكسب في البيع ، فكما أن الرجل يبيع ويشترى فيكتسب من فروق الثمن في
البيع والشراء ، فكذلك يدفع لغيره المال ، فيبيع ويشترى فيكتسب أو يشاركه
في الكسب ، وان لم يتعرض للخسارة ، ومن جهة أخرى فان الربا

(٥) بحوث في الربا — الاستاذ محمد أبو زهرة — ص ٢٠ ، ص ٢١ .

كالبيع من حيث انه يبيع مؤجلا بثمان حال ، فكذلك يجوز له أن يقبض الدين بعد الاجل أكثر مما أدى .

ثانيهما :

أن النهى عن الربا اقترن بالامر بالصلاة والزكاة وذلك اشعار بأن ذلك ركن من أركان الاسلام كالصلاة والزكاة وان من ينكره فقد أنكر أمرا عرف من الدين بالضرورة ، وان منع الربا ركن الاقتصاد الاسلامى ، وان الحضارة الاسلامية حضارة فاضلة تقوم على منع الكسب الخبيث ، ولذلك قرن النهى أيضا ببيان أن من يبيع الربا هو فى حرب مع الله .

ثالثهما :

أن الآية الكريمة حدث الربا المحرم بأنه ما يزيد على رأس المال ، فكل زيادة مهما قلت ربا ، وكسب خبيث ، ولذا قال سبحانه وتعالى « فان تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون » .

وهذه الآيات جميعها كتاب الله الكريم التى تفيد تحريم الربا تحريما قاطعا لا شبهة فيه ، وقد سجل فى القرآن الكريم أن تحريمه من الاحكام المقررة فى الشرائع السماوية ، ولذلك فانه حرم على اليهود أخذ الربا فأخذوه ، وذكر ذلك من أسباب غضب الله عليهم فقد قال تعالى (وأخذهم الربا وقد نهوا عنه) .

الفصل الثاني

تحريم الربا في السنة

كانت الحياة الاقتصادية في الجاهلية مختلفة الموازين ، ضائعة العدالة ، وكان الربا بجميع أنواعه منتشر في المعاملة بين الناس ، ذلك أن العقيدة منحرفة ، والشرك قد خرب الدين ، وجاء الاسلام لاصلاح هذا كله ، وكانت الركيزة الاساسية في الهداية الربانية هي تصحيح العقيدة ، واثبات التوحيد ، واخلص القلوب بالايمان بالله ، وايقاف الاطماع حتى لا تتجاوز دائرة الحلال ، واقتناع الافكار بأن العدل هو طريق العمران والخير في كل ناحية من نواحي الحياة .

والنبي صلى الله عليه وسلم كانت أمامه الغاية واضحة : يجب أن ينال كل طرف حقه من الآخر ، قيمة عادلة من غير بخس ولا ظلم . ولا بد من أن يقضى على معاملات الجاهلية الظالمة كلها لأنها « ربا » .

والمختبوع لما نهى عنه النبي عليه السلام (١) من معاملات يلاحظ أنه كان يعتمد على الايمان الصادق ، والخلق المتين الناشئ عن مراقبة الله ، والخوف من عذابه والرغبة في ثوابه ، وأنه كان يتدرج للوصول الى الهدف المنشود عن طريق اصدار تشريعات تهدف في أمرها ونهيتها الى أن تجعل التراضي الظاهري بين المتبادلين معبرا عن عدالة حقيقية في قيمة البدلين اللذين وقع التراضي بشأنهما ، كما أن القدوة في رسول الله كانت رادعا للجشع وترغيبا في العدل .

وكان النبي عليه السلام يراقب تنفيذ التشريعات بنفسه ، وبمن يرسله من الصحابة .

(١) مذهب ابن عباس في الربا — الاستاذ زيدان أبو المكارم — ص ٦٦ الى ص ٧٠ .

والخروج عن طاعة النبي ذنب ديني ودنيوي يستحق مرتكبه العقوبة
في الدنيا ، وفي الآجله ان لم يرجع الى رشده •
والعقوبات متنوعة وهي تشمل : —

١ — الضرب :

« عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : رأيت الناس على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتروا الطعام جزافا ، أن يبيعوه حتى يبلغه
الى رحله » •

٢ — المصادرة :

وذلك واضح في قوله تعالى « وان تبتم فلکم رؤوس أمـوالکم »
والزيادة مصادرة •

٣ — القتل :

وهذا مبين في قوله تعالى « فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله
ورسوله » والحرب تبيح الدم والمال •

أحاديث الرسول عليه السلام في تحريم الربا :

تعتبر السنة هي المصدر الاساسي الثاني بعد كتاب الله في معرفة
الاحكام الشرعية ، وجاءت السنة المطهرة حافلة بالاحاديث الشريفة الدالة
على تحريم الربا ، بعضها ورد في مقام التأكيد على تحريم الربا بصفة
عامة ، وبعضها الآخر ورد في بيان ربا الديون •

فالأحاديث التي وردت عن النبي في شأن ربا البيوع فهي كثيرة ومتنوعة
نذكر منها : —

١ — ما روى عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن الرسول عليه

السلام قال « لا تتبعوا الذهب بالذهب ، الا مثلا بمثل ، ولا تشفوا (٢) بعضها على بعض ، ولا تتبعوا الورق (٣) بالورق الا مثلا بمثل ، ولا تشفوا على بعض ، ولا تتبعوا منها غائبا بناجز » (رواه البخارى) •

٢ - روى عن عبادة بن الصامت أن الرسول عليه السلام قال : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلا بمثل ، سواء بسواء ، يدا بيد ، فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم ، اذا كان يدا بيد » •• رواه أحمد مسلم ، وفي رواية أخرى لهذا الحديث عن أبي سعيد الخدرى أنه صلى الله عليه وسلم قال عبارة « يدا بيد » « فمن زاد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء » (رواه مسلم) •

٣ - روى عن على بن رضى الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال « الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما ، من كانت له حاجة بورق فليصرفها بذهب ، وإن كانت له حاجة بذهب فليصرفها بورق ، هاء وهاء (٤) » (رواه الدارقطنى) •

٤ - وروى عن مالك بن أوس أن الرسول عليه السلام قال « الورق بالذهب ربا الا هاء وهاء ، والبر بالبر ربا الا هاء وهاء ، والشعير بالشعير ربا الا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربا الا هاء وهاء » (رواه مسلم) •

٥ - ويروى مالك بن أوس « لما أردت أن استبدل مائة دينار (أشرفى) بعثت الى طلحة بن عبيد ، ثم ناقشنا الصبغة بما لهما وما عليهما حتى

(٢) لا تشفوا - بضم الفاء وكسر الشين - ومعناها لا تزيدوا بعضها على بعض •

(٣) الورق - بفتح الواو - وكسر الراء - معناها الدراهم المضروبة من الفضة •

(٤) عبارة « هاء وهاء » تعنى المقيضة فى مجلس العقد ، وقيل ان أصل كلمة « هاء » هو « هاك » أى خذ •

استوفينا النقاش ، فأخذ بعد ذلك الذهب ثم نهض وهو يقول : انتظر الى أن يعود خازن مالى من السوق • فقال عمر : أنا الذى كان يصغى الى هذه الرواية : يا مالك بن أوس ، أستحلفك بالله لا تدع طلحة قبل تأخذ منه المال لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الذهب بالورق ربا ، والتمر بالتمر ربا ، الا ما كان منها يذا بيد » (٥) •

وأما عن الاحاديث النبوية التى تؤكد على تحريم الربا : —

١ — « عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا ومؤكله وشاهده وكاتبه ، وهم سوا » (٦) •

« ويروى أبو سعيد الخدرى عن أبى هريرة رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل على خير رجلاً ، فأحضر هذا تمرا جنيا (٧) الى الرسول صلوات الله عليه ، فسأله : أكل تمر خير هكذا ؟ قال : لا والله ، ان لناخذ الصاع من هذا بالصاعين ، والصاعين بالثلاثة • فقال النبى : لا تفعل بع الجميع بالدراهم ، ثم ابتع بالدراهم جنيا » (٨) •

٢ — « ويقول أبو سعيد الخدرى أن بلالا رضى الله عنه جاء ذات يوم الى النبى صلى الله عليه وسلم ومعه قدر من تمر أخضر ، فسأله الرسول صلى الله عليه وسلم : من أين جئت بهذا ؟ فقال بلال : كان عندنا تمر أسوأ صنفاً ، فبدلنا صاعين منه بصاع من هذا ، لنهديه الى الرسول الكريم » •

فما أن سمع الرسول عليه السلام ذلك حتى صاح : أواه ، أواه ! هذه

(٥) البخارى : كتاب البيوع •

(٦) مسلم والترمذى •

(٧) البخارى : كتاب البيوع : ثمر جنيا أى ثمر جيد •

(٨) البخارى : كتاب البيوع •

خائفة مبينة ، لا تعد الى ذلك ، فحين تريد تمرا من صنف أجود ، فبيع الصنف
الردىء بالمال أولا ، ثم اشتر بثمته الصنف الاجود » •

٣ - وعن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« يأتى على الناس زمان يأكلون فيه الربا » قال : قيل له : الناس كلهم ؟
قال : (من لم يأكله منهم ناله من غباره) « (٩) •

٤ - وعن عبد الله بن مسعود عن النبى صلى الله عليه وسلم قال :
« الربا ثلاثة وسبعون بابا ، أيسرها أن ينكح الرجل أمه ، وإن أربى الربا
عرض الرجل المسلم » وقد زاد في هذا الحديث عمرو بن على الفلاس (١٠) •

وعن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الربا
سبعون حوبا ، أيسرها أن ينكح الرجل أمه » (١١) •

٥ - وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اجتنبوا السبع
الموبقات (أى المهلكات) منها - الشرك بالله وقتل النفس التى حرم الله
الا بالحق وأكل الربا »

٦ - كما روى عن الرسول عليه السلام قال : « لذرهم زبا أثمد
عند الله تعالى من ست وثلاثين زنية فى الخطيئة » (١٢) •

(٩) مسند أحمد : ٤٩٤/٢ مشار اليه بتفسير القرآن العظيم -
للحافظ بن كثير - المجلد الاول طبعة دار الشعب ص ٤٨٦ •

(١٠) سنن ابن ماجه - الحديث رقم ٢٢٧٥ ، المستدرک : ٢/٣٧ -
مشار اليهما بالمرجع السابق ص ٤٨٥ •

(١١) سنن ابن ماجه - الحديث رقم ٢٢٧٤ ، والحبوب هو الاثم والمراد
أنه سبعون نوعا من الاثم - المرجع السابق ص ٤٨٥ •

(١٢) الجامع لاحكام القرآن - تفسير القرطبى - ج ١٢ - ص ١١٧٢ ،

١١٧٣ •

أما عن الأحاديث التي وردت في شأن ربا الديون :

منها ما روى عن الرسول عليه السلام أنه قال بخطبته الجامعة في حجة الوداع يوم عرفه « ألا ان ربا الجاهلية موضوع عنكم كله ، لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ، وأول ربا موضوع أبداً به ربا عمى العباس ابن عبد المطلب » وروى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « ألا ان كل ربا من ربا الجاهلية موضوع ، فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » •

ولقد قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري في صحيحه : « الربا في النسيئة » وربي النسيئة هو الربا المنصوص على تحريمه في القرآن الكريم ، وهو أن يزيد المدين في الدين نظير التأجيل ، فهو زيادة بسبب النسيئة : أي التأجيل » •

الفصل الثالث

ربا النسيئة وربا الفضل وربا الديون

الربا الذى ثبت تحريمه قطعا بدليل لا شبهة فيه هو الربا الذى جاء القرآن الكريم بتحريمه ، وقطعت الآيات البينات بأن التوبة منه أن يكون للدائن رأس المال فقط من غير أن يظلم ولا أن يظلم ، وأجمع العلماء على أن ربا القرآن الكريم هو ربا النسيئة ، وهو الذى تكون الزيادة فيه فى نظير الاجل طال أو قصر ، وقلت الزيادة أو كثرت ، فان ذلك النوع من الربا هو الذى أجمع العلماء على تحريمه .

لذا قال فيه أحمد بن حنبل رضى الله عنه ، وهو امام السنة وناقل علم السلف الصالح : انه الربا الذى لا شك فيه ولم يختلف فيه أحد .

والربا الذى حرمه القرآن هو كل زيادة فى نظير الاجل ، سواء أكان القرض للاستهلاك أم كان القرض للاستغلال ، أى سواء أكان القرض لمال ينفعه فى شئونه من غير اتجاه الى تنميته واستغلاله ، أم كان القرض للتنمية والاستغلال ، لأن النص عام ، ولأن ربا الجاهلية كما تثبته الوقائع التاريخية كان كله فى القروض الاستغلالية .

وربا القرآن الكريم هو الربا الذى تسير عليه المصارف التى تتعامل بالفوائد ، ويتعامل بها بعض الناس ، فهو لا شك فيه حرام .

ولقد استغل البعض ثمة خلافا فى كلمة الربا فاندفعوا فى القسول مشككين منحرفين عن الغاية والقصد ، ونسوا أن العلماء اختلفوا فى ربا البيوع الذى جاء فى السنة والذى هو اصطلاح اسلامى ، ولم يختلفوا قط فى الربا الذى حرمه القرآن الكريم .

والهدف من تحريم الاسلام للربا هو بناء اقتصادى متكامل يقرر أن رأس المال لا يعمل وحده ، وأنه لا كسب من غير تعرض للخسارة ، وأن النظام الربوى يفرض مكسبا لرأس المال من غير عمل قط ، ومن غير تعرض للخسارة ، فلم ييح للتاجر أو المستغل أن يأخذ المقدار من المال ، ويدفع الربا بقدر معلوم ، خسر أو كسب ، كما أن العصر الحاضر ليست كل نظمه الاقتصادية قائمة على الربا ، ففي بلاد كثيرة من أرض الله الواسعة نظم لا تقوم على الربا (١) .

ربا الفضل وربا النسيئة :

يجرى رأى الغالب فى الفقه الاسلامى على تقسيم الربا الى نوعين كبيرين هما : ربا الفضل وربا النسيئة ، وقد أخذ بهذا التقسيم فقه المذهب الحنفى والمذهب المالكى والمذهب الحنبلى ، أما فقه المذهب الشافعى فقد زاد على هذين النوعين ، نوعين آخرين هما ربا القرض وربا اليد ، فأصبح الربا فى فقه الشافعية أربعة أنواع هى ربا الفضل وربا النسيئة « أو النسياء » وربا اليد وربا القرض . وقد رأى بعض الباحثين فى باب الربا أن كلا من ربا القرض وربا اليد يتحقق به معنى الانسياء أى التأخير ويدخلان بهذه المثابة فى عموم ربا النسيئة .

ربا الفضل (٢) فى المذاهب الاربعة :

ربا الفضل أو الربا النقدي ، وهو مقايضة عينات متشابهة أو عينات يماثل بعضها بعضا ، ويسميه بعضهم أيضا ربا السنة .

ويعرف الاحناف ربا الفضل بأنه « زيادة عين مال شرطت فى عقد البيع على المعيار الشرعى وهو الكيل أو الوزن فى الجنس » .

(١) بحوث فى الربا — الاستاذ محمد أبو زهرة — ص ٢٨ الى ص ٣١ .
(٢) يتلخص ربا الفضل فى أن المدين كان يدفع الاضافة عينا ، أى قمحا بقمح وشعيرا بشعير .

(م — ٤ الربا)

ويعرفه المالكية بأنه « زيادة أحد العوضين على الآخر في المقدر لا في الصفة ويكون في العين وفي الطعام الربوي » (٣) .

ويعرفه الشافعية بأنه « البيع مع زيادة في أحد العوضين عن الآخر في متحد الجنس » (٤) .

ويعرفه الحنابلة بأنه « بيع المكيل أو الموزون بجنسه مع زيادة أحد العوضين » (٥) .

وقد عرفه بعض الباحثين في المؤلفات الحديثة « بأنه الزيادة في أحد البدلين الربويين المتفقين جنسا » (٦) .

وعرفه البعض بأنه « الزيادة الكمية في أحد البدلين عند مبيعة المال المثلّي بمثله ولو تفاوتتا جودة أو نقاء » (٧) .

ربا النسيئة « أو النساء بفتح النون وتشديدها » ، في فقه المذاهب الأربعة :

ربا النسيئة (٨) فهو عين ما كان سائدا في الجاهلية ، بمعنى أن دائنا

(٣) هذا التعريف ورد في المادة ٦٢ من مشروع تقنين الشريعة الإسلامية على مذهب الإمام مالك - الذي أعدته اللجنة التحضيرية تحت إشراف مجمع البحوث الإسلامية - الطبعة التمهيدية سنة ١٩٧٢ .

(٤) هذا التعريف ورد في المادة ٢٤ من كتاب البيع في مشروع تقنين الشريعة الإسلامية على مذهب الإمام الشافعي .

(٥) هذا التعريف ورد في المادة ١٠٩ من كتاب البيع في مشروع تقنين الشريعة الإسلامية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل .

(٦) الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية - الدكتور عمر بن عبد العزيز ص ٣٨ .

(٧) تطور الأعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية - الدكتور سامي حسين ص ٢٠٦ .

(٨) النسيء أو النساء لغة معناه التأخير أو التأجيل وقد سمي ربا النسيئة أو النساء بهذا الاسم لما فيه من تأخير القبض أو الاستحقاق إلى أجل مقبل .

يقرض قرضا معيناً ، ويقرض عليه فائدة شهرية ، ويظل أصل المبلغ المقرض كاملاً لا يمس ، وبعد انقضاء المدة المحددة ، له أن يطالب المدين باستحقاقاته ، فلو عجز المدين ، تضاف زيادة معينة إلى المبلغ الأصلي نظير (مهلة تيسير) يسمح له بها للسداد ، وهذا ما كان يحدث في الجاهلية •

ويعرف الأحناف ربا النسيئة بأنه « فضل الحلول على الأجل وفضل العين على الدين في المكيلين أو الموزونين عند اختلاف الجنس أو غير المكيلين أو الموزونين عند اتحاد الجنس » (٩) •

ويعرفه الشافعية بأنه « البيع لأجل تناوله العقد ولو قصيرا » (١٠) ويفضل البعض هذا التعريف فيقولون عن ربا النساء بأنه « البيع للمطعومين أو للنقدين المتفتى الجنس أو المختلفين لأجل ولو إلى لحظة وان استويا وتقاضيا في المجلس » أما إذا تأخر قبل العوضين أو أحدهما بدون شرط فأنهم يسمونه « بربا اليد » فربا النساء عندهم يطلق على « فضل الحلول على الأجل في المطعومات والاثمان » •

ويعرف المالكية ربا النسيئة بأنه « تأخير قبض أحد العوضين على الآخر ويكون في العين وفي الطعام ، ولو كان غير ربوي » (١١) •

وعد عرفه الحنابلة بأنه « بيع المكيل بالمكيل أو الموزون بالموزون بجنسه أو بغير جنسه مع عدم التقايض إلا إذا كان أحد العوضين نقدا » (١٢) •

(٩) هذا التعريف ورد في كتاب الدكتور سامي حسن حمود - المرجع السابق ص ١١٧ هامش (١) ، كما ورد أيضا في رسالة الدكتور عمر ابن عبد العزيز المترك - المرجع السابق - ص ١٠٢ •

(١٠) ورد هذا التعريف في المادة ٢٤ من كتاب البيع في مشروع تقنين الشريعة الإسلامية على مذهب الإمام الشافعي •

(١١) ورد هذا التعريف في المادة ٦٢ من مشروع تقنين الشريعة الإسلامية على مذهب الإمام مالك •

(١٢) ورد هذا التعريف في المادة ١٠٩ من مشروع تقنين الشريعة الإسلامية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل •

وقد عنى فقهاء الحنابلة — على ما يبين من تعريفهم لربا النسيئة —
بتقييد التعريف بآلا يكون أحد العوضين نقدا ، لأنه اذا كان أحد العوضين
نقدا ، فلا يحرم التأجيل ولا يبطل العقد بتأخير القبض ، ولو كان العوض
الثانى موزونا، كبيع حديد أو نحاس أو ما أشبه بدنانير أو دراهم .

وقد اهتم بعض الباحثين بوضع قاعدة فقهية مبسطة لتيسير التفرقة
بين ربا الفضل وربا النسيئة مجملها أنه « اذا اتحد الجنس في الامـوال
الربوية (كأردب من القمح بأردبين من القمح) حرم ربا الفضل والنسيئة
معا ، وان اختلفت الاموال الربوية « كأردب من القمح بأردبين من الشعير »
حل التفاضل وحرمت النسيئة » .

وقد وردت هذه القاعدة في المادة ١٩٨ من مشروع تقنين الشريعة
الاسلامية على مذهب الامام أبى حنيفة بالنص على أنه « اذا وجد القدر
مع الجنس حرم الفضل والنساء وان وجد أحدهما حل
الفضل وحرم النساء » .

وقد علقت اللجنة التحضيرية لتقنين الشريعة الاسلامية على هذا
النص بقولها أنه « اذا تحقق الوصفان الكيل أو الوزن مع الجنس حرم
الفضل كأردب بربا أردبين منه وحرم النساء ولو مع التساوى كأردبين
بأردبين منه أحدهما أو كلاهما نسيئة (مؤخرا) لوجود العلة » .

واذا لم يتحقق كل من الوصفين ، حل التفاضل والنساء ، لعدم العلة
الموجبة للتحريم ، اذ الاصل الجواز ، والحرمة بعارض ، فيجوز ما لم يثبت
فيه دليل الحرمة ، واذا تحقق أحدهما فقط حل التفاضل ، كما اذا بيع أردب
حنطة بأردب شعير يدا بيد حل الفضل ، فان أحد جزئى العلة وهو الكيل
موجود هنا دون الجزء الآخر وهو الجنسية (اشارة لاتحاد الجنس) .
ولا يحل النساء في هذه الصورة ولو بالتساوى ، وذلك لأن جزء العلة وان
كان لا يوجب الحكم ، لكنه يورث الشبهة في الربا ، والشبهة في باب الربا
ملحقة بالحقيقة لكنها أقل منها ، فلا بد من اعتبار الطرفين » .

ويتضح من التعريفات المتعددة لربا النسيئة في فقه المذاهب الإسلامية الأربعة ، أنه مع اختلاف الفقهاء في مدلول ربا النسيئة وتحديد نطاقه تبعاً لذلك ، فإنهم يقصدون به في الجملة - الزيادة المالية الفعلية أو الحكيمة التي تجرى في بيع الأموال الربوية ، والتي تكون فيه الزيادة راجعة إلى الأجل أو التأخير في القبض أو الاستحقاق ، الأمر الذي لاحظته معه بعض الباحثين بحق في أحكام الربا ، أن التعريفات الفقهية المتقدمة تحصر ربا النسيئة في البيوع أو المعاوضات ، ولا تشمل ربا الديون الذي هو من أشهر أبواب ربا الجاهلية والذي كان فيه الدائن يقول لمدينه أما أن تقضى (أى تسدد الدين) وأما أن تربى ، فإن لم يقضه زاده المدين في المال ، وزاد الدائن في الأجل ، وهو ربا الجاهلية المشهور الذي نزلت فيه آيات القرآن الكريم بقوله تعالى « فإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون » لأن رأس المال يكون غالباً من ربا الديون ، والذي قال فيه الإمام أحمد رضى الله عنه « انه الربا الذي لا يثبث فيه ، ولا يسع مسلماً انكاره » . الأمر الذي حدا بكثير من الباحثين في أحكام الربا ، إلى اعتبار ربا النسيئة شاملاً لما يجرى في بيع الأموال الربوية التي يتأخر فيها القبض والاستحقاق .

ويقولون ان ربا النسيئة « هو ما كان معروفاً لأهل الجاهلية من دفعهم المال مؤجلاً إلى مدة على أن يدفع الآخذ قدر ما معيناً كل شهر مثلاً ، ويكون رأس المال باقياً ، وعند حلول الأجل ، يطالب المدين برأس المال فإن تعذر عليه زادوا في القسط والأجل جميعاً ، وربما فعلوا ذلك حتى يستغرق الربا رأس المال ويزيد عليه كثيراً ، وهذه قسوة عظيمة وشناعة جسيمة قال عنها الله تعالى بقوله الكريم « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة ، وانتقوا الله لعلكم تفلحون ، وانتقوا النار التي أعدت للكافرين » إلا أن « ربا النسيئة في عرف الشرع أعم من الصورة المعروفة للعرب (في الجاهلية) إذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، فكل عقد تأخر فيه قبض أحد العوضين الربويين فهو داخل في مسماه ، لأن الشارع (وهو النبي صلى الله عليه وسلم) شرط التساوي والتقابض في مجلس العقد .

وشمول الحد المتقدم لربا النسيئة ظاهر ان كان هناك ربا مشروط للدائن ، أما اذا لم يكن (مشروطا) فشموله اياه من حيث أن المدة التي آخر اليها قبض أحد العوضين زيادة يفوت بها التساوى في المعنى كمنها يفوت بها التقايض » (١٣) •

وعلى ذلك فان ربا النسيئة يجرى في نطاقين ، فهو يجرى في معاوضة المال الربوى بجنسه ، أو بغير جنسه مما يتحد معه في علة الربا ، فاذا جرى تأجيل قبض أحد البدلين ، كما يجرى في الديون على كل زيادة في أصل الدين أيا كان سبب الدين ، سواء كانت ناشئة عن قرض أو غيره ، ويطلق على الربا في النطاق الأخير « ربا الديون » •

ربا الديون :

يتجه بعض الباحثين في أحكام الربا (١٤) الى اعتبار « ربا الديون » قائما بذاته ولا يدخل في نطاق « ربا النسيئة » على الرغم من أن ربا الديون هو الصورة التي كانت غالبية وشائعة في ربا الجاهلية . حتى أطلق عليه البعض ربا الجاهلية نسبة الى ما كان شائعا عند العرب في الجاهلية وهو محرم تحريما باتا •

وقد كان لربا الجاهلية صور كثيرة أبرزها ثلاث هي :

- (١) ربا الديون الناشئة عن الثمن المؤجل سداداه اذا لم يقض الثمن عند حلول أجله ، فكان يبيع الرجل البيع الى أجل مسمى ، فاذا حل الاجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زاده في مقدار الدين وقام بتأخيره •
- (٢) القرض بفائدة تؤدي دفعة واحدة عند حلول الاجل ، وفي ذلك

(١٣) الربا — الدكتور عيسى عبده — ص ١٢١ ، ١٢٣ •

(١٤) مشار اليه بتقرير المتوضين في الدعوى الدستورية رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية عليا — المستشار محمد كمال محفوظ — ص ٨٥ وما بعدها •

يقول الجصاص في مؤلفه أحكام القرآن « ان ربا الجاهلية كان قرضنا مؤجلا بزيادة مشروطة ، فكانت الزيادة بدلا من الاصل » •

(٣) قرض بفائدة تدفع شهريا فاذا لم يؤدي المدين الدين في موعده زادوا في مقدار الدين وأخروا مدة السداد •

وهذه الصورة الاخيرة يقول الامام فخر الدين الرازي في تفسيره لآيات الربا من سورة البقرة « ان الربا قسمان : ربا نسيئة وربا الفضل • أما ربا النسيئة فهو الامر الذي كان مشهورا متعارفا في الجاهلية ، وذلك أنهم كانوا يدفعون المال على أن يأخذوا كل شهر قدرا معيناً ، ويكون رأس المال باقيا ، ثم اذا حل الدين ، طالبوا المدين برأس المال ، فان تعذر عليه الاداء زادوا في الحق والاجل ، فهذا هو الربا الذي كانوا في الجاهلية يتعاملون به •

وقد أكد النبي صلى الله عليه وسلم تحريم ربا الجاهلية (ربا الديون) المحرم بالقرآن الكريم بقوله المشهور في خطبة الوداع « ألا وان كل ربا الجاهلية موضوع كله ، لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » وفي رواية أخرى « ربا الجاهلية » موضوع وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب وأنه موضوع كله « فجاءت السنة المطهرة في هذا الخصوص تنفيذا وتأكيدا لتحريم ربا الجاهلية حسبما نزلت آيات الذكر الحكيم •

وخلاصة ما تقدم أن ربا الديون (وهو الصورة الشائعة والغالبة في ربا الجاهلية) محرم تحريما باتا بالآيات القرآنية والاحاديث النبوية المطهرة الدالة على هذا التحريم ، ولم يثر بشأن هذا الربا أى خلاف بين الفقهاء قديما وحديثا ، ونظرا لاصالة تحريمه وما فيه من ضرر بالغ وعظيم ، غقد اعتبره بعض الفقهاء الربا الحقيقي وأن ما عداه من ربا هو ربا مجازي أو محمول على الربا الحقيقي ، واعتبره البعض الآخر هو الربا الجلى المحرم تحريم مقاصد لما فيه من الضرر العظيم ، وأن ربا

الفضل هو ربا جفى حرم تحريم وسيلة سبدا للذريعة الى الربا
الجلى (١٥) •

ويشمل ربا الديون كل زيادة لا مقابل لها في دين مستقر في الذمة
يحصل عليها الدائن من مدينه لقاء تأجيل الدين أو تأخير سداده ،
أيا كان سبب الدين ، سواء كان ناشئا عن عقد قرض ، أو عقد بيع
أو غيره ، وسواء كانت الزيادة مشروطة ابتداء عند نشوء الدين أو
اشتترطت عند حلول موعد استحقاقه ، وسواء كانت الزيادة في القدر
إذا كان الدين مثليا — كمبلغ من النقود — أو كانت الزيادة في القيمة
إذا كان الدين مالا قيميا • كما كان يجرى عليه تعامل العرب في الجاهلية
عن طريق اقراض المدين بغيرا من سن معينة على أن يرده بغيرا من سن
أعلى : وهو ما يطلق عليه التضعيف في السن •

هل يشترط لتحقيق الربا في الدين أن تكون الزيادة مشروطة في العقد ؟

هذا الاستفسار أثاره تعريف الاحناف للربا عموما بأنه « فضل
ولو كان حكما خال من عوض مشروط لاحد العاقلين بين معاوضة مال
بمال » ولهذا فقد تتساءل البعض عما إذا كان اشتراط الزيادة الربوية
يعتبر قيذا لازما لتحقيق ماهية الربا ؟ وضربوا لذلك مثلا إذا اقترض شخص
مائة جنيه من آخر وردها اليه مائة وخمسة من غير أن يشترط المقرض
عليه زيادة الخمسة — فهل إذا حصل شيء من ذلك لم يكن ربا من حيث
ان الزيادة فيه لم تكن مشروطة في طلب المقدم ؟ وقد قرر الفقهاء
بأن حاصل القول في هذه المسألة أن الزيادة إذا كانت مشروطة في

(١٥) يذهب البعض الى تقسيم الربا من حيث مصدر التحريم ، الى ربا
محرم بالقرآن و ربا محرم بالسنة ، والربا المحرم بالقرآن يقصد به ربا الجاهلية ،
أو ربا الديون (النسيئة) أما الربا المحرم بالسنة ، فيقصد به ربا البيوع
الذى قد ينطوى على ربا فضل إذا تم قبض أحد البديلين حال العتد
وقد يتضمن ربا نسيئة إذا جرى تأجيل قبض أحد البديلين (الربا في النسيئة
الاسلامى — مقال منشور في مجلة هيئة قضايا الدولة — السنة ١٥ العدد
الثالث — ص ٣ وما بعدها للدكتور محمد زكى عبد البر) .

العقد صراحة أو معروفة للمتعاقدين عند اجراء العقد بحيث يستغنيان بهذه المعرفة عن اشتراطها صراحة فيه ، فان هذه الزيادة تكون ربا من غير شك . واذا خلا البدلان اللذان ورد عليهما عقد المعاوضة ، ولم تكن الزيادة الربوية معهودة للمتعاقدين ، ولا معلومة لهما أنها واقعة حتما ، ولكنها وقعت في أحد البدلين مصرحا فيها بأنها هبة مستقلة ، وقد توافرت الدلائل على أنه لم يقصد الاحتياال على المراباة ، باستخدام اسم الهبة ، فإنه لا شك أيضا في حل هذه الهبة وحل الانتفاع بتلك الزيادة وبراءة العقد من الربا المحرم ، واذا وقعت الزيادة من غير أن تكون مشروطة أو معهودا اشتراطها ولا مصرحا فيها بأنها هبة مستقلة ، فإنه لا تلحق بالزيادة المشروطة وتكون من الربا الحرام (١٦) .

حكم ربا الديون على النقود الورقية :

جاءت أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم محرمة للربا في ستة أصناف هي الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح ، ومن أجل ذلك فقد تساءل البعض عما اذا كان ربا الديون يسرى في غير ذلك من الاموال الاخرى وعلى الاخص الاموال الورقية التي لم تكن معرفة من قبل وأصبح التداول يجري بها في العصر الحديث .

والواقع أن هذا التساؤل يجد محله في ربا البيوع ، ولا محل له في ربا الديون .

وقد انتهى رأى الباحثين في الربا على أن النقود الورقية تقوم مقام الذهب والفضة في التعامل وقياس قيم الأشياء ، فإنها تعتبر نظيرة للنقدين وتأخذ حكمهما ، فيجرى فيها الربا كما يجري في النقدين سواء بسواء .

(١٦) حكم الربا في الشريعة الاسلامية - المجلد الثاني للبحوث المقدسة
للمؤتمر السابع لعلماء المسلمين - سبتمبر سنة ١٩٧٢ - للدكتور عبد الرحمن
تاج - ص ٧٢ وما بعدها .

والرأى الغالب الذى يضم جمهور العلماء وأئمة المذاهب الاربعة المشهورة ، يتفقون فى الجملة على امتداد حكم الربا الى غير الاصناف الستة سائلة الذكر بطريق القياس بالعلة ، الا أنهم قد اختلفوا فى بيان العلة المناسبة لحكم الربا فى النقدين (الذهب والفضة) وكذلك فى بيان العلة فى الاصناف الاربعة الباقية (وهى البر والشعير والتمر والملح) ولهم فى ذلك آراء واتجاهات ولكل حججه وأسافيده ، ولا يتسع المقام لبيانها على وجه التفصيل .

والرأى الغالب فى الفقه أن النقود الورقية التى تقوم مقام الذهب والفضة فى المعاملات ، وأصبحت عملة متداولة بين الناس ، لها قيمة قانونية الزامية ، وقوة مبرأة للديون والالتزامات ، وتعتبر وسيلة قانونية لتبادل السلع والمنافع والخدمات ، ومن ثم تعتبر نظيرة للنقدين (الذهب والفضة) ويجرى عليها حكمهما فى الربا عموما سواء فى ذلك ربا البيوع (فضلا ونسيئة) أو ربا الديون سواء بسواء .

الربا على كل زيادة فى الدين النقدي بصرف النظر عن انخفاض قيمة العملة أو زيادتها :

قد تتعرض قيمة النقود لظروف اقتصادية تؤدي الى تقلبات فى قيمتها (قوتها الشرائية) ارتفاعا أو انخفاضاً فى الفترة ما بين نشوء الدين فى ذمة المدين وبين تاريخ الوفاء به للدائن ، والسؤال الذى نطرحه هو أنه هل يجرى حكم الربا على أى زيادة فى الدين (مشروطة أو معروفة) يحصل عليها الدائن حتى لو انخفضت قيمة النقود وضعفت قوتها الشرائية عما كانت عليه عند نشوء دينه فى ذمة المدين ؟

لم يعرض الفقه الاسلامي لهذه المسألة فى مباحث الربا ، الا أن رأى المتفق عليه فى المذاهب الاسلامية الاربعة أنه عندما يرد القرض على مال مثلى ، فإن المقرض يكون ملزما برد المثل ، ولما كانت النقود أموالا مثلية ، فإن مؤدى ذلك ، أن المقرض يكون ملزما برد مثلها أى من جنسها

ونوعها وبقدر عددها المذكور في العقد ، ذلك أنه بالجنس والنوع والعدد يتحقق المثل في النقود ؛ فمن يقترض مائة جنيه مصرى يكون ملزماً بردها من جنس النقود ومن ذات نوعها وهو مائة جنيه مصرى ، وهذا الاتجاه الذي يتفق عليه في الجملة فقهاء المذاهب الإسلامية الأربعة ، والذي انتهى إليه بعض الباحثين في الربا حيث يرون أنه إذا كان القرض نقوداً لم يحرمها السلطان وجب على المقرض أن « يرد مثلها غلت أو رخصت أو كسدت » وهذا الاتجاه هو الذي أخذ به القانون المدني في المادة ١٣٤ منه إذ نصت على أنه « إذا كان محل الالتزام نقوداً التزم المدين بقدر عددها المذكور في العقد دون أن يكون لارتفاع قيمة هذه النقود أو انخفاضها وقت الوفاء أى أثر » .

الفصل الرابع

البيع المعجل في الاسلام

الاسلام والبيع :

قال تعالى في محكم كتابه « أحل الله البيع وحرم الربا » :
فالمستوى الرفيع الذي يفرضه الاسلام في البيع والتجارة جدير
بأن تنتهجه أمم العالم المتحضرة ، فالاسلام حض بشدة على استخدام
الموازين والمعايير القياسية الصحيحة منذ أكثر من ١٣ قرنا خلت ، والغريب
أنه ما تزال الموازين والمعايير القياسية غير موجودة في كثير من مناطق
الهند ومقاطعاته .

ومعظم المشتغلين بالبيع فيهم عادة سيئة ، هي أنهم يحاولون
اقتناع المشتريين بالحلف الكاذبة وقد حرم الاسلام هذا أيضا .

« فعن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : الحلف منفقة للسلعة ممحقة للبركة » « في الصحيحين » « وعن
أبي ذر رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : قال : ثلاثة
لا يكلمهم الله يوم القيامة ، ولا ينظر إليهم ، ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم .
قال أبو ذر : خابوا وخسروا ، من هم يا رسول الله ؟ قال : المسبيل
والمنان ، والمنفق سلعته بالحلف الكاذبة » .

« في صحيح مسلم » .

« وعن عبيد بن رفاعه عن النبي عليه السلام قال : التجار يحشرون
يوم القيامة فجارا الا من اتقى وبر وصدق » .

وقال تعالى « والسمااء رفعها ، ووضع الميزان ، ألا تطفؤا في الميزان ،
وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » (١) .

(١) سورة الرحمن — آية من ٧ الى ٩ .

وقال تعالى « لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط » (٢) •

وقال سبحانه وتعالى في محكم كتابه « ويل للمطففين الذين إذا اکتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ، ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم ، يوم يقوم الناس لرب العالمين » (٣) •

وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحاب الكيل والميزان : انكم قد وليتم أمرين هلكت فيهما الأمم •

البيع المعجل في الاسلام :

حرم الاسلام بشدة كل أنواع المضاربات ، وتشدد في تحذير المؤمنين من الانغماس في البيع المعجل ، وقد أحل تلك الصفقات التي تتم فوراً لا مستقبلاً •

« عن أنس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى ترهى ، قيل : وما ترهى ؟ قال : حتى تحمر • وقال : أرأيت إذا منح الله الثمرة ، فيم يأخذ أحدكم مال أخيه ؟

وفي رواية ابن عمرو رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخيل حتى يزهر ، وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة ، نهى البائع والمشتري (الصحيحان) البخارى ومسلم •

وعادة بيع أشجار الفاكهة قبل أن ترهر للأسف الشديد منتشرة بين الناس ، وهى ما تسمى بالبيع الربيعى ، والبيع الربيعى للمانجو أو البرتقال يتم قبل أن ترهر الأشجار ، وتكون العاقبة الطبيعية لهذا هى

(٢) سورة الحديد — آية ٢٥ •

(٣) سورة المطففين — آية من ١ الى ٦ •

الخبسارة المحققة لأحد طرفي الصفقة ، ذلك أن الناس يحددون فكرة معينة عن محصول الفاكهة بحسب تقديرهم ، ولكن ما من أحد يعلم الغيب غير الله ، والصفقة في مثل هذه الحالة تصبح ضربا من المقامرة ، ومثل هذا محرم ، كما أن أى ضرب آخر من ضرب المقامرة محرم .

« عن حكيم بن حزام قال : نهانى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أبيع ما ليس عندي ، وفي رواية أخرى قال : قلت يا رسول الله : يأتيني الرجل فيريد مني البيع ، وليس عندي ما أبتاع له من السوق ، قال : لا تبع ما ليس عندك » .

« وعن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة (٤) طعام فأدخل يده فيها : فغالت أصابعه بللا فقال : ما هذا يا صاحب الطعام ؟ قال : أصابته السماء يا رسول الله قال : أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ؟ من غشني فليس مني » (مسلم) .

البيع المعجل للسلم الزراعية :

حرم الاسلام مثل هذه المعاملات تحريما قاطعا ، لانها ضارة بالناس كافة ، ان الاسلام يبيح اجراء صفقة حالية ، لا صفقة مستقبلية ، وقد اعترف بحجة النظرية الاقتصادية أوربا . وأدركوا أن الارتفاع الهائل في الاسعار يرجع بصورة رئيسية الى الانتهازية المحرمة ، والبيع المعجل .

المضاربة : تتشابه المضاربة مع التعامل بالربا من حيث الصفقة ، وقد كانت المضاربة شائعة في بلاد العرب بجانب الفائدة ، وما الارتفاع الهائل في أسعار ضروريات الحياة ، الا بسبب الاحتكار المحرم بصفقة رئيسية التي جانب الاسباب الاخرى .

(٤) الصبرة : الكومة من الطعام ، ويقال اشترى الطعام صبرة أى جزافا وبلا وزن .

وهذه الأحاديث عن الرسول عليه السلام تبين تحريم الاحتكار :
« عن معمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
من اختكر فهو خاطيء » •

« عن معمر رضى الله عنه ، عن النبى عليه السلام قال : الجالب
مرزوق والمحتكر ملعون » •

« عن معاذ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
بئس العبد المحتكر : أن أرخص الله الاسعار حزن ، وإن أغلاها فرح » (٥) •

بيع السلم :

السلم (بفتح السين واللام) معناه في اللغة استعجال رأس المال
وتقديمه ، ويقال للسلم سلف أيضا •

والسلم شرعا نوع من البيوع يقدم فيه الثمن ويؤخر الثمن ، وهو
جائز ودل على جوازه الكتاب والسنة والاجماع : فأما الكتاب
فقد قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين الى أجل مسمى
فاكتبوه » والدين عام يشمل دين السلم وغيره ، وقد فسره ابن عباس
بدين السلم ، وأما السنة فمنها خبر الصحيحين : « من أسلف في شيء فليسلف
في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم » وقد أجمع أئمة المسلمين
على جوازه فهو رخصة مستثناة من بيع ما ليس عند بائعه •

وشروط بيع السلم من حيث رأس المال بأن يكون معلوما ، ومعينا
مما يحل تملكه ، ومعجلا حقيقة أو حكما ، ومغايرا للمسلم فيه •

(٥) الاسلام والربا - للاستاذ انور اقبال قرشى - ترجمة الاستاذ
فاروق حلمى - ص ١٢٢ وما بعدها ، بحوث فى الربا - الاستاذ محمد أبو زهرة -
ص ٧٣ وما بعدها ،

أما شروء! بيع السلم من حيث السلم فيه ، أن يكون مؤجلا ، وأن يكون السلم فيه موجودا عند الاجل غالبا ، وأن يكون مما ينقل ، ويحل تملكه ، مضمونا في الذمة معلوم الجنس ، والقدر والصفة ولا بد أن يكون الاجل معلوما ، وان يكون مما تتغير في مثله الاسواق ، فاذا كان الاجل مجهولا لا يصح فيه السلم لقوله صلى الله عليه وسلم « أسلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم » .

وأقل مدة للاجل في السلم خمسة عشر يوما في قول ابن المقاسم لان الاسواق تتغير في مثل هذه المدة غالبا ، ومذهب مالك أن أجل السلم تتغير في مثله الاسواق غالبا من غير تحديد (٦) .

(٦) فقه المعاملات على مذهب الامام مالك — تأليف الاستاذ حسن اللطاوى ص ٨٤ ، ص ٨٥ .

الفصل الخامس

الفائدة البسيطة والفائدة المركبة

التعامل بالفائدة عند العرب قبل الاسلام :

قبل أن نفصل أحكام القرآن فيما يتعلق بالربا ، نلقى ضوءا على أنواع التعامل بالفائدة عند العرب قبل ظهور الاسلام .

التعامل بالفائدة في الطائف : كان بنو ثقيف يقدمون القروض الى بنى المغيرة ، وحين يحل موعد السداد ، كان المدينون (بنو المغيرة) يبدون رغبتهم في أن يدفعوا مبلغا اضافيا اذا رضوا أن يمهلوهم . وقد كانت هنالك أسرة من بنى ثقيف بالطائف تضم أربعة أخوة ، هم : مسعود وعبد ياليل وحبيب وعمرو بن عمر الثقفي ، وكانوا يقرضون المال بفائدة لفرع بعينه من بنى المغيرة ، وكانوا يعيشون في مكة . وحين قدم النبي صلى الله عليه وسلم الطائف ، واعتنق هؤلاء الاخوة الاسلام ، ثم طالبوا بعد ذلك بمستحقاتهم المتأخرة لدى مدينيهم من بنى المغيرة ، فرفض بنو المغيرة السداد بحجة أن الاسلام قد ألغى أخذ فوائد عن القروض ، لذلك كان طبيعيا أن ينشب الخلاف بينهم ، فاختصموا الى عتاب بن أسيد ، الذي كان عامل النبي صلى الله عليه وسلم على مكة ، فكتب عتاب بن أسيد بالنزاع الذي بين الطرفين ، واستمهلهم الى أن يصل رأى الرسول صلى الله عليه وسلم وقراره ، وكان مبلغ الفائدة المستحقة في الحقيقة كبيرا ، وفي ذلك الوقت أوحى الى الرسول عليه السلام بالآية الكريمة ، « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا » (آية ٢٧٨ من سورة البقرة) والمعاهدة التي عقدت بين

(١) الاسلام والربا — الاستاذ انور قرشى — ص ٩٨ الى ص ٩٧ .

(٢) جامع البيان (تفسير الطبرى) — الجزء الرابع (طبعة القاهرة) .

(م — هـ الربا)

الرسول عليه السلام من جهة ، وبين أهل الطائف من جهة أخرى تتضمن الإشارة الى تحريم الفائدة (٣) ، وقد أورد أبو عبيد بن سلام (المتوفى سنة ٢٢٩ هـ) النص الكامل لتلك المعاهدة في مؤلفه (كتاب الاموال) والذي يشير الى تحريم الفائدة في تلك الوثيقة هو :

« وما كان لهم في الناس من دين فليس عليهم الا رأسه » .

الفائدة في مكة : كانت الطريقة التي يؤخذ بها الربا في مكة اiban الجاهلية مماثلة تماما للطريقة السائدة في الطائف ، فقد كان الدائن حين يحل الموعد لسداد الدين يسأل عما اذا كان المدين مستعدا لسداد دينه أم أنه على استعداد لان يدفع المبلغ الاضافى . فلو كان لدى المدين القدرة على السداد فانه يدفع غورا ، والا فقد كان عليه أن يلتزم منحه (مهلة تيسير) لمدة عام آخر ، ليسدد الدين ، وعلى سبيل المثال لو أن ناقصة عمرها سنة واحدة كانت مستحقة ، كان للدائن أن يطالب في العام التالى بناقصة عمرها عامان ، وفي العام الثالث بناقصة عمرها ثلاثة أعوام وهكذا .

وعند ظهور الاسلام كان العباس عم الرسول عليه السلام ، وخالد بن الوليد — أعظم قائدين ومقاتلين أنجبهما الاسلام — يشتركان في التعامل بالفائدة ، فقد كانت لهما تجارة مع بنى عامر وهم ينتمون الى قبيلة ثقيف بالطائف ، وكانت لهما مبالغ جسيمة كفوائد مستحقة على مدينيهم ، وكان كل من عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين وكذلك العباس ابن المطلب عم الرسول عليه السلام معروفيين باشتغالهما بتجارة التمر ، وفي أوان جنى الثمار ، كان الزارع يعرض على دائنيه أن يأخذوا نصف انتاجه ، ويتركاه له ولاسرته النصف الآخر ، ويلزم المدين باعطاء الدائنين ضعف الباقي من الدين في العام التالى ، وقد أبلغ الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا الامر فنهى عن العودة اليه مرة أخرى ، وأصبح الدائن

(٣) كتاب الاموال — أبو عبيد بن سلام — ص ١٢٢ .

يأخذ أصل ماله المستحق (٤) • « كان العرب في الجاهلية إذا كان أحدهم مدينا لآخر ، فإن الأخير يطلب يتسديد استحقاقه في الموعد المحدد ، وكان على المدين أن يسدد ما عليه أو أن يطلب مهلة نظير (مبلغ اضافي) كمقابل (مهلة التيسير) (٥) » ولو أن شخصا كان مدينا لآخر بمبلغ من المال ، فعلى المدين أن يلتزم من دأئنه أن يمد له ميعاد السداد نظير دفعه مبلغا اضافيا » (٦) • « ولو أن شخصا عند العرب في الجاهلية اتفق على أن يأخذ قرضا من آخر ، لمدة محددة فللدائن أن يسأل عند انقضاء المدة عما إذا كان المدين سird القرض أم أنه سيدفع فائدة ، فلو كان قادرا على السداد يقضى الدين ، والا فقد كان يمنح مهلة للسداد مقابل فائدة اضافية » (٧) •

التعامل بالفائدة في المدينة : « يروى سعيد بن أبي يردى على عبدة أبيه أنه حين ذهب الى المدينة التقى بعبد الله بن سلام ، فسأله : لم لا تقدم (اليينا من آن لآخر) فنطعمك شعيرا وتمرا ، وتكون من ذوى الكلمة بين الناس ؟ فأجابه : انكم بلد جشأ فيه التعامل بالفائدة الى حد كبير » (ولذلك فقد نصح ابنه بقوله) : « لذلك : لو أن لك عند أحد من الناس شيئا أرسل اليك حزمة من عشب أو شعير أو دريس . فلا تقبلها ، لان هذه (فائدة) كتلك (٨) » •

ويقول الخضرى : « كان الرجل منهم يربى الى أجل ، ثم يزيد فيه زيادة أخرى حتى ليستغرق بالشئ الطفيف من المدين » (٩) •

(٤) الرازى — التفسير الكبير — الجزء الثالث — الفقرة الثانية — آية : لا تأكلوا الربا .

(٥) تفسير الخازن — الجزء الاول — ص ٢٠٣ .

(٦) البيهقى — السنن الكبرى — دائرة المعارف — حيدر اباد — كتاب

البيوع — أبواب الربا .

(٧) البيهقى — السنن الكبرى — دائرة المعارف — حيدر اباد — كتاب

البيوع — أبواب الربا .

(٨) البخارى — الباب الخامس عشر — الحديث ٨٩٥ .

(٩) تفسير البيضاوى — الجزء الاول — ص ١٥٤ .

وذكر الرازي : « كان الدائن الذي يقرض مبلغا معيناً الى شخص آخر لمدة مقررة ، يذهب الى مدينه ، حين يحل موعد السداد ، فلو كان المدين قد تقطعت به الاسباب لسداد دينه ، فانه يطلب امهاله زمنا على أن يدفع له زيادة معينة ، فيوافق الدائن . وهذا ما نسميه بالفائدة المركبة وهو محرم تحريماً قاطعاً في الاسلام » (١٠) .

الفائدة البسيطة والفائدة المركبة في الاسلام :

نهى الاسلام بقوة عن كل أنواع التعامل بالفائدة البسيطة والمركبة ، وبالرغم من ذلك فقد اتجه البعض الى التفرقة بين الفائدة البسيطة والفائدة الفاحشة ، مع قصر التحريم على الفائدة المركبة فحسب ، أما الفائدة البسيطة فانها لا تدخل في قولهم في دائرة التحريم ، وحاولوا أن يجدوا للقول بحلها تخريجا على أساس من كتاب الله ، فزعموا أن القرآن لم يحرم سوى الربا الفاحش (المضاعف) بدليل قوله تعالى في سورة آل عمران « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة » واحتجوا في ذلك بأن قوله تعالى « أضعافا مضاعفة » يعتبر قيذا في التحريم لا بد لأن تكون له فائدة والا كان الاتيان به عبثا ، وكان أول من جهر بهذا الرأي هو المرحوم الشيخ عبد العزيز جاویش (١١) وقد استند في رأيه الى عدة حجج نجلها فيما يلي :

-
- (١٠) الرازي — التفسير الكبير — الجزء الرابع — سورة آل عمران .
(١١) أعلن الشيخ عبد العزيز جاویش (من خريجي كلية دار العلوم) رأيه بقصر التحريم على ربا النسئة المضاعف في محاضرة القاها بكلية دار العلوم في شهر أبريل سنة ١٩٠٨ ، وقد نشرت هذه المحاضرة في جريدة اللواء على عدة أجزاء ابتداء من العدد الصادر في ١٦/٤/١٩٠٨ ، وقد جراه في هذا الرأي المرحوم محمد رشيد رضا في تفسير المنار — الجزء الثالث — ص ١١٣ ، ص ١١٤ حيث رأى أن الربا المحرم في القرآن هو ما كان أضعافا مضاعفة وان هذا الوصف قيد للنهي — يراجع ذلك في تقرير المفوضين في الدعوى الدستورية رقم ٢٠ لسنة ١ دستورية — المستشار محمد كمال محفوظ — ص ١٠٦ وما بعدها .

(١) أن الربا المحرم هو الربا الفاحش الذى تكون النسبة فيه مرتفعة ، أما الفائدة المعتدلة فلا حرمة فيها ، لان الله تعالى قيد النهى عن الربا بقيد المضاعفة الواردة فى آية الربا من سورة آل عمران ، فدل ذلك على أن الربا المحرم جاء مشروطا بهذا الشرط ومقيدا بهذا القيد ، وهو كونه أضعافا مضاعفة أما قوله تعالى « وحرم الربا » فهو مطلق مقيّد بالآية السابقة (أضعافا مضاعفة) .

(٢) أن الربا الذى كان معروفا فى الجاهلية انما هو ربا النسبيّة المضاعف .

(٣) أن الربا الذى ليس مضاعف ، كأن يكون القرض بفائدة قليلة ، لم يؤخذ تحريمه من الكتاب الكريم ، وانما أخذ من القاعدة الاصلية التى تقضى باعطاء القليل حكم الكثير وسدا للذرائع واغلاقا لباب الربا .

(٤) ان الدولة العثمانية أباحت للقضاة أن يحكموا بالفوائد بشرط ألا تبلغ مثل الدين الاصلى ، ويظهر أنها ترى الربا هو ذلك الذى يكون أضعافا مضاعفة ، والا فكيف ساغ لها — وهى حكومة يرأسها الخليفة الاعظم أن تأذن بحرب من الله ورسوله .

(٥) انه من المعلوم أن لربا المال أن يشترط على المضارب ألا يبيع البضائع التى يضارب فيها بربح أقل من عشرة فى المائة مثلا من رأس المال ، فاذا وقع هذا الشرط فى عقد المضاربة ، أمكن لرب المال أن يعرف من أول الامر ما يصيبه من الربح على وجه التقريب .

(٦) ان معظم المقترضين للاموال من المصارف لم تدمر بيوتهم ولم يجردوا مما ملكت أيديهم ، لمجرد أنهم تعاملوا بالربا ، ومرجع تقويض أركانهم أنهم يأخذون ما يقترضون بالغنا ما بلغ ثم يقتصرفون فيه تصرف السفهاء والمفسدين .

وانتهى الى أنه امام أمرين :

(الاول) أن يتابع جماعة المسلمين الكثيرين لتحريم الربا القليل احتياطيا وتحريزا ، كما حرم الكثير المضاعف بعبارة القرآن الكريم ، والمخرج من هذه الشدة أن نلجأ الى المضاربة الشرعية .

(الثانى) أن نقتصر على تحريم ما حرم الله فى كتابه وهو ربا النسيئة المضاعف الذى نزل فى القرآن وليس فى العرب ربا سواه ، وهنا نخالف الجمهور بحكم العقل أو بحكم الضرورة ، فتتجاوز عما قل من الفوائد التى لا تماثل الدين قدرا ، ولا تؤدى الى غبن المدين غبنا فاحشا ، كما فعلت الحكومتان العثمانية والفارسية .

وهذا رأى لم يلق قبولا من جمهور العلماء والباحثين فى الربا ، بل عارضوه وقابلوه بالنقد الشديد مستدلين على عدم صوابه شرعا بأدلة قاطعة وحججا حاسمة أتت عليه وقوضته من أساسه على النحو التالى (١٢) : —

أولا : ولعلها الحجة الحاسمة فى الدلالة على عدم صحة رأى السابق من الناحية الشرعية ، هى ما جاء فى قوله تعالى فى آيات الربا من سورة البقرة « واذروا ما بقى من الربا » ، « وان تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون » ففى هاتين الآيتين النص القاطع على ترك ما بقى من الربا ، وعلى أن حق الدائنين يقتصر على استرداد رؤوس أموالهم فحسب — التى تمثل أصل الدين — فالحق الذى لصاحبه أن يسترده من المدين وهو أصل الدين فقط بلا زيادة ولا نقصان ، الامر الذى يدل على تحريم الربا فى جميع صورته وعلى أن كل ما زاد على أصل الدين يعتبر من الربا المحرم شرعا سواء كان ذلك قليلا أو كثيرا ، يؤيد

(١٢) الربا والمعاملات المصرفية فى نظر الشريعة الاسلامية — الدكتور عمر بن عبد العزيز المترك — ص ١٥٥ وما بعدها ، حكم الربا فى الشريعة الاسلامية الدكتور عبد الرحمن تاج — ص ١٠١ وما بعدها ، تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الاسلامية — الدكتور سامى حمود — ص ٢٣٥ وما بعدها .

ذلك أيضا لأنه بعد أن نزلت الآيات الدالة على تحريم الربا صدرت السنة النبوية بإبطال ربا الجاهلية كله تأكيدا وبيانا لحكم التحريم وبدأ الرسول عليه الصلاة والسلام بتطبيق هذا الحكم على عمه العباس ابن عبد المطلب ، فأمر بإبطال ربا كلمة ولم يستثن منه ولو درهما واحدا زيادة على أصل الدين ، فقد جاء ذلك في خطبته الجامعة في حجة الوداع يوم عرفة بقوله صلى الله عليه وسلم « ربا الجاهلية موضوع : وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله » .

ثانيا : . ان قوله تعالى « أضعافا مضاعفة » ليس قيذا ولا شرطا لتحريم الربا وليس تخصيصا لعموم معناه ، وإنما هو - على ما يراه جمهور العلماء - لبيان الواقع الغالب الذي كان التعامل عليه أيام الجاهلية والتشفيع عليهم وإبراز فعلهم السيئ تشهيرا بهم وتوبيخا لهم ، ولهذا فإن الله تعالى يعنى بالاضعاف المضاعفة ان أكله هكذا يعتبر أمرا بالغ العصيان وفي منتهى الجرأة على حدود الله فلا تفعلوا ذلك يا من آمنتم بالله ورسوله وأيقنتم حرمة الربا في شرع الله . اتقاء لنا والآخرة التي أعدت لمن كفر بالله وكان له عصيا .

ثالثا : . ان آيات الربا التي ورت في سورة البقرة والتي منها قوله تعالى « وذروا ما بقى من الربا » « وان تبتم فلاكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » قد نزلت تالية لآية الربا التي وردت في سورة آل عمران التي تنهى عن أكل الربا « أضعافا مضاعفة » ، (بل ان من الصحابة والعلماء من يقول بأن تلك الآيات آخر ما نزل من القرآن وان لم تكن آخر ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم فهي لمن أواخر ما نزل من القرآن) الامر الذي يحتم القول بأن آيات الربا في سورة البقرة هي آيات محكمات لا يدخلها نسخ ولا يعتريها تأويل ، فتكون دلالتها هي الدلائل المعول عليها في بيان تحريم الربا وتحديد مداه .

رابعا : . أنه لا تعارض بين قوله تعالى « وحرّم الربا » وقوله سبحانه

وتعالى « أضعافا مضاعفة » تنزهه عن ذلك ، فقوله الحق « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد » ذلك لأن « الربا » في قوله تعالى « وحرّم الربا » عام في تحريم الربا مطلقا قليلا وكثيره ، بلا فرق بين الربا الخفيف والربا الفاحش ، لأن كلمة الربا قد وردت في الآية الكريمة عامة غير مخصصة ومطلقة غير مقيدة مما يفيد الاستغراق والشمول لكل زيادة محرمة خفيفة أو فاحشة ، كما وأن « أضعافا مضاعفة » لا يتنافى هذا العموم ولا تخصصه ، لأن ذكر بعض أفراد العام بحكم يوافق فيه ليس تخصيصا له ، الأمر الذى يؤكد قول الله تعالى في آيات تالية في النزول « واذروا ما بقى من الربا » « وان تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون » فكل زيادة على رأس المال — الذى هو أصل الدين — يعتبر زيادة محرمة وينطبق عليها حكم الربا •

خامسا : أنه لو كان قوله تعالى « أضعافا مضاعفة » قيّدا في حرمة الربا وشرطا لتخفيفه ، لاصبح تحريم الربا مقيدا ببلوغه حدا يصل الى أضعاف الدين الاصلى ثم مضاعفة هذه الأضعاف ، وأضعاف الدين الاصلى — والأضعاف بلغة الجمع — لا ينبغى أن تقل عن ثلاثة أمثال الدين ، لأن أقل الجمع ثلاثة ، وأن انتقاص قليل منها لا يتحقق به حرمة الربا في منطق من يتمسكون بظاهر الالفاظ ، ولا يتحرون فحواها ومغزاها ، وهو أمر بالغ القسوة والفحش في الربا ، لا تقره شريعة الله ، ولم تعرضه شرائع البشر •

سادسا : أما عن الاستناد الى ما سمحت به الدولة العثمانية لقضائياتها من الحكم بالربا في حدود معينة فضلا عن أنه أمر لم تنفرد به الدولة المذكورة ، بل قررت التشريعات الوضعية في بعض الدول الاخرى ، كما أن هذا الذى قررت الدولة العثمانية لم يبين أساسه وسنده من الشرع الاسلامى ، وهو على غير سند من شرع الله ، وهذا الاستناد — على ما يراه البعض — مع غرابته منقوض بما آل اليه حال هذه الدولة التى خالفت بالظلم والجهل سنن العدل الالهى فانتهمى بها الحال وبالمسلمين فى شتى أقطارهم الى أن يكونوا ضحايا هذا الجهل والخروج عن أمر الله •

سابعاً : أما عن القياس على المضاربة الشرعية كحطلة اشتراط عدم البيع الا بربح عشرة في المائة على الاقل ، فان هذه المسألة لا تسعف عندما ينقلب الامر الى خسارة بلا تعد ولا تقصير من العامل في المضاربة فيخسر المالك رأس المال رغم كل ما يكون قد وضعه من شروط .

ثامناً : أما عن الاستدلال بأن دمار بعض بيوت المقترضين لم تكن بسبب الاقتراض بالربا ، فان الرد واضح في تصديقنا بما يقوله سبحانه وتعالى من محق الربا ، وهو المحق المؤيد في الواقع نتيجة التعامل بالربا ، كما أنه محق بما تشهده الدنيا كلها من حروب ليست في حقيقتها الا انعكاسا لجو الربا المحموم من أجل فتح الاسواق أمام المنتجات حتى لا تتوقف دورة الانتاج ويخيم شبح الافلاس .

تاسعاً : ان جمهور الفقهاء المسلمين وأئمتهم قد انعتبد اجماعهم على تحريم الربا قليله وكثيره سواء ، وأصدر علماء المسلمين في مؤتمراتهم الثاني قرارا « أن الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم ... وكثير الربا في ذلك وقليله حرام لا تبيحه حاجة ولا ضرورة » .

المصلحة في تبرير الفائدة :

ان تحريم الربا في الاسلام هو لبناء اقتصاد سليم تتحقق به أوجه المصلحة الفاضلة التي ليس فيه كسب مطلق من غير تعرض لتحمل الخسارة ، فليس تحريم الربا للمروءة أو الاخلاق .

واذا كان تحريم الربا للمصلحة ، أو بعبارة أدق ، للتخفيف من طغيان رأس المال طغيانا مطلقا ، حتى يكون ربح المال كسبا مضمونا مستمرا فان الاسلام بهذا يراعى مصلحة المجتمع كلية .

الا أن المصلحة التي يقررها الربويون في نظام الفائدة ، أنها تجعل كل رؤوس الاموال تعمل ، فبدل أن يترك المال في الخزائن ينتقل في الايدي ،

ويدخل في المصناعات وفي المتاجر ، وفي الزراعات ، وفي كل الابواب المختلفة فينميها ، كما يحفز الافراد على الادخار ، فاذا علم كل عامل أو ذي مورد محدود أنه يستطيع أن يستغل القدر القليل الذي يدخره من غير أن يتعرض للخسارة ادخر أكبر قدر يمكنه ، فتكون ثمة فائدتان :

احدهما : فائدة المدخر شخصيا .

القسم الخامس

والثانية : الفائدة الاقتصادية العامة بزيادة الانتاج .

ونظرية الفائدة في نظرهم عادلة ، لأنه اذا كان المقترض يستفيد ، فمن حق المقرض أن يشركه في هذه الاستفادة ، ولكل منهما حظ معلوم ، ولأنه اذا كانت الاسهم في الشركات الصناعية والعقارية والزراعية والتجارية تسوغ المشاركة في الربح ، فإن الاستفادة توجب المشاركة أيضا في الربح ، ولا فرق بينهما ، الا أن هذا ربح معلوم محدود وربح الاسهم ربح شائع غير محدود المقدار (١٣) أما ابن القيم فقد قسم الربا الى نوعين : ربا جلي وربا خفي ، ويرى أن الربا الجلي (النسيئة) محرم لذاته تحريم مقاصد لما فيه من الضرر العظيم ، أما الربا الخفي (ربا الفضل) فقد حرم سدا لذريعة التوصل الى الربا الجلي ، فتحريمه تحريم وسيلة ، وقد ترتب على هذه التفرقة أن ما حرم سدا للذريعة أخف مما حرم تحريم مقاصد ، ثم أفصح عن الاثر الذي يستتبعه الاختلاف في درجة التحريم بين الربا الجلي والربا الخفي ، فقرر أن ما حرم لذاته تحريم مقاصد — وهو الربا الجلي (النسيئة) — لا يجوز الالتجاء اليه الا لضرورة ملجئة كالضرورة التي تبيح أكل الميتة والدم ، أما ما حرم تحريم وسائل وسدا للذريعة — وهو الربا الخفي (الفضل) — فإنه يباح للمصلحة الراجحة . وقد استند البعض الى ما قاله ابن القيم عن اباحة الربا الخفي للمصلحة الراجحة ، وقالوا بجواز القرض بفائدة بسيطة للحاجة الشديدة أو لمصلحة راجحة (تفوق ما فيه من ضرر) ،

(١٣) بحوث في الربا — للاستاذ محمد أبو زهرة — ص ٥٨ ، ٥٩ .

ويقول رأى (١٤) « ان الربا المتفق على تحريمه بين جميع المسلمين ، هو ربا
النسيئة المخرب للبيوت والمدمر لاقتصاديات الامم ؛ هذا النوع من
الربا لا يحل الاقذام عليه الا لنوع واحد من خلق الله هم المضطرون
الذين تلجئهم الضرورة لاكل الميتة ولحم الخنزير ، أما ربا الفضل
المعروف ، فانه محرم لا لذاته ، بل لانه وسيلة لذلك الربا المخرب
كحرمة النظر للاجنبية ، فانه حرم لا لذاته بل انه وسيلة لتلك الفاحشة
الشنعاء ، هذا النوع من الربا يجوز للحاجة الشديدة أو لمصلحة تفوق
ما فيه من الضرر وليس من الحاجة أن يتفاخر بعلو البنيان ولا بالمبالغة في
الافراح والمآتم وما شابه ذلك . والحاجة الشديدة التي تدنو من الضرورة
كمرض شديد لأحد أفراد الأسرة يقتضى علاجاً ليس في يد رئيس الأسرة
نفقاته مثلاً أو احتاج الى نفقة أولاده في آخر مراحل تعليمهم مثلاً وليس
بيده ما يقومه لهم وما أشبه ذلك ، فان المصلحة في هذه الامور تبرز
على ما فيه من مفسدة » .

ولكن البعض يعترضون على هذا الرأي ويقولون ان الربا لا يجوز
اللجوء اليه في جميع صورته ، قليله أو كثيره الا لضرورة ملجئة وفي أعمال
الآحاد وليس في نظام بكامله ، وانه وان كانت الضرورات تبيح المحظورات ،
الا أنه من المقرر شرعاً أن الضرورات تقدر بقدرها ، وقد جمع
الله تعالى هاتين القاعدتين في قوله تعالى « فمن اضطر غير باغ ولا عاد
فلا اثم عليه » والضرورة بهذا القيد لا تتحقق الا فيمن يكون مضطراً
للاقتراض بالربا لشيء يقيم به صلبه ويقيه الموت جوعاً ، فهذه الصورة
هي التي يتحقق فيها معنى الاضطراب الحقيقي لاتخاذ الاقتراض بالربا ،
طريقاً الى النجاة ، وهذه الصورة وان تحققت في المقترض ، فانه لا يمكن
تصورها فيمن يقرضه ، سواء كان مصرفاً أو غريباً من الأفراد والذي

(١٤) بحث للاستاذ الشيخ عبد الجليل عيسى ابو النصر — في الاسس
الاقتصادية التي تقوم عليها بعض المصارف المصرية — مقدم للمؤتمر السابع
لعلماء المسلمين — المجلد الثاني — طبعة مجمع البحوث الاسلامية ، ص ٦٣
وما بعدها .

يتضاعف اثمه لارتكابه الربا واستغلال ضرورة المضطر ، وعدم اغاثته الملهوف ، كما لا يتصور أن هناك ضرورة اقتصادية أو اجتماعية تجعل المسلمين في حال الاضطرار الى التعامل بالربا وجعله نظاما قائما ولو على سبيل التوقيت ، طالما أن البديل الاسلامي موجود بالفعل ، فالشرعية الاسلامية للغراء التي حرمت الربا ، قد فتحت من الخير أبوابا تسد باب الربا وتغنى عنه ، منها السلم وهو بيع شيء مؤجل بثمن معجل ، والمضاربة الشرعية (الشركة) والبيع بالنسيئة (أى بالتقسيط) والتجارة بأنواعها ، والقرض الحسن ، الامر الذي يتعذر مع كل هذه المسائل الشرعية القول بقيام ضرورة ملجئة الى التعامل بالربا على وجه عام ، هذا وقد قرر علماء المسلمين في مؤتمرهم الثاني « أن الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم ... وكثير الربا في ذلك وقليله حرام لا تبيحه حاجة ولا ضرورة » .

وإذا كان (١٥) الاسلام قد منع الربا فإنه حث على الانتاج المباشر ، فأمر بالاتجار في الاموال واعمالها في كل الوسائل المنتجة ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اتجروا في مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة » .

والادخار لا تبعث عليه الفائدة ، بل تبعث عليه الرغبة في أن يكون للشخص رأس مال يدخره أو ينتج به ، ولقد قرر هذه النظرية اللورد « كينز » وخلاصتها : ان الافراد لا يدخرون بقصد ارتفاع الدخل ، ولكن بقصد تكوين رؤوس الاموال ، وفي سبيل هذه الغاية تنشط المضاربات بغض النظر عن مقدار سعر الفائدة ، وسبب ذلك هو أن المغنم الذي يحصل عليه الافراد من جراء ذلك أكبر من الاستثمار المضمن الذي قد يعود عليه لو استغلوا مدخراتهم » .

وان اللورد « كينز » لا يكتفى ببيان أن الفائدة ليست هي الباعث

(١٥) بحوث الربا - الاستاذ محمد أبو زهرة - ص ٥٩ وما بعدها .

النفسي على الادخار ، بل يبين أن الفائدة إذا قررت تكون سريعة التغير ، بينما النظام الاقتصادي متغير متقل ، وفي هذه الحالة تكون الفائدة أكبر من الانتاج ، فتكون سببا لكساده لا لتشجيعه ، وهذه عبارته « أن أى مستوى للفائدة يرتضيه الناس يمكن أن يظل في مجتمع متغير يخضع لمختلف التغيرات والعوامل » .

والحق أن العالم الاقتصادي الحديث يتضجر من الفائدة ويعتبرها عبئا على الاقتصاد ، لا يتفق مع العصر وتطوراته ، ولذلك بين اللورد « بوبد أور » أن الفائدة سبب أصيل من أسباب الاضطراب الاقتصادي الراهن ، سواء أخذ هذا شكل أزمات دورية ، أم أخذ شكل التفاوت الظالم في توزيع الدخل الاهلية ، أم أخذ شكل عقبات في سبيل السير نحو التوظيف الكامل ، وأن الذي يشجع نظام الفائدة هو عدم الوصول الى حل عملي للتغلب على هذه المشكلة التي تمس الاقتصاد في الصميم . (١٦) .

ومهما يكن فالاتجاه الحديث هو البحث عن نظام اقتصادي يكون خاليا من الفائدة ، ومن الدول من اتجه الى تأمين وسائل الانتاج ، ومنها من يحاول اخضاع الانتاج الى رقابة الدولة من غير تأمين ، ومنهم من يحاول جعل الانتاج بطريق الائتمان التعاوني ، وكل هذه الصور فيها تخلص من نظام الفائدة المقيت وخلاصة القول أن الاقتصاديين يتجهون الى الاديان التي حرمت الفائدة ، ما قل منها وما كثر ، وقررت أنه ليس للدائن الا رأس المال وان على المستقل أن يكتفى بما يقدر عليه ، وان أراد أن يضيف إلى رأس ماله من غيره ، أشركه في الكسب والخسارة لتكون تجارة أو كسبا حلالا .

(١٦) بحث للدكتور محمود أبو السعود في الفائدة .

المنفعة في تبرير الفائدة :

حاول البعض (١٧) تبرير شرعية الفائدة بقياسها على الاجرة المستحقة في عقد الايجار بمقولة أن كليهما مقابل المنفعة ، فالاجرة يحصل عليها مالك المنزل من المستأجر مقابل انتفاعه بسكنائها في مدة الايجار ، وكذلك يحصل الدائن على الفائدة من المدين مقابل انتفاعه بمال الدائن في المدة المتفق عليها أو التي تأخر فيها عن الوفاء بالدين ، ومن ثم فإنها تعتبر — في رأيهم — حلالا قياسا على الاجرة التي تعتبر حلالا بغير خلاف .

ولكن هذا التبرير يقوم على قياس غير صحيح تنهار به حجته ،
للأسباب التالية :

(١) أنه من الشروط المقررة لتطبيق الحكم بطريق القياس ، ما عبر عنه علماء الأصول بقولهم انه « لا قياس مع وجود النص » « وأن الاجتهاد في مورد النص ممنوع » و « تحكم العقل في النقل أصل من أصول » ولما كانت الاجرة تعتبر مقابلا ماليا لمنفعة مشروعته أحلتها الشريعة لتكون سببا من أسباب العمران وتبادل المنافع والخدمات ، وكانت الفائدة عن الدين هي زيادة ربوية حرمتها الشريعة بنص صريح رحمة بالعباد وردعا لهم عن التظالم ، فان قياس الفائدة الربوية على الاجرة الحلال مع وجود النص الدان على التحريم يكون قياسا فاسدا الاساس .

(٢) أن هناك اختلافا جوهريا — في الفقه الاسلامي — بين عقد الاجارة وعقد القرض ، وهذا الاختلاف بين طبيعة العقدين يؤدي الى اختلاف في النتائج والآثار المترتب عليهما ، ففي عقد القرض يرد العقد على المال المقرض ويعتبر المقرض مالكا لهذا المال من وقف تسلمه ، وبهذه الصفة تكون غلته وثماره ، وعليه خسارته وكساده ، ويكون

(١٧) الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الاسلامية — الدكتور عمر بن عبد العزيز المترك ص ١٦٨ وما بعدها ، تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الاسلامية — الدكتور سامي حسن حمود — ص ٢٧ وما بعدها .

التزامه مقصورا على رد البذل ، وهو مثل المال المقترض اذا كان مثليا ، أما في عقد الاجارة ، فإنه يقع على تملك المنفعة بالعين المؤجرة وتظل هذه العين على ملك صاحبها (المؤجر) ويكون المستأجر ملزما بدفع الاجرة للمالك باعتبارها البذل المقابل لمنفعة المستأجر بماله .

(٣) انه من المقرر في الفقه الاسلامي أن المستأجر لا يعتبر مسئولا عن تلف العين المؤجرة أو هلاكها الا اذا كان قد حصل منه تعد أو تفريط ، بل تبقى العين طوال مدة الاجارة في ضمان مالكيها ويتحمل هو وحده تبعة تلفها أو هلاكها بشرط ألا يكون هناك خطأ من المستأجر ، بينما في عقد القرض ، يكون المال المقترض في ضمان المقترض باعتباره مالكا له من وقت قبضه والى حين رده للقرض ، بحيث اذا تلف أو هلك ، تكون عليه تبعة تلفه وهلاكه ، ويكون ملزما برده كاملا لصاحبه عند انتهاء أجله .

(٤) ان هناك غارقا أساسيا يفرق بين المنفعة في عقد الاجارة والمنفعة في عقد القرض مما يمتنع قياس احدهما على الاخرى لاختلافهما في الطبيعة فضلا عن النص المانع ، ذلك أن المنفعة في عقد الأيجار تقع على أشياء يمكن بطبيعتها الانتفاع بها مع بقاء أعيانها ، بحيث يرد الشيء عينه الى المؤجر عند انتهاء عقد الاجارة ، فالمنفعة في الاجارة تعتبر أمرا منفصلا عن الشيء المؤجر ، وتبعاً لذلك تكون صالحة لان تقوم بأجر يقابلها ، أما في عقد القرض في النقود وهي أشياء مثلية وقابلة للاستهلاك بطبيعتها ، فإن المنفعة فيها تختلط بأعيانها وتصبحان شيئاً واحداً ، حيث أنها من الأشياء التي لا نفع فيها بأعيانها ، بل ان منافعها تتمثل في استهلاكها استهلاكاً قانونياً بطريق انفاقتها ، وتصبح بهذا الانشاق ديناً مستقراً في الذمة ، واجبا سداده عند نهاية القرض بقدر عدد النقود المقرضة ومن هنا تكون الفائدة المدفوعة عن القرض ، قدراً زائداً عن المبلغ المستقر في الذمة ولا تقابله منفعة معتبره شرعاً .

(هـ) ان الاجرة تكون في مقابلة الانتفاع بالاشياء التي يبذل فيها المالك ماله وجهده أحيانا في اعدادها وتهيئتها للانتفاع بها وتعهدتها بالاصلاح ، وهي أشياء تنقص وتتلشى قيمتها وتهلك على مر الزمن بالاستعمال ، فتكون أجرة الانتفاع بها مقابلا لهذا الانتفاع يبرره ما يصاحب الشيء المؤجر من تناقص في القيمة وتلاشيها ، أما في عقد القرض ، فان المال المقترض سوف يرد في الاصل الى الدائن كاملا دون أن ينتقص أو يستهلك منه شيئا .

الفصل السادس

الفائدة في القروض الانتاجية والاستهلاكية

ذهب رأى (١) الى أن الربا المحرم، انما يكون في القرض الذى يقصد به الى الاستهلاك لا الى الانتاج ، ففي منطقة الاستهلاك ، يستغل المرابون حاجة المعوزون والفقراء ويرهقونهم بما يفرضون عليهم من ربا فاحش ، أما اليوم وقد انتشرت الشركات وأصبحت القروض أكثرها قروض انتاج لا قروض استهلاك ، فان من الواجب النظر فيما يقتضيه هذا التطور في الحضارة من تطور في الاحكام ويتضح ذلك بوجه خاص عندما تقترض الشركات الكبيرة والحكومات من الجماهير وصغار المدخرين ، فان الآية تنعكس والوضع ينقلب ، ويصبح المقرض — وهو الشركات والحكومات — هو الجانب القوى المستغل ، ويصبح المقرض — أى صغار المدخرين ، هو الجانب الضعيف الذى يجب له الحماية فيجب أن يكون لقروض الانتاج حكمها في الفقه الاسلامى ، ويجب أن يتمشى هذا الحكم مع طبيعة هذه القروض ، وهى طبيعة تغاير مغايرة تامة طبيعة قروض الاستهلاك ، ولا تعدو الحال أحد أمرين : أما ان تقوم الدولة بالاقتراض للمنتجين ، وأما أن تباح قروض الانتاج بقيود وفائدة معقولة ، والحل الثانى هو الحل الصحيح ويمكن تخريج هذا الحل على فكرة الضرورة وعلى فكرة المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، ويقرب من هذا الرأى ما رآه فضيلة الشيخ عبد الجليل عيسى في بحثه المقدم للمؤتمر السابع لعلماء المسلمين (٢) ، الذى انتهى فيه الى اباحة الاقتراض بفائدة للاستثمار وزيادة الدخل والانتاج .

(١) هذا الرأى للاستاذ معروف الدواليبى في محاضرة القاها في مؤتمر الفقه الاسلامى الذى عقد بباريس .
(٢) المجلد الثانى — ص ٦٦ وما بعدها .

وقد أخذ على هذا الرأي أنه يصعب كثيرا من الناحية العملية التمييز بين قروض الانتاج وقروض الاستهلاك ، حتى تباح الفائدة المعقولة في الأولى وتحريم اطلاقا في الثانية مثل القروض التي تعقدها مع المصارف والمنظمات المالية ، وإذا فرضنا جدلا أنه يمكن تمييز قروض الانتاج ، فإن تخريج الفائدة المعقولة في هذه القروض على فكرة الضرورة لا يستقيم ، فالضرورة بالمعنى الشرعى لا يستقيم وإنما هي الحاجة لا الضرورة .

كما أعترض على هذا الرأي بأن تحريم الربا في القروض الاستهلاكية دون الانتاجية ، هو تخصيص بلا مخصص ، وهدم للدلة القاطعة من الكتاب والسنة ، فالربا الاستهلاكي والربا الاستثماري (أو الانتاجي) كلاهما حرام ، يدل على ذلك قول الله تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربا » فتحريم الربا في هذه الآية جاء عاما ، والعام قطعى في اقراره ولا دليل على حصر الحرمة فيما أخذ للاستهلاك فقط ، فالآيات القرآنية والاحاديث النبوية لم تفرق بين هذا وذاك ، فالتفريق بينهما هو تخصيص للقرآن أو تقييد له بذون مقيد ، وقد تضاعف القرآن الكريم والسنة المطهرة على تحريم الربا كمبدأ عام ، فالنص فيهما عام ، وعلى هذا اجمع السلف الصالح ، والعلماء المجتهدون ، ومن بعدهم خلفا عن سلفا ، وتعاقبت القرون على هذا الاجماع دون تفرقة بين قرض وقرض ، ولم يقع فيه اختلاف ولم يتطرق اليه ريب في عصر من العصور ، فأمره واضح لا شبهة فيه ، قال تعالى « وان تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون » كما أن التاريخ يثبت أن معظم القروض الربوية التي كانت سائدة عند العرب في الجاهلية كانت قروض انتاجية وليست قروض استهلاكية « فالربا الذى عرفه الجاهلون في مكة والطائف وغيرهما لم يكن ربا استهلاكيا حيث كان يكتفى البدوى ببعض التمر واللبن ، وإنما كانت القروض قروض اتجار بقوافل تخرج محملة الى الشام واليمن وتعود محملة ، فلم يكن لدى البدوى قسط سيارة ولا ايجار شقة كما هو حال

الناس في هذه الايام ، ولكن ناقة يحلبها اذا جاع وببيت شعر يطويه ويحمله
اذا ارتحل » (٣) •

وقد أصدر علماء المسلمين في مؤتمرهم الثاني عدة قرارات في الاعمال
المصرفية تضمنت أن « الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم لا فرق
في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الانتاجي
وكثير الربا في ذلك وقليله حرام لا تبيحه حاجة ولا ضرورة » (٤) •

ولقد ثبت أن بنى المغيرة — ومكانتهم من قريش معروفة — قد اقترضوا
من ثقيف مالا بربا ، فهل كان بنو المغيرة يقترضون ليأكلوا أم ليتجروا ؟
ان المعقول هو الثاني ، وعلى ذلك يمكن القول : ان القرض كان للاستغلال
أقرب الى حال العرب من أن يكون للاستهلاك • فالربا في أيام الجاهلية
عند العرب كان للاستغلال ، أما عن فرض أنه كان للاستهلاك باطل :
فالاسلام يريد نظاما اقتصاديا لا يعمل رأس المال وحده ، أولا يعمل من
غير تعرض للخسارة (٥) •

(٣) المرجع السابق — الدكتور سامي حمود — ص ٢٤٧ •
(٤) تراجع هذه القرارات في المجلد الثاني للبحوث المقدمة للمؤتمر السابع
لعلماء المسلمين — ص ٣٦٤ •
(٥) بحوث في الربا — الاستاذ محمد أبو زهرة — ص ٤٦ •

الفصل السابع

فوائد البنوك

السؤال الذي يتبادر الى الازهان هو هل يحرم التعامل بالربا فيما بين الافراد بعضهم البعض ، ويباح التعامل الربوي في علاقة الدولة بمواطنيها ؟ وقد اثار البعض هذا التساؤل في خصوص علاقة الافراد بالمصارف التي تسيطر عليها اجهزة الدولة (١) (بنوك القطاع العام) ، وحاولوا البحث عن وسيلة لتخريج ما يدفع لهذه البنوك من فوائد ، يمكن بها تبريرها من الناحية الشرعية ، ويبين من اقوالهم انهم يستندون في اجازة الفائدة للدولة وللبنوك الى الاسباب الآتية :

أولا :

تخريج ما يدفع من فوائد للدولة ممثلة في جهازها المصرفي على أنه بمثابة فريضة مالية (ضريبة أو رسم) يؤديه المقترض الى الدولة اسهاما منه في مقابل الانتفاع بمرافق الدولة وخدماتها العامة .

ثانيا :

تشبيه العلاقة بين ولي الامر ورعيته ، بعلاقة الوالد بولده ، وتطبيق حكم الثانية على الاولى ، فكما لا يقع الربا بين الوالد وولده — بحسب قولهم — يجوز لكل منهما أخذ الفضل والزيادة ، لا يقع الربا في علاقة الدولة بمواطنيها ، ويجوز تبعا لذلك التعامل بينهما مع الفضل والزيادة بقصد انفاقه فيما يعود على الجميع بالخير والسعادة .

وتفصيلا لهذين السببين ، يقول فضيلة الشيخ عبد الجليل عيسى بعد

(١) تقرير المفوضين في الدعوى الدستورية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦١ ق دستورية عليا — المستشار محمد كمال محفوظ — ص ١٤٦ وما بعدها .

ايراده لبعض عبارات الشاطبي ذكرها في كتابه « الاعتصام » (٢) تبريرا
يجيز للامام الزام الاغنياء بالمساهمة في نفقات .. تكثير الجنود وحماية
الملك يقول فضيلته ترتيبا على ما أورده الشاطبي ، وتبريرا لتجويض الفائدة
للدولة وللجهاز المصرفي فيها « ان ولى الامر العادل في الدولة الرشيدة التي
اختارته بحريتها ، كلاب الرحيم في أسرته التي يحبها ويحنو عليها وتحبه
ولا تعصى له أمرا . واذا كان ليس بين مثل هذا الوالد وأولاده ربا غيما
يمنحه لاحدهم لصالحه أو غيما يعطونه لو والدهم ليصرفه في توفير أمنهم
وراحتهم وكل ما يعود عليهم بالسعادة ، فكذلك ليس بين رئيس الدولة الذي
اختارته الامة مدبرا لشؤونها ، وكان حريصا على مصالحها لا يبذل درهمها
واحدا الا غيما يعود عليها بالطمأنينة والسعادة وراحة البال ، مبتعدا عما
فيه سرف أو تضييع درهم واحد فيما ليست الامة في حاجة اليه خصوصا
في أوقات الشدة » .. ثم تحدث عما اتجه اليه رئيس الدولة من فكرة
انشاء مصرف يقرض المحتاجين ومضى يقول « وبما أنه رئيس الاسرة الكبيرة
(التي هي الامة) كما قال الشاطبي ، وأنه رئيس رحيم عزوف عن الصرف
والتبذير ، فقد اختار طائفة من أبنائه للإشراف على هذا المصرف واقراض
كل من أراد قرضا ليفرج ضيقا وقع فيه أو يصرف على زرع يريد سمادا
أو سقيا أو ثمن دواء لأسرته ، وما شاكل ذلك على شرط أن يشارك هذا
المقترض اخوانه من أفراد الامة بمقدار معين يدفعه زيادة على ما اقترض ،
ليصرف منه ولى الامر على هذا الدافع نفسه ، وعلى مصلحة اخوانه من
أفراد الامة قاطبة ، كجهاز الامن الذي يحافظ على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم
وعلى المصحات والادوية ، وعلى شق القرع وعلى رأس كل هذا شراء
ما تحتاجه البلاد من الاسلحة للدفاع عن دينها ووطنها وذريتها وحريمها ،
فهل هناك عاقل يقول في مثل هذا : انه فائدة مخزومة .. انما الربا الذي
حرمه الله ، هو أن يأخذ المقرض الربح لنفسه ويصرفه على خاصته من

(٢) يراجع بحث فضيلة الشيخ عبد الجليل عيسى في الاسس الاقتصادية
التي تقوم عليها المصارف المصرية — مقدم للمؤتمر السابع لعلماء المسلمين —
المجلد الثانى للبحوث المقدمة لهذا المؤتمر — طبعة مجمع البحوث الاسلامية —
ص ٦٣ وما بعدها .

عياله أو شهواته « وخلص هذا الرأي الى أن رب الاسرة الذى اذا أخذ من أحد أفراد أسرته ، أو أعطى ، وفى كل ذلك هو يرمى الى مصلحة عامة ، فلا يرى أن شريعتنا السمحة تأبى ذلك ما دام رب الاسرة الكبرى — كما قال الشاطبى — لا يتصرف الا كما يتصرف رب الاسرة الصغرى ما دام كل منهما رشيدا لا يحرف فى سرف ولا تبذير » .

وهذه الاسانيد لا تصلح — من الناحية الشرعية — أساسا قويا لتحليل الربا بوجه عام ، والربا فى الفوائد التأخيرية بالذات ، وذلك للاعتبارات التالية :

١ — الفائدة فى القروض محرمة :

أن الاعتبارات التى سيقى فى معرض تبرير الفائدة فى القروض دون غيرها من أوجه الربا فى المعاملات الأخرى ، هذه الزيادة الربوية تمثل إحدى الصور لربا النسيئة فى الديون الذى كان غاشيا فى الجاهلية ونزلت بتحريمه آيات القرآن الكريم ، تحريما قطعيا أبديا لما فيه من الضرر العظيم ، وهذا النوع من الربا يتفق الجميع على عدم تحليله الا فى حالة واحدة ، وهى حالة المضطر الذى تلجئه الضرورة الى الاقتراض بالربا خوفا من الموت جوعا ، وهذه الضرورة اذا أمكن تصورها فى حق المدين بأنه كان فى حاجة الى المال لحفظ حياته ، ولم يجد من يقرضه اياه الا على هذا الشرط ، فإنه لا يمكن تصورها فى حق الدائن .

٢ — إباحة الربا بين الوالد وولده ليس أمرا متفقا عليه :

ان إباحة الربا فى علاقة الوالد بولده — التى يشبه (٣) بها علاقة الدولة بالأفراد سعيا لتطبيق حكم التحليل عليها ليس أمرا متفقا عليه فى الفقه الإسلامى ، وإنما قال بهذا رأى الإمامية — فى رأى المشهور عندهم — فذهبوا الى أن الربا لا يقع بين الوالد وولده ، فيجوز — عندهم —

(٣) يضم الباء وفتح الشين .

لكل من الوالد والولد أخذ الفضل والزيادة ، كما قالوا أيضا بعدم وقسوع
الربا بين الزوج وزوجته •

ولذهب الاباضية في هذه المسألة قولان : قول بعدم وقوع الربا على
أساس أن كل ما بيد الابن من كسب فهو لأبيه ، وقول آخر بوقوع الربا عند
من يرى منهم أن الكسب للابن •

والظاهر أن أصحاب الرأي القائل بعدم وقوع الربا بين الوالد وولده
يستندون الى القول بأن كل ما يكسبه الابن من مال فهو لأبيه ارتكانا على
ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لولد شكاه والده لحاجته
الى مال ابنه « أنت ومالك لأبيك » كما يستند القول باباحة الربا بين الزوج
وزوجته الى حديث الرسول عليه الصلاة والسلام لزوجة أبي سفيان « خذي
من ماله بالمعروف ما يكفيك وما يكفى بنيك » •

ولكن هذا الرأي غير متفق عليه في الفقه الاسلامي ، بل هو مثار
نقاش وخلاف ، اذ يعارضه البعض تأسيسا على أن سند القول باباحة
الربا بين الوالد وولده — وعلى ما يبدو من أقوال أصحاب هذا الرأي — هو
في عدم استقلال الذمة المالية للابن ، وأن كل ما بيد الابن من كسب فهو
لأبيه ، وتبعا لذلك لا يجرى الربا بينهما لأن من شرط جريانه أن يكون
التعامل بين شخصين لكل ذمته المالية المستقلة ، فمن المقرر أن للولد ذمته
المالية المستقلة عن ذمة أبيه ، وكذلك الزوجة ذمته المالية المستقلة عن ذمة
زوجها ، ولذلك فإن فقهاء الاحناف مع قولهم بعدم وقوع الربا في علاقة
العبد بسيده ، فإنهم يقولون بوقوع الربا بين السوالد وولده وبين الزوج
وزوجته •

أما عن حديثي رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل من الولد المشكو
والزوجة الشاكية ، فإنه لا ينبغي الاحتجاج بظاهر انطواء القول باندماج
الذمة المالية للولد في ذمة أبيه ، واندماج الذمة المالية للزوجة في ذمة زوجها ،

واعتبار كل من أموال الوالد والولد ، وأموال الزوج وزوجته ملكا واحدا .
بل ينبغي فهمه فهما صحيحا ، باعتباره يتضمن تقرير حق للوالد في مال
ولده ، والزوجة في مال زوجها ، ولكن اعطاء هذا الحق لا يذيب شخصية
المأخوذ منه ، حيث يبقى لكل طرف ذمته المالية المستقلة ، وما حاجة من
أعطاه الشرع حقا صريحا في الاخذ من مال ولده أو زوجه أن يترك هذا
المدخل الشرعى ويطرق أبواب التعامل الربوى مع أقرب الناس اليه .

٣ - عدم جواز تطبيق الحكم المانع لوقوع الربا على علاقة الدولة بمواطنيها :

ومع التسليم جدلا بالرأى القائل بعدم وقوع الربا بين الوالد وولده
وبين السيد وعبد له لقيام شبهة ملكية المال بالنسبة للوالد والسيد ، والممانعة
لوقوع الربا ، فإنه لا يصح مع ذلك تطبيق الحكم المانع لوقوع الربا على
علاقة الدولة بمواطنيها لاقتصاد هذه العلاقة الأساس الذى بنى عليه القول
بعدم وقوع الربا ، ذلك لأن المواطنين هم أفراد أحرار وليسوا عبيدا ،
وأنهم ذوو أهلية كاملة وجوبا وأداء ، ولكل منهم ذمته المالية المستقلة
بعناصرها الايجابية والسلبية ، وكذلك فإن الدولة ليست سيدة على مواطنيها
بقدر ما هى ممثلة لمصالح الجماعة وراعية لها وحامية لحماها ، ولها ذمتها
المالية المستقلة عن الذمم المالية للمواطنين على اقليمها ، الامر الذى ينهار
معه أساس القول بعدم وقوع الربا عند من يقولون بذلك فى علاقة الوالد
بولده والسيد بمملوكه .

٤ - حق الدولة فى فرض الضرائب والرسوم لتغطية أوجه الاتفاق :

ان للدولة بما لها من سلطة آمرة على رعاياها حقا مقرر فى أن تلزم
المستظلمين بأمنها ورعايتها وحمايتها أن يتصافروا كل بحسب قدرته وملاءته
فى النهوض بعبء الانفاق العام اللازم لتأدية الخدمات العامة واشتباع
الحاجات الجماعية ، وذلك عن طريق فرض وجباية الفرائض المالية المختلفة
من ضرائب مباشرة وغير مباشرة ورسوم خدمات تحصلها من القادرين ماليا
على أعبائها بالقدر الذى تراه كافيا لتغطية أوجه الانفاق العام على الحاجات

والخدمات العامة ، وأن هذه الوسائل والاساليب المشروعة خير من الوسائل المحرمة شرعا أو التي فيها شبهة التحريم مثل الفوائد على القروض ، ما دام أن للدولة حقا في تغطية النفقات العامة بوسائل ليس فيها حرمة ولا شبهة التحريم ، وكذلك فان في قيام الدولة بجباية الزكاة من أربابها وتوجيه حصيلتها في مصارفها الثمانية المعروفة شرعا والتي وردت في قوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة ظلومهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل » (آية ٦٠ من سورة التوبة) .

كذلك فان عمليات اقتراض المصارف من أموال المدخرين لاستثمارها في عمليات استثمارية أو اقراضها لمشروعات انتاجية أو مؤسسات تجارية يمكن أن تقوم على أساس بديل اسلامي خال من المحظورات الشرعية ويتمثل ذلك في عقد القراض أو المضاربة الشرعية التي يقدم فيها شخص مالا لشخص آخر ليستثمره في أوجه الاستثمار المباحة شرعا سواء كانت تجارية أو صناعية أو زراعية ؛ على أن يقتسما الربح بينهما بنسبة شائعة غير محددة بمقدر مالى كالنصف أو الثلث أو الربع أو بنسبة مئوية من الربح ، ويظل المال ملكا لصاحبه وتكون الشركة بينهما في الربح لا في أصل المال وعلى أن يكون نصيب المضارب (العامل) في الربح دون الخسارة التي يتحملها صاحب المال وحده دون المضارب الذي يكفيه ما خسره مقابل لعمله .

وخلاصة القول :

أن الفائدة في القرض — ومنها الفوائد المقررة مقابل تأخير المدين في الوفاء بالدين في موعده — محرم لذاته تحريما أصليا وقطعيا بآيات القرآن الكريم ، ولا يحل الاقدام عليه الا في حالة الضرورة وبالنسبة للمقترض بحسب عندما يضطر اليه لظروف ملجئة غير باغ ولا عاد .

المصارف الخاصة :

الحقيقة أن معظم الدول الاوربية المتقدمة وغيرها من الدول الناطقة الانجليزية ترى ضرورة تأمين البنوك (٤) ، وثمة عدد كبير من المصارف المركزية التى أنشئت فى أعقاب الحرب العظمى ، لم تكن مصارف فردية خالصة لحملة الاسهم وحدهم •

ان حركة تأمين النظام المصرفى ، واستخلاصه من أيذى الافراد ، تكنسب قوة دفع كبيرة ، وتحظى بتأييد الاقصاديين البارزين ، والحقيقة أن العمل المصرفى هو أحد المجالات ، الذى توجد فيه أمور معينة ، لا يكون تدخل الحكومة فيها مرغوبا فيه فحسب ، بل يكون ضروريا ، والدليل على ذلك ما يقوله آدم سميث فى معالجته موضوع الاعمال المصرفية :

« ان الجهود المنبعثة من الحرية الطبيعية لقلّة من الافراد ، والتى قد تهدد بالخطر أمن المجتمع كله ، تكبحها ، وينبغى أن تكبحها ، قوانين كل الحكومات ، من أشدها حرية الى أشدها جورا » •

والاقتصاديون مشهورون باختلافهم فى رأى ، ولكن الاعمال المصرفية لحسن الحظ هى المجال الوحيد الذى اذا اجتمع فيه الاقتصاديون ونظروا اليه من زاوية نظرية بحت ، فان الاغلبية ترجح الرأى القائل بأن تدخل الدولة له ما يبرره على نحو أو آخر • ولعل الاعمال المصرفية ذون كل المشروعات ، هى أنسب ما تتولاه الدولة (٥) •

(٤) كان هذا أول قرار اتخذته حكومة العمال عندما تولت الحكم سنة ١٩٤٥ هو تأمين بنك انجلترا •
(٥) الاسلام والريا — الاستاذ انور قرشى — ترجمة الاستاذ فاروق حلمى — ص ١٧٧ ، ص ١٧٨ •

الفصل الثامن

الديون الخارجية بالفوائد

تقترض الحكومات — وخاصة في البلاد النامية — من الدول الأجنبية لغرضين :

١ — أغراض انتاجية •

٢ — أغراض غير انتاجية •

والقروض الخارجية لا تتم غالبا الا بالفوائد ؛ ولعل أهم القروض غير الانتاجية بالفوائد هي قروض الحرب •

قروض الحرب بالفوائد :

من الاسباب الرئيسية لانحيار الاقتصاد في الدول النامية هي القروض العسكرية بالفوائد ، ولقد كانت مدفوعات دين الحرب التي كانت على ٢٨ دولة تلتزم بسدادها سنة ١٩٣١ ، أى بعد ١٣ سنة من انتهاء الحرب العالمية الاولى ، بلغت ٢٥٧٧٤١٠٠٠ ر. ٢٥٧٧٤١٠٠٠ وهذا المبلغ لا يذلل أقساط التعويضات التي كان على المانيا أن تدفعها والتي بلغت ١٣٢ بليون مارك من الذهب •

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الامريكية كانت الدولة الرئيسية الدائنة ؛ فقد توصل مستر هارولد ج • ماولتون — وهو من اقتصادى الولايات المتحدة الامريكية والمعروف دوليا بنشرااته الاقتصادية مع زميله المستر ليو باسفولسكي الى النتيجة التالية :

« ١ — أن الاعفاء الكامل من دين تعويضات الحرب كله سوف يعمل على ازدهار الاقتصاد العالمى بدلا من أن يعوقه •

٢ — ان تحصيل الديون التى على الحكومات سوف يكون من الوجهة الاقتصادية ضارا بالدول الدائنة أكثر مما يفيدھا .

« ان الورطات الاقتصادية الأساسية التى أوجدتها مشكلة ديون الحرب الناجمة لا عن تنمية اقتصادية انتاجية ، وانما عن عملية حرب مدمرة ، لم تفعل شيئا غير عرقلة استعادة التوازن الاقتصادي الدولى والرخاء العالمى ، فالتزامات ديون الحرب لا تحل جميع المصاعب الكثيرة التى يواجهها العالم ، فان التحليل الاقتصادي يؤدى بنا الى نتيجة لا تحتل الخطأ ، هى استعادة رخاء العالم ودعمه ، سوف يكون أيسرها بلوغا لو أن الآثار المفسدة لمدفوعات ديون الحرب تمحى مرة واحدة والى الابد » (١) .

ولقد أحدثت ديون الحرب آثارا مثبطة فى اقتصاد العالم كله ، وأطالت الكساد الاقتصادي العالمى ، ذلك الكساد الذى يعتقد أنه أحد وأطول كساد فيما عرف عن تاريخ العالم ، ونظرا لأن ديون الحرب الأصلية كانت ثقيلة للغاية ، فقد تم تعديلها عدة مرات ، لتقريبها من قدرة المقترضين على السداد ، الا أن هذا التدبير انهار بعد سنة ١٩٣١ ، عندما وصل هتزل الى الحكم أخيرا . فقد تنكر لهذه الديون سنة ١٩٣٥ فأنهى بذلك فصلا حزيننا من فصول الحرب العالمية الاولى ، الا أن هذه الديون بلغت ذروة أبعد فى الحرب العالمية الثانية (٢) .

وقد حقق الاسلام فى هذا المجال سبقا واضحا غاية الوضوح ، فالاسلام لا يسخر العمل وحده فى أى حرب قومية ، وانما يسخر رأس المال كذلك . والحروب فى الاسلام تمولها الاجيال التى تعاصرها ، كما لا يسمح بأن تخلف الحروب ميراثا من ديون ذات فوائد .

فالاسلام يحرم قروض الحرب ذات الفوائد ، فاذا كانت الاجيال

(١) ماولقون وباسفولسكى : ديون الحرب ورخاء العالم .

(٢) الاسلام والربا — الاستاذ أنور قرشى — ص ٢١٨ وما بعدها .

المعاصرة تتحمل العنفوان البدني للحرب ، فليس ثمة سبب دنيوي يحصل دون تحملها العبء المالى أيضا بدلا من نقله الى الاجيال التالية ليعسوق قوتها الانتاجية مستقبلا ، وما دام الجندي الذى يقدم خدماته من أجل الحرب يدفع ثمنها أيضا ، فلماذا لا ينبغى للرأسمالى الذى يملك أموالا فائضة ، أن يضعها تحت تصرف الامة التى تحارب دفاعا عن وطنه وعرضه وشرفه ، بل ويمكن لذريته المقبلة ألا تتحمل ديون الحرب وفوائدها (٣) .

والسؤال الذى يتبادر الى الاذهان هو ما حكم الدولة التى تضطر الى شراء أسلحة ، لأن عدوا يساورها ، وفى سبيل الهجوم عليها ، وهى لا محالة ستتهزم اذا لم تشتري هذه الاسلحة ، وليس فى خزائنها نقد تؤديه ، ولا بضائع تبيعها ، ولا سبيل الا بالشراء نسيئة على فائدة تدفع ، فهل تكون هذه حالة ضرورة توجب قبول ذلك العقد الربوى ؟

يجيب عن هذا السؤال فضيلة الاستاذ محمد أبو زهرة (٤) .

« نجيب فى اخلاص ، انه لو كان مثل هذه الحال ، ولم تستطع الامة فرض ضرائب تشتري به سلاحا ولم تستطع أن تعقد قرضا أهليا يكون قرضا حسنا ، وفرض المستحيل وكان الشعب كله خالى الوفاض ، بادىء الانفاض ولم تجد من يقدم سلاحا فى نظير بضائع ، أو لا توجد حتى بضائع ، اذا فرضت كل هذه المستحيلات ووقعت ، فاننا نقرر أن الامة تكون من قبل ومن بعد قد أحاطت بنها خطيئاتها حتى تأدت بها الامور الى مثل هذه الحال ، وما عليها أن تشتري نسيئة اما بثمن مرتفع خال من الربا أو بربا .

وتكون فى هذه الحال غير آكلة للربا ولكنها تؤكله ، ولكن هل تخلصوا الامة فى مجموعة من أثم الربا فى هذه الحال ، انها أهملت أمرها ، فلم تعد المصانع ، ولم تأخذ بقوله تعالى : « وأعدوا لهم ما استطعتم » وفرطت حتى

(٣) المرجع السابق — ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٤) بحوث فى الربا ص ٥٤ وما بعدها .

صار أمرها فرطاً فلم تنم مواردنا : لم تنم موارد الأحاد ولا موارد
المجموع ، ولم يستخرج ما في الأرض من ينابيع الخير . ثم مع ذلك فقد
التعاون فيها حتى صارت مطمح الفاتحين . ان هذه كلها آثار تضاعفت
حتى تأدت بها الى هذه الحال .

على أى حال لا نعتبر ذلك من قبيل تنظيم التعامل بالربا أوجدته
الضرورة ، إنما هي حال تشبه حال المكره الملجأ .

القروض للأغراض الانتاجية والاستهلاكية بالفوائد :

السؤال الذى يتبادر للاذهان هنا ما هو حكم الدولة الاسلامية اذا
اضطرت للاقتراض لشراء مستلزمات انتاجية أو استهلاكية بفوائد من دول
أجنبية ، وليس في خزائنها نقد تؤديه ، ولا بضائع تبادل بها ، ولا سبيل
الا بالشراء نسيئة على فائدة تدفع ، فهل تكون هذه حالة ضرورة توجب قبول
العقد الربوى ؟

نجيب عن ذلك ، بأنه لو كان مثل هذه الحال ، ولم تستطع الأمة فرض
ضرائب تشتري بها سلعا انتاجية واستهلاكية ، ولم تستطع أن تعقد قرضا
أهليا يكون قرضا حسنا ، وكان الشعب خالى الوفاض ، ولم تكن لدى الدولة
الاسلامية بضائع لتستبدلها بالسلع الانتاجية أو الاستهلاكية ، فإذا حدثت
كل هذه المستحيلات ووقعت ، وكان المسلمون سيموتون من الجوع حتما ،
فان على الدولة الاسلامية أن تشتري تلك السلع الانتاجية أو الاستهلاكية
نسيئة اما بثمن مرتفع خال من الربا أو بربا ، على أن تخطط هذه الدولة
الاسلامية لهذه القروض فلا تنفقها في الاسراف والتبذير وشراء الكماليات
والوسائل المؤدية للرفاهية ، والدولة في هذه الحال غير آكلة للربا ولكنها
تؤكله ، ولكن هناك آثام اجتمعت حتى تأدت بهذه الدولة الاسلامية الى هذه
الحال . وتتمثل هذه الآثام في أنها أهملت أمرها ، فلم تعد المصانع وتشق
المصارف وتستزرع الاراضى الصحارى ، ولم تستخرج ما في الأرض من

ينابيع الخير وهى مياه الآبار والثروات المعدنية والغازية والبتروولية ، ومن ثم فقد انعدم التعاون فيها حتى صارت خزائنها خاوية ، والربا هنا حرام لذاته لا يحل الا لضرورة ، وينتهى هذا الحال بزوال هذه الضرورة . والضرورة لا يتصور أن تتقرر فى نظام ربوى ، بل تكون فى أعمال الآحاد ، ولقد صور النبى صلى الله عليه وسلم الضرورة التى تبيح الحرام اجابة عن سؤال فقد قال النسائل :

« انا نكون فى الارض تصيينا المخمصة فمتى تحل لنا الميتة ؟ » •

فقال عليه السلام : « متى لم تصطبخوا أو تغتقبوا أو تجبدوا بقللا »

الفصل التاسع

المصارف الإسلامية

١ قد تجد الدولة في مصارفها الشرعية غناء عن نظام الفائدة المحرمة أو التي فيها شبهة التحريم ، وكذلك فإن عمليات اقتراض المصارف من أموال المدخرين لاستثمارها في عمليات استثمارية أو إقراضها لمشروعات إنتاجية أو مؤسسات تجارية يمكن أن تقوم على أساس بديل إسلامي خال من المخطورات الشرعية ويتمثل ذلك في عقد القراض أو المضاربة الشرعية التي يقدم فيها شخص مالا لشخص آخر ليستثمره في أوجه الاستثمار المباحة شرعا ، سواء كانت تجارية أو صناعية أو زراعية ، على أن يقتسما الربح بينهما بنسبة شائعة غير محددة بمقدار مالي كالنصف أو الثلث أو الربع أو بنسبة مئوية من الربح ، ويظل المال ملكا لصاحبه ، وتكون الشركة بينهما في الربح لا في أصل المال وعلى أن يكون نصيب المضارب (العامل) في الربح دون الخسارة التي يتحملها صاحب المال وحده دون المضارب الذي يكفيه ما خسره مقابلا لعمله ، وهو ما أوصى به المشروع الذي تقدم به وفد جمهورية مصر العربية الى مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في جدة بتاريخ ١٤ من المحرم سنة ١٣٩٢ هـ : فقد تضمن هذا المشروع (١) بالنسبة لعمليات القروض المصرفية : أنه يمكن أن تقوم على « مشاركة عادلة ومشروعة ، على أساس عقد القراض (المضاربة) فيما بين المصرف الإسلامي والمودعين لديه من جهة ، وفيما بين المصرف والمقترضون منه من جهة أخرى » وانتهى المشروع الى أن « عقد القراض ، سند شرعي للعمليات الأساسية في أعمال المصارف ومن هذه العمليات عملية الودائع وعملية الاستثمارات » .

(١) مشار اليه في المجلد الثاني للبحوث المقدمة للمؤتمر السابع لعلماء المسلمين — ص ٢٦٨ وما بعدها .

وقد عرف فقه المذاهب الأربعة المضاربة على النحو التالي :

فالمضاربة عند الأحناف : هي أن يدفع رب المال ماله إلى غيره ليتصرف فيه ويكون الربح بينهما على ما شرطاه .

أما عند المالكية : فهي « توكيل من رب المال لغيره ليتجر في نقد مضروب مسلم بجزء شائع من ربح ذلك المال بينهما » .

وعند الشافعية هي « أن يدفع شخص مالا إلى عامل ليتجر فيه والربح بينهما » .

وعند الحنابلة هي « أن يدفع رجل ماله إلى آخر ليتجر له فيه وإن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطانه مشاع » (٢) .

والمتتبع للحركة التشريعية في جمهورية مصر العربية في السنوات الأخيرة في مجال المعاملات المالية والأعمال المصرفية والعمليات الادخارية والاستثمارية أنه قد بدىء في تنظيمها وتحرير نظامها بما يتفق وأحكام الشرع الحنيف في تحريم التعامل بالفائدة الربوية ، والاستعاضة عنها في مجال القروض العادية بالقرض الحسن (بدون فائدة) وفي مجال القروض الاستثمارية بالربح الحلال على أساس نظام المشاطرة في الأرباح والخسائر تخريجاً على نظام عقد القراض أو المضاربة الشرعية .

بنك ناصر الاجتماعي :

في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١م الموافق ٣ شعبان سنة ١٣٩١ هـ صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم « بنك ناصر الاجتماعي » (٣) .

(٢) تراجع هذه التعريفات بكتاب باب استثمار رأس المال المحرم في الإسلام — الدكتور عبد الرشيد بن حاج دانييل — ص ١٩٨ وما بعدها .

(٣) الجريدة الرسمية — في ١٩٧١/٩/٣٠ — العدد ٣٩ .

(م — ٧ الربا)

والهدف الاصيل لهذا البنك هو العمل على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل ووسيلته في ذلك توسيع قاعدة التكافل الاجتماعى — بمفهومه العلمى — لتشمل أكبر عدد من المواطنين بغرض أن تتاح لهم الفرص الكفيلة للاشتراك في حياة تضمن للانسان كرامته واطمئنانه الى حاضره ومستقبله .

ولكى يحقق البنك هدفه له أن يستثمر بنفسه أو بالاشتراك مع غيره من الافراد أو الهيئات جزءا من أمواله لاتاحة فرص العمل خدمة للافراد والمجتمع .

كما أنه يوظف جزءا من أمواله في منح قروض بدون فوائد لفئات المواطنين المختلفة والذين قد لا يكون لهم دخل ويرغبون في الحصول على رأس مال يبدأون به مشروعات صغيرة يتغيشون منها ، أو الذين قد تكون لهم موارد عجزت بحكم محدوديتها عن أن تواجه ظروفًا طرأت عليهم ، وللرائح البنك وأنظمتها الداخلية أن تتكفل بتنظيم الشروط التي يتم وفقا لها منح القروض سواء للاغراض الانتاجية أو الاستهلاكية للمواطنين على اختلاف فئاتهم .

وفضلا عن القروض بدون فائدة فان البنك يقوم بتوظيف جزء من أمواله في القروض بنظام المشاركة حيث يسهم ذلك في توفير فرص العمل وفي الانتاج بما يعود على الاقتصاد القومى بالنفع والفائدة .

ولما كان التكافل الاجتماعى بصورة مختلفة هدفا أساسيا للبنك والزكاة موردا من موارده ، فان البنك يصبح ملتزما بأن يقدم وفقا للوائح مساعدات ومعونات لمستحقيها .

ومجال الوظيفة التربوية للبنك يقوم بتشجيع الافراد على اكتساب السلوك الادخارى باعتباره سلوكا بناء يخلق في المواطن ايجابية مطلوبة .

ووسائل البنك لتحقيق ذلك تتمثل في أن يقوم البنك بنفسه أو بالاشتراك

مع الآخرين أو بالنيابة عنهم في استثمارات تستهدف توفير فرص العمل ، كما يقوم بإحلال نظام الاقراض بذون فوائد للعاملين بالحكومة والقطاع العام محل نظام استبدال المعاشات المعمول به حاليا ، وكذا تقديم القروض بنوعيتها الاستهلاكية والانتاجية للمواطنين على مختلف فئاتهم بما في ذلك الطلبة ، ويستعين في القيام بوسائله هذه بالاموال المخصصة للقرض الحسن وبأموال بيت المال ، وبالاموال المتجمعة لدى صندوق مساعدات الطلبة ، وبالاموال المتجمعة من حصيلة الزكاة والتبرعات أو الهبات المقدمة من الافراد أو الهيئات سواء في الداخل أو في الخارج ، كما وأنه تحقيقا لتشجيع الادخار الفردي فإنه يقوم بالعمل على نشر الوعي الادخاري وقبول الودائع الادخارية من الافراد والهيئات .

وقد نصت المادة الثالثة من القانون المذكور على أنه « لا يجوز للهيئة (أى لبنك ناصر) أن تتعامل مع الغير بنظام الفائدة أخذا أو عطاء » .

بنك فيصل الاسلامى :

في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٧٧م . الموافق ١٣ رمضان سنة ١٣٩٧هـ صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء بنك فيصل الاسلامى المصرى (٤) والقانون رائد (٥) لانه أول تشريع يستند بالكامل الى مبادئ الشريعة الاسلامية ، كما أنه رائد بالنسبة لمؤسسيه لأنه يتصل بجانب من الجوانب المهمة في الحياة الاقتصادية هي قطاع البنوك التى لها حساسية خاصة حيث لم تحسم بعد القضايا المتعلقة بالفائدة وأسعارها وما يثار حولها من كونها ربا .

وقد نصت المادة الثالثة من القانون على أن « تخضع جميع معاملات

(٤) الجريدة الرسمية - في ٣ سبتمبر سنة ١٩٧٧ - العدد ٣٥ .
(٥) تقرير اللجنة الاقتصادية عن مشروع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء بنك فيصل الاسلامى - النشرة التشريعية لسنة ١٩٧٧ ص ٣٩٣٥ وما بعدها .

البنك وأنشطته لما تفرضه الأحكام والقواعد الأساسية في الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بتحريم التعامل بالربا وبأداء الزكاة المفروضة شرعا ، وتعتبر الزكاة التي يؤديها البنك من قبيل التكاليف على الانتاج ، ويتولى شيخ الجامع الأزهر ووزير الأوقاف التحقق من التزام البنك بتخصيص الزكاة وانفاقها في مصارفها الشرعية » .

وزاد المؤسسون لهذا البنك الأمر وضوحا بالذاكرة الإيضاحية التي قدموها للجنة الاقتصادية في هذا الشأن ، أن هذا البنك الإسلامي لن يسلك سبيل الاقتراض أو الاقتراض بفائدة ، وإنما سيسلك في استثمار أمواله وأموال المودعين طريق المشاركة بأنواعها المختلفة في مقابل نصيب في الربح أو الخسارة ، كما هو الحال في عقد المضاربة ، وغيرها من أنواع الشركات التي يبيحها الشرع الإسلامي دون أية شبهة .

هذا من حيث الاقتراض أو الاقتراض : أما من حيث الخدمات فإن ما يميز دور البنك هو أنه يقتضى مقابل ما يقدمه من خدمة معينة أجرا أو عمولة لأنه يؤدي فعلا عملا من الأعمال التي تناولتها المذكرة الإيضاحية بالتفصيل .

وبالنسبة للزكاة فأمرها موكول لفضيلة شيخ الجامع الأزهر ، ولفضيلة وزير الأوقاف والدولة لشئون الأزهر ، وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة سالف الذكر ، هذا فضلا عن أن الفقرة الثانية من المادة المذكورة تنص على تشكيل هيئة رقابة شرعية تتولى التحقق من مطابقة معاملات البنك وتصرفاته لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية .

والزكاة تؤدي على رأس مال البنك ، أي قيمة الأسهم في مجموعها بواقع $\frac{21}{100}$ على أساس أن البنك شبيه بالتاجر ، وأن أسهم رأس المال شبيهة بعروض تجارة التاجر العادي .

أما الأرباح الصافية ، من وجهة نظر المؤسسين فهي تستحق لكل مساهم سنويا ، فإن استلمها ضمت الى مجموع إيراداته من الأعيان الأخرى التي يملكها ، فإن فاض منها شيء بعد نفقاته ونفقات من يعول ، ولم يكن مدينا ، وحال عليها الحال عنده استحققت عليها الزكاة بواقع $\frac{2}{3}$ ٪ وأصبحت في ذمته ومسئوليته .

والمشروع رائد بالنسبة للفكر الاقتصادي عموما ، لأن نجاح المشروع في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية وما يحققه بالنسبة للمؤسسين أو المودعين أو للآخر من خلال الزكاة الواجبة شرعا سيدفع أولئك الذين يتمسكون بالاصطلاحات التقليدية كالفائدة وأسعارها وغيرها من مسميات اقتصادية ، الى تغيير مفاهيمهم وتطبيق ما استحدثه هذا المشروع سواء في مجال الفكر أو في مجال التطبيق لأن الاقتصادى يبحث دائما عن الأفضل خاصة اذا كان لا يضره أن هذا الأفضل مستمد من الشريعة الإسلامية .

بنك مصر :-

يعتبر بنك مصر من أكبر بنوك القطاع العام في الدولة . وقد أنشأ هذا البنك فروعاً له في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية للتعامل في جميع الأعمال المصرفية والادخارية والاستثمارية على أساس أحكام الشريعة الإسلامية ، وفقا لنظام المشاطرة في الأرباح والخسائر وبعيدا عن شبهات الربا أخذاً وعطاء .

المصرف الدولي الاسلامى :

يجب تعديل مصارف الودائع الربوية في جميع البلاد الإسلامية ، والاخذ بنظام المشاركة والمضاربة وفقا للشريعة الإسلامية ، وبهذا التعديل تسلم سوق المال الإسلامية من أضرار المنافسة بين الاستغلال في أسهم المصارف الربوية والسندات والقروض وما يسمى بالادخارية التي تجذب الأموال بما تؤديه من ربا يزيد اضاعافا على أرباح التجارة والصناعة .

ويجب على الدول الإسلامية — وخاصة دول البترول — أن تعمل على
إنشاء مصرف إسلامي دولي هدفه اقراض الدول الإسلامية للعمل على إنشاء
المصانع واستصلاح الاراضي للزراعة ولزيادة الانتاج ، كما يمكن لهذا
المصرف الدولي أن يقوم بتسليح هذه الدول الإسلامية للدفاع عن وطنها
وشرفها •

وبهذا يمكن لهذه الدول أن تستغنى عن الاقتراض بالربا من البنك
الدولي ومن الدول الغربية التي أصبحت تتحكم في مصير هذه الدول
الإسلامية •

القسم الخامس

الفوائد في القانون

الفائدة البسيطة للقرض :

الصور الأخرى للربا (١) — الفائدة البسيطة للقرض وربما النسيئة وربما الفضل (ويقصد بربا النسيئة هنا ربا النسيئة في البيوع) ، فهذه أيضا محرمة ، ولكن التحريم هنا تحريم للوسائل ، لا تحريم للمقاصد ، وقد حرمت سدا للذرائع ومن ثم يكون الأصل فيها للتحريم ، وتجوز استثناء إذا قامت الحاجة إليها ، والحاجة هنا معناها ، كما يقول ابن القيم ، مصلحة راجحة في صورة معينة من صور الربا تفوت إذا بقي التحريم على أصله . عند ذلك تجوز هذه الصورة استثناء من أصل التحريم ، وتجوز بقدر الحاجة القائمة ، فإذا ارتفعت الحاجة عاد التحريم .

وتبدأ الحاجة بأن تكون حاجة شخصية ذاتية ، تقوم بمفرد بالذات ثم تنتهي الحاجة الى أن تكون عامة شاملة لا تقوم بفرد بالذات دون غيره بل تكون في طبيعة المعاملة نفسها .

وقد ضرب لذلك الأمثال منها ما أصبحت تدعو اليه الحاجة العامة الشاملة في نظام الاقتصاد الرأسمالي من حصول الشركات على الأموال اللازمة لنشاطها عن طريق السندات وهي القروض التي تقدم لهذه الشركات والمقرض هنا هو الجانب القوي والمقرض هو الجانب الضعيف الذي تجب له الحماية ، فما دامت الحاجة قائمة للحصول على رؤوس الأموال من طريق القرض أو غيره ، وما دام رأس المال ليس ملك للدولة بل هو ملك الفرد

(١) مصادر الحق في الفقه الاسلامي — الدكتور السنهوري — المجلد الثالث — ص ٢٤١ وما بعدها .

ادخره بعمله وجهده ، فمن حقه ألا يظلم فيه ولا يظلم ما دامت الحاجة قائمة الى كل ذلك ، فان فائدة رأس المال في الحدود المذكورة تكون جائزة استثناء من أصل التحريم ، ولا يجوز بحال مهما كانت الحاجة قائمة أن أن يتقاضى فوائد على متجمد الفوائد فهذا هو ربا الجاهلية الممقوت ، وحتى بالنسبة للفائدة البسيطة يجب أن يرسم لها المشرع حدودا لا تتعداها من حيث سعرها ومن حيث طريقة تقاضيتها ومن حيث مجموع ما يتقاضى منها .

ولكن البعض (٢) يعترضون على هذا الرأي ويقولون ان الربا لا يجوز اللجوء اليه في جميع صورته ، قليلة أو كثيرة الا لضرورة ملجئة وأعمال الاحاد وليس في نظام بكامله ، وانه وان كانت الضرورات تبيح المحظورات ، الا أنه من المقرر شرعا أن الضرورات تقدر بقدرها ، وقد جمع الله تعالى هاتين القاعدتين في قوله سبحانه « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » والضرورة بهذا القيد لا تتحقق الا فيمن يكون مضطرا للاقتراض بالربا لشيء يقيم به صلبه ويقيه من الموت جوعا . فهذه الصورة هي التي يتحقق فيها معنى الاضطرار الحقيقي لاتخاذ الاقتراض بالربا ، طريقا الى النجاة ، وهذه الصورة وان تحققت في المقترض فانه لا يمكن تصورها فيمن يقرضه : سواء كان مصرفا أو فردا من الافراد والذي يتضاعف اثمه لارتكابه الربا وانستغلاله ضرورة المخطر .

وقد انعقد اجماع جمهور الفقهاء المسلمين (٣) وأئمتهم على تحريم الربا قليله وكثيره سواء ، وقد سبق أن أصدر علماء المسلمين في مؤتمرهم الثاني قرارا بأن الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم .

(٢) تطور الاعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الاسلامية - الدكتور سامي حسن محمود - ص ٢٤٥ وما بعدها .

(٣) الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الاسلامية - الدكتور عمر بن عبد العزيز المترك - ص ١٥٥ وما بعدها - حكم الربا في الشريعة الاسلامية - الدكتور عبد الرحمن تاج - ص ١٠١ ، ص ١٠٢ .

حكم القضاء الدستوري في الفوائد :

نصت المادة الثانية من الدستور المصري على أن :

« الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع » وقد تم تعديل هذه المادة في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن « الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع » والعبارة الاخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أى من الدساتير المصرية المتعاقبة أى من دستور سنة ١٩٢٣ وحتى دستور سنة ١٩٦٤ .

وقد سبقنا الى تقرير الحكم الدستوري المتقدم دساتير ثلاث دول عربية هي دستور الجمهورية السورية الصادر في ٥ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٥٠ ، ودستور دولة الكويت الصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، ودستور الجمهورية العراقية المؤقت الصادر في ٢٩ نيسان ابريل سنة ١٩٦٤ . فالدستور السوري ينص في مادته الثالثة على ما يلي :

١ — دين رئيس الجمهورية الاسلام .

٢ — الفقه الاسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع .

أما دستور دولة الكويت ، فإنه ينص في المادة الثانية منه على أن : « دين الدولة الاسلام ، والشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع » وأما الدستور العراقي فهو ينص في المادة الاولى منه على أن « الجمهورية العراقية دولة ديمقراطية اشتراكية تستمد أصول ديمقراطيتها واشتراكياتها من التراث العربي وروح الاسلام » وينص في مادته الثالثة على أن « الاسلام دين الدولة والقاعدة الاساسية لدستورها واللغة العربية لغتها الرسمية » .

وقد أصدرت المحكمة الدستورية العليا المصرية حكما بطلاناً

٤. مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى الدستورية رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية الخاص بمدى دستورية الفوائد المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، كما أصدرت حكماً. آخر بجلسة ١٩٨٥/١٢/٢١ في الدعوى الدستورية رقم ٤٧ لسنة ٤ قضائية والخاص بمدى دستورية الفوائد المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ من القانون المدني ، ، وقد انتهت المحكمة الدستورية العليا في الحكمين المشار اليهما مبدأ هاماً في شأن استظهار الضوابط والقيود التي أوردها المشرع الدستوري في المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها في ١٩٨٠/٥/٢٢ وتحديد مضمون النص الدستوري المذكور ، ونورد فيما يلي جانباً من أسباب هذين الحكمين على النحو التالي :

« وحيث ان الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح — المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا — تستهدف أصلاً صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه : وسبيل هذه الرقابة التحقق من التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود . . ومن ثم فإنه يتعين — فيما يثار بشأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية — استظهار هذه الضوابط و القيود وتحديد ما وذلك للتعرف على مدى مخالفة التشريعات لها » .

« وحيث أنه يبين من صيغة العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها على نحو ما سلف — أن المشرع الدستوري أتى بتقييد على السلطة المختصة بالتشريع قوامة الزام هذه السلطة — وهي بصدد وضع التشريعات — بالالتجاء الى مبادئ الشريعة الإسلامية لاستمداد الأحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما أشبّرت اليه اللجنة الخاصة بالإعداد لتعديل الدستور في تقريرها الى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسة ١٩ من يولية سنة ١٩٧٩ ، وأكدت اللجنة التي أعدت مشروع التعديل ، وقدمته الى المجلس مناقشته ووافق عليه بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور

بالنسبة للعبارة الأخيرة من المادة الثانية بأنها (تلزم المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الإسلامية للبحث عن بغيته فيها مع إلزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، فإذا لم يجد في الشريعة حكماً صريحاً ، فإن وسائل استنباط الأحكام من المصادر الاجتهادية في الشريعة الإسلامية تمكن المشرع من التوصل الى الأحكام اللازمة والتي تخالف الأصول والمبادئ العامة للشريعة الإسلامية ...) .

ولما كان ما تقدم ، فإن سلطة التشريع اعتباراً من تاريخ العمل بتعديل العبارة الأخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ . بمراجعة أن تكون التشريعات متفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وبحيث لا تخرج — في الوقت ذاته — عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الأخرى على سلطة التشريع في صدد الممارسة التشريعية . فهي التي يتحدد بها — مع ذلك القيد المستحدث — النطاق الذي تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات . لما كان ذلك وكان الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الالتزام بحيث اذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ فلا يتأتى انفاذ حكم الالتزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها فعلاً من قبله . أي في وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالتزام قائماً واجب الاعمال ، ومن ثم فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن اعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية ، ويؤيد هذا النظر ما أورده اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسته ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وافق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيس

للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسى للتشريع ، وهذا يعنى عدم جواز اصدار أى تشريع فى المستقبل يخالف أحكام الشريعة الاسلامية كما يعنى ضرورة اعادة النظر فى القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية » واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانونى القائم حاليا فى مصر والذى يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام القانونى الإسلامى المتكامل يقتضى الاناة والتدقيق العملى ، ومن هنا تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى لم تكن مألوفة أو معروفة ، وكذلك ما جد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من صلات وعلاقات ومعاملات ، بل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فان تغيير النظام القانونى جميعه ينبغى أن يتاح لواقعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة . حتى تجمع هذه القوانين متكاملة فى اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الائمة والعلماء ... »

وقد حرص الحكمان المشار اليهما على الاشارة بوضوح الى مسئولية المشرع السياسية فى المبادرة الى تنقيح نصوص التشريعات التى صدرت فى تاريخ سابق على تاريخ تعديل الدستور ، مما عسى أن تتضمنه من مخالفات لمبادئ الشريعة الاسلامية فذكرت المحكمة أنه « وحيث أن اعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها — على ما تقدم بيانه — وان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذى فرض فيه هذا الالزام بما يترتب عليه اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، إلا أن قصر هذا الالزام على تلك التشريعات لا يعنى اعفاء المشرع من تبعة الابقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية وانما يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقيح نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادئ سالفة الذكر تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة فى وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ وعدم الخروج عليها » .

وانتهت المحكمة الى أنه نظرا لان حكم المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من القانون المدني - والمطعون عليهما بعدم الدستورية طبقا للمادة الثانية من الدستور - لم يطرأ عليهما أى تعديل منذ صدور القانون المدني سنة ١٩٤٨ ، ومن ثم فان النعى عليهما بعدم الدستورية - وأيضا كان وجهه الرأى فى تعارضهما مع مبادئ الشريعة الاسلامية - يكون فى غير محله ، وانتهت الى الحكم برفض الطعن الدستورى الموجه لكل من المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من القانون المدني ونرى أن القضاء الدستورى المصرى قد أخذ فى تفسيره للمادة الثانية من الدستور بالمذهب العلمى فى التفسير (٤) فلم ترى المحكمة أن النص الدستورى ليس مجرد شكل كما تراه المدرسة التقليدية ، وليس مجرد من هذا الشكل حسبما ذهبت اليه المذاهب الموضوعية أو الاجتماعية ، بل أخذت بمزيج من الشكل والمضمون ، فقد فسرت المادة الثانية من الدستور على ضوء معرفته الواقع وحاجاته ومقتضياته حسبما تنبى عنه المشاهدة والتجربة ، كما أخذت بفرض ما هو واجب فى شأن ذلك الواقع حسبما يمليه العقل من غايات بعيدة .

قضاء المحكمة الاتحادية العليا بدولة الامارات العربية المتحدة فى

الفوائد :

أصدرت المحكمة الاتحادية العليا بدولة الامارات حكمها فى الطعن

(٤) لم تأخذ المحكمة الدستورية العليا بمذهب المدرسة التقليدية وهى مدرسة التزام النص والتي لا ترى فى القاعدة القانونية سوى شكلها التشريعى وحدها ليس وراءها شىء آخر ، اذ ترى ضرورة التقيد بالارادة الحقيقية للمشرع من خلال البحث عن حكمة التشريع والاعمال التحضيرية والسوابق التاريخية ، ولم تأخذ المحكمة بمذهب المدرسة التاريخية التى ترى ان القانون ليس وليد ارادة المشرع وانما وليد حاجات الجماعة وتفاعله عناصر البيئة فلا تعدو ارادة المشرع ان تكون تعبيرا عن حاجة المجتمع فترى تبعا لذلك أنه يتعين عند التفسير الاعتداد بما جسد من ظروف وقت القيام بالتفسير دون التقيد بالظروف التى لا بدت وضع التشريع وانما أخذت المحكمة بالمذهب العلمى فى تفسير المادة الثانية من الدستور (التقنين المدنى فى ضوء القضاء والفقهاء - الاستاذ محمد كمال عبد العزيز - الطبعة الثانية سنة ١٩٨٠ - الجزء الاول - ص ٢٠ ، ص ٣١ .

رقم ١٧ لسنة ٥ قضائية عليا مدني - بجلاسة ١٩٨٣/٩/٦ والتي وضعت مبدأ مقتضاه إتاحة التعامل بالفوائد عند الضرورة ولم تبين المحكمة ما هي مقتضيات هذه الضرورة والتي نرى أنها غير متوافرة في أي بلد من البلاد الإسلامية لأنها لم تحدث في أي منها مجاعة كما حدث في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ونبين فيما يلي جانباً من أسباب هذا الحكم :

« واذ كان ذلك وكانت قضية الفوائد عموماً والفوائد المصرفية خصوصاً ليست قضية مبدأ بقدر ما هي قضية تطبيق وهي ليست من الشئون التي يقضى فيها فرد أو بضعة لأفراد زاد عددهم أو قل بل ينبغي أن يتداعى لحلها طوائف من الخبراء في الشريعة والقانون والاقتصاد من كل جانب ويعكفوا على دراستها دراسة دقيقة مستفيضة من جميع نواحيها الحاضرة والمستقبلية إلا أن الأمر الذي لامرية فيه أنه من الواجب في كل العصور وفي جميع الحضارات أن يحرم الربا كمبدأ عام . وقد تخافر القرآن والحديث الشريف على تقرير تحريم الربا كأصل عام من أصول التشريع الإسلامي وهو محرم في كافة صوره سواء كان ربا الجاهلية أو ربا النسيئة أو ربا الفضل أو ربا القرض وقاية للناس من ألوان المغبن والاستغلال والاحتكار . والأمر الذي لامرية فيه أيضاً أن الإسلام قد وضع إلى جانب كل قانون بل فوق كل قانون ، قانوناً أعلى يقوم على الضرورة التي تبيح كل محظور فقال تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) بل إن الرسول عليه الصلاة والسلام كان يشق عليه ما يصيب الناس من ضرر فقال الله تعالى في وصف رسوله عليه السلام بهذا الفضل (لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) كما أن من فضل الله على جماعة المسلمين أن لم يجعل عليهم في الدين من حرج » ثم استرسلت المحكمة في أسبابها مبينة آراء بعض المفسرين في ضرورة التعامل في بعض البيوع « لذلك رأى بعض أعلام المفسرين كابن القيم وابن تيمية والامام موفق الدين ابن قدامة أن الشرائع مبناها مصالح العباد وعدم الحرج عليهم فيما لا بد لهم منه . ولا تتم مصالحهم في معاشهم إلا به فكل ما لا يتم المعاش إلا به

فتحريمه حرج وهو منتف شرعا ، وهذا أيضا في موضوع الحاجات التي هي دون الضرورات ، والقاعدة الشرعية في مختلف المذاهب ومو ابن حزم أن المفسدة اذا عارضتها مصلحة او حاجة راجحة قدمت المصلحة وألغى اعتبار المفسدة فأبيح المحرم ، فلم يكن بدعا اذن ولضرورات التعامل أن اجاز العلماء استنادا الى الأثر بيع السلم وهو يبيع المعدوم فرخص فيه استثناء من مبدأ عدم جواز بيع المعدوم للحاجة اليه وجريان التعامل به ، وكذلك الاستصناع وهو ضرب من ضروب بيع المعدوم أجاز استحسانا للحاجة ولتعامل الناس ، فلم يكن بدعا أيضا حين أوقف امير المؤمنين عمر رضى الله عنه تطبيق حد السرقة عام المجاعة ولا يعتبر رده عن دين الله اباحة أكل الميتة عند الضرورة استنادا الى أحكامها .

وقد خلصت المحكمة في حكمها الى جواز الفوائد الربوية في البنوك اذا قامت الحاجة اليها واقتضتها مصلحة راجحة « لما كان ما تقدم وكانت المصارف مؤسسات تجارية حديثة لم تكن معروفة في عهد نزول أحكام الربا في الشريعة وهي تخضع في معاملاتها للأحكام الشرعية عن طريق القياس فانه يجب النظر فيها على أساس مصالح الناس في معاشهم الا بها ، بل انه يمكن القول في طمأنينة كاملة أن خطرها في ظل النظام الرأسمالي القائم لا يقل خطرا من حالة قيام الضرورة الملجئة لاكل الميتة والدم ، والتسرع في الحكم عليها بأنها من الربا المقطوع لا يقتصر خطره فقط على وقوع العباد في حرج في معاشهم ، لا مثيل له بل يتعداه الى تهديد كيان الدولة والامة ، ويقضى نهائيا على مصالحهم الاقتصادية المشروعة ومؤسساتهم التجارية والصناعية ، ولا تدري نفس مدى ما يصيب الحياة الاقتصادية من شلل وخراب اذا ما أغلقت البنوك أبوابها بعد أن أصبحت الركن الركين الأول في الاقتصاد وعماده الاساسي ، وهذا هو الحرج بعينه الممنوع بنص القرآن الكريم ولهذا فان التفكير بحظرها عند من لا تترتاح نفسه لمعاملاتها لا يجوز الا بعد ايجاد البديل لسد حاجات الناس الا بها وذلك اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في اباحته بيع السلم رغم ما فيه من بيع

غير موجود، وذلك استثناء من الأصل الذي نهى عنه وذلك لحاجة الناس إليه
كما أسلفنا ، وكذلك الفائدة البسيطة للقرض فإن الأصل فيها على
ما استقر عليه الفقهاء أنها محرمة تحريم وسائل لا تحريم مقاصد ، وذلك
سدا للذرائع ، إلا أنها تجوز استثناء من أصل التحريم إذا قامت الحاجة
إليها واقتضتها مصلحة راجحة تفوت إذا بقي التحريم على أصله وتجاوز
بقدر قيام الحاجة فإن ارتفعت تلك الحاجة عدنا إلى الأصل وهو التحريم » •

ضرورة تعديل الفوائد المنصوص عليها في القانون المدني :

الفوائد التأخيرية المنصوص عليها في القانون المدني تعتبر من ربا
النسيئة في الديون المحرمة تحريماً أصلياً وقطعياً بآيات من القرآن
الكريم ، وأن هذا التحريم هو تحريم عام مطلق يجرى حكمه على الفوائد
التأخيرية عامة أياً كان مقدارها ، سواء كانت مقدرة بالنسبة المقررة
لها في القانون أو اتفق على تحديدها بنسبة أقل أو أكثر من ذلك ،
كما يشمل التحريم الفوائد التأخيرية المقررة على الديون أياً كان نوعها
سواء كانت ديوناً استهلاكية أو ديوناً إنتاجية ، وسواء كانت هذه
الديون ناشئة عن علاقة بين الدولة والأفراد ، أو بين الأفراد فيما بينهم
وسواء كانت هذه العلاقة بين مسلم وغير مسلم ، فالتحريم عام يشمل
الكافة ويجرى على جميع الديون التي تأخر سدادها ، وهذا التحريم
لا تحله حاجة ولا مصلحة •

ونهيى بالمرشح أن يبادر إلى تعديل نصوص المواد من ٢٢٦ إلى
٢٣٣ من القانون المدني بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وقد سبق
أن قدم لمجلس الشعب اقتراحان بمشروع قانونين في هذا الموضوع أحدهما
من الدكتور جمال العطيفي والآخر من الشيخ صلاح أبو اسماعيل •

ونصوص المشروع كما تضمنها الاقتراح المشار إليه هو استبدال
المواد من ٢٢٦ إلى ٢٣٣ من القانون المدني بالمواد الآتية :

مادة ٢٢٦ : لا يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على أن يكون العائد منسوباً إلى رأس المال أو مقداراً معيناً من المال مضافاً إليه ، ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك .

وكل عمولة أو منفعة يشترطها الدائن تعتبر من الربا وتعد باطلة إذا ما ثبت أن هذه العمولة أو تلك المنفعة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها .

ويجوز للمدين اثبات الفائدة الربوية بكل طرق الإثبات .

مادة ٢٢٧ : يجوز في القرض الاستثماري الاتفاق على أن يكون عائد القرض منسوباً إلى الأرباح والخسائر .

وتعتبر الودائع لدى البنوك ، سواء التي ترد عند الطلب أو المؤجلة لأجل محدد من القروض الاستثمارية ، ويعد منها أيضاً تمويل البنوك للأفراد والهيئات والمؤسسات والحكومات الوطنية والأجنبية .

مادة ٢٢٨ : يعتبر القرض الاستثماري - ومنه السندات - بمثابة نصيب في الشركة موقوف بأجله أو لحين استرداده أيهما أقرب . ويعد المقرض شريكاً موزياً لمدة القرض ، ويسرى عليه أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من قانون التجارة عدا ما تعلق بمدة الشركة .

مادة ٢٢٩ : يجوز أن تزيد أرباح القرض عن أصله نتيجة استثماره .

مادة ٢٣٠ : يلغى من كافة القوانين كل نص يخالف المواد المتقدمة .

(م - ٨ الربا)

القسم السادس

الفتاوى الإسلامية
من دار الافتاء

الفصل الأول

أحكام التعامل مع البنوك

الموضوع

(١) عائد شهادات الاستثمار

المبادئ

١ - الاسلام حرم الربا بنوعيه : ربا الزيادة وربا النسيئة . وهذا التحريم ثابت بالقرآن الكريم والسنة الشريفة وانجماع أئمة المسلمين منذ صدور الاسلام حتى الآن .

٢ - الوصف القانوني الصحيح لشهادات الاستثمار بأنها قرض بفائدة . يدخلها في نطاق الفائدة المحددة مقدما التي حرمتها نصوص الشريعة وجعلتها من ربا الزيادة ؛ فلا يحل للمسلم الانتفاع بها وكذا فوائد التوفير أو الايداع بفائدة .

٣ - القول بأن هذه الفائدة تعتبر مكافأة من ولى الامر قول غير صحيح بالنسبة للشهادات ذات العائد المحدد مقدما .

٤ - الشهادات ذات الجوائز دون الفوائد تدخل في نطاق الوعد بجائزة الذى أجاز به بعض الفقهاء .

(١) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ -

م ٢٨٨ - ص ٣٠٢ - ١٠ صفر ١٤٠٠ هـ - ٩ ديسمبر ١٩٧٩ م .

- الفتاوى الإسلامية - المجلد التاسع - الفتوى رقم ١٢٥٢ - ص ٣٣٣٥

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٩٩ سنة ١٩٧٩ المطلوب به الافساده عما اذا كان عائد شهادات الاستثمار حلالا أو حراما ، وهل يعتبر هذا العائد من قبيل الربا المحرم ، أو هو مكافأة من ولى أمر في مقابل تقديم الاموال للدولة لاستغلالها في اقامة المشروعات التى تعود على الامة بالنفع .

أجاب :

ان الاسلام حرم الربا بنوعيه — ربا الزيادة و ربا النسيئة — وهذا التحريم ثابت قطعا بنص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وباجماع ائمة المسلمين منذ صدر الاسلام حتى الآن . ولما كان الوصف القانونى الصحيح لشهادات الاستثمار أنها قرض بفائدة ، وكانت نصوص الشريعة فى القرآن والسنة تقضى بأن الفائدة المحددة مقدما من باب ربا الزيادة المحرم ، فان فوائده تلك الشهادات وكذلك فوائده التوفير او الايداع بفائدة تدخل فى نطاق ربا الزيادة لا يحل للمسلم الانتفاع به ، أما القول بأن هذه الفائدة تعتبر مكافأة من ولى الامر فان هذا النظر غير وارد بالنسبة للشهادات ذات العائد المحدد مقدما لا سيما وقد وصف بأنه فائدة بواقع كذا فى المائة ، وقد يجرى هذا النظر فى الشهادات ذات الجوائز دون الفوائد ، وتدخل فى نطاق الوعد بجائزة الذى أجازاه بعض الفقهاء . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(٢) جوائز شهادات الاستثمار المجموعة (ج) ودفاتر التوفير

المبادئ

١ - جوائز شهادات الاستثمار من الفئة (ج) وجوائز دفاتر التوفير تدخل فى نطاق الوعد بجائزة الذى أباحه بعض الفقهاء .

(٢) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٣ -

م ٢٩٨ - ٢٢ صفر ١٤٠٠ هـ - ١٠ يناير ١٩٨٠ م .

- الفتاوى الإسلامية - المجلد التاسع - الفتوى رقم ١٢٥٣ - ص ٢٢٣٧ -

٢ - الفائدة المحددة مقدما لبعض أنواع الشهادات وعلى المبالغ المدخرة حرام ، لأنها من باب ربا الزيادة المحرم شرعا .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٠٨ سنة ١٩٧٩ المتضمن أولا : هل الجوائز التي يحصل عليها أصحاب شهادات الاستثمار من فئة (ج) حلال أم حرام ؟ ثانيا : السائل لديه دفاتر توفير في بنك الاسكندرية باسم أولاده - وقد تنازل عن الفائدة لأنها ربا محرم ، ولكن البنك يجرى على الدفاتر سحب شهري بجوائز لها - فما هو الحكم الشرعي لهذه الجوائز ؟

أجاب :

ان الجوائز التي تعطى للفائزين من أصحاب شهادات الاستثمار من الفئة (ج) والمدخرين في دفاتر التوفير تدخل في نطاق الوعد بجائزة الذي أباحه بعض الفقهاء . أما الفائدة المحددة مقدما لبعض أنواع شهادات الاستثمار الاخرى ، وعلى المبالغ المدخرة بدفاتر التوفير بواقع كذا في المائة فهي المحرمة ، لأنها من باب ربا الزيادة المحرم شرعا .

لما كان ذلك : فإنه يباح للسائل أن يحصل على الجائزة عن شهادات الاستثمار فئة (ج) أو عن دفاتر التوفير أما الفوائد فإنها محرمة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(٣) استثمار الاموال في البنوك

المبادئ

١ - الاستثمار بايداع الاموال في البنوك بفائدة محددة مقدما ، أو

(٣) المفتي : فضيلة الشيخ جاد الحق لى جاد الحق - س ١١٢ - م ٣٠١ - ص ٤٢٠ - ٢٤ صفر ١٤٠٠ هـ - ١٢ يناير ١٩٨٠ م .

- الفتاوى الاسلامية - المجلد التاسع - الفتوى رقم ١٢٥٤ - ص ٢٣٣٩

بشراء شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة مقدما قرض بفائدة ،
وهي بهذا الوصف تكون من ربا الزيادة المحرم شرعا .

٢ — الاستثمار دون تحديد غائبة مقدما وبقاؤه خاضعا لواقع الربح
والخسارة كل عام جائز وحلال شرعا .

٣ — تجب الزكاة في رأس المال أو الربح الحلال متى بلغ نصابها
وهو ما يقابل ٨٥ جراما من الذهب عيار ٢١ مع توافر باقى الشروط .
بواقع ٢٥٪ .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ٣٦ سنة ١٩٧٨ المتضمن أن السائل عنده مال
يودع بعضه في شهادات استثمار البنك الاهلى . ويودع البعض الآخر في
حساب استثمارى في بنك ناصر الاجتماعى . وطلب السائل بيان الحكم
الشرعى بالنسبة لعائد كل من المبلغين المودعين في كل من البنكين كما يطلب
بيان رأى الدين في الزكاة الواجبة في المبالغ المودعة بالبنكين وهل تجب على
رأس المال المودع أم على العائد الذى يحصل عليه السائل من البنكين ؟

أجاب :

الاستثمار بايداع الاموال في البنوك بفائدة محددة مقدما أو بشراء
شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة مقدما قرض بفائدة ، وبهذا
الوصف تكون الفائدة من ربا الزيادة المحرم شرعا ، أما الاستثمار دون
تحديد غائبة مقدما بل يبقى خاضعا لواقع الربح والخسارة كل عام
فهو جائز شرعا ، لانه يدخل في نطاق عقد المضاربة الشرعية ، والربح
والاستثمار بهذا الطريق حلال . ومن هذا يتضح أن العائد من الاستثمار
بالطريق الاول حرام ، باعتبار أن غائبة الشهادات محددة مقدما فهى من
ربا الزيادة ، وبالطريق الآخر حلال ، باعتبار أن الربح غير محدد بل
يتبع الواقع من ربح وخسارة ، ويتعين على المسلم أن يتخلص من
الفائدة المحرمة بالتصدق بها ولا تجب عليها زكاة .

هذا والزكاة تجب في رأس المال والربح الحلال اذا بلغ المجموع قيمة النصاب الشرعى وهو ما يقابل قيمة ٨٥ جراما من الذهب عيار ٢١ وذلك بواقع ربع العشر أى ٢.٥٪ مع توافق باقى شروط وجوب الزكاة في المال ، وتصرف الزكاة على بعض الاصناف الثمانية المبينة في آية (انما الصدقات) الواردة في سورة التوبة • والله سبحانه وتعالى أعلم •

(٤) شهادات الاستثمار

المبادئ

١ — الربا بقسميه : ربا الزيادة وربا النسيئة • محرم شرعا بالقرآن والسنة واجماع المسلمين •

٢ — شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة مقدما من قبيل القرض بفائدة ، وكل قرض بفائدة محرم شرعا •

٣ — شهادات الاستثمار من الفئة (ج) ذات الجوائز تدخل دون الفائدة في نطاق الوعد بجائزة • وقد أباحه بعض الفقهاء •

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن السائل قام بشراء شهادات استثمار من النوعين (أ ، ج) ذات الجوائز ، وطلب الافادة عن رأى الدين والشرع في كل نوع منهما ، لانه قرأ في الجرائد أن شهادات الاستثمار من النوعين (أ ، ب) أحلها فريق وحرّمها آخرون ، وأن النوع (ج) ذات الجوائز حلال • فما هو رأى الشرع في ذلك ؟

أجاب :

يقول الله في كتابه الكريم « الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما

(٤) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق — س ١١٥ — م ٤٣ — ٢١ رمضان ١٤٠٠ هـ — ٢ أغسطس ١٩٨٠ م •

— الفتاوى الاسلامية — المجلد التاسع — الفتوى رقم ١٢٥٦ — ص ٣٣٤٣

يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأجل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . • يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يجب كل كفار أثيم » الآيتان ٢٧٥ ، ٢٧٦ من سورة البقرة . • ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيما روى عن أبى سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلاً بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطى فيه سواء » رواه أحمد والبخارى . • ويظهر من هذا أن الربا بقسميه — ربا النسيئة و ربا الزيادة — محرم شرعاً بهذه النصوص من القرآن والسنة وبإجماع المسلمين . • لما كان ذلك وكانت شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة مقدما من قبيل القرض بفائدة ، وكان كل قرض بفائدة محددة ربا محرما . • ومن ثم تدخل الفوائد المحددة مقدما لشهادات الاستثمار فى ربا الزيادة المحرم شرعاً بمقتضى تلك النصوص الشرعية . • أما شهادات الاستثمار من الفئة (ج) ذات الجوائز دون الفائدة ، فتدخل فى نطاق الوعد بجائزة الذى أباحه بعض الفقهاء . • ومن ثم تصبح قيمة الجائزة من المباحات شرعاً .

لما كان ذلك : كان مباحا للسائل أن يحصل على الجائزة من شهادات الاستثمار فئة (ج) ان جاءت اليه نتيجة القرعة الشرعية ، أما فوائده شهادات الاستثمار الأخرى فهى من قبيل ربا الزيادة المحرم شرعاً دون ضرورة أو حاجة . • ويجب على المسلم أن يتحرى الكسب الحلال ويبتعد عن كل ما فيه شبهة الحرام ، امتثالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » والله سبحانه وتعالى أعلم .

(٥) نقص قيمة الشهادات مع أرباحها عن قيمتها وقت الشراء
لا يكون مبررا لحل الفائدة

المبادئ

- ١ - شهادات الاستثمار من الفئة (ب) ذات الفائدة المحددة مقدما
زمتا ومقدارا • داخلة في ربا الزيادة المحرم شرعا •
- ٢ - نقصان قيمة الشهادات الشرائية مع أرباحها عن قيمتها
وقت شرائها لا يكون مبررا لحل فوائدها الربوية •

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨١ المتضمن أن السائل أهديت له
شهادات استثمار من الفئة (ب) ذات العائد الجارى من والده بمناسبة
زواجه وهى فى حوزته الى الآن • وقد استحق صرفها حاليا ولها أرباح
عن فترة حيازته لها •

والسؤال : هل هى حلال بأرباحها • علما بأن قيمتها الشرائية الآن
مع أرباحها أقل من قيمتها وقت الاهداء والشراء ؟

أجاب :

اصطلح فقهاء الشريعة على أن ربا الزيادة : هو زيادة مال
بلا مقابل فى معاوضة مال بمال •

وقد حرم الله الربا بالآيات الكثيرة فى القرآن الكريم • وكان آخرها
نزلوا على ما صح عن ابن عباس رضى الله عنهما قول الله سبحانه وتعالى :

(٥) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ١٦٢
٥ محرم ١٤٠٢ هـ - ٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ م •
- الفتاوى الإسلامية - المجلد التاسع - الفتوى رقم ١٢٦٠ - ص ٣٣٥٣

(الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون — يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم) الآيتان ٢٧٥ ، ٢٧٦ من سورة البقرة .

وحرمه كذلك بما ورد فى الحديث الشريف الذى رواه البخارى ومسلم وغيرهما . عن أبى سعيد الخدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى : الآخذ والمعطى فيه سواء) .

ولما كان مقتضى هذه النصوص أن الربا يدخل فيه كل زيادة على المال المقرض أو المودع بالشرط والتحديد بلا مقابل ، وقد أجمع المسلمون على تحريمه اعمالا لنصوص القرآن والسنة الشريفة .

ولما كانت شهادات الاستثمار من الفئة (ب) ذات فائدة محدودة مشروطة مقدما زمنا ومقدارا ، كانت داخلة فى ربا الزيادة المحرم شرعا بمقتضى تلك النصوص ، باعتباره قرضا بفائدة مشروطة مقدما زمنا ومقدارا أما ما جاء بالسؤال من أن قيمة هذه الشهادات الشرائية الآن مع أرباحها أقل من قيمتها وقت اهدائها الى السائل أو وقت الشراء فلا يصلح مبررا لاستحلال هذه الفوائد الربوية . فقد نقل الامام الاسيبغابى فى شرح الطحاوى : اتفاق الفقهاء على أن الفلوس اذا لم تكسب ولكن غلت قيمتها أو نقصت ، فعلى المقرض مثل ما قبض من العدد مادام نوع الفلوس محدد (رسالة تنبيه الرقود على مسائل النقود من رخص وغلاء وكساد وانقطاع للعلامة ابن عابدين ج ٢ مجموع الرسائل ص ٥٨ — ٦٧) .

• اذ كان ذلك : كانت القيمة الاسمية لهذه الشهادات حلالا باعتبار

أن أصلها جاء هدية من كسب خلال في الغالب حملا لحال المؤمنين على
الصالح ، كما هو الأصل •

أما الفائدة التي استحققت عليها طبقا لنظام اصدارها فهي من باب
ربا الزيادة المحرم ، باعتبارها محددة زمنا ومقدارا ، ولا يحل للمسلم
الانتفاع بهذه الفائدة باعتبارها من الاكساب المحرمة ، وله قبضها
وتوجيهها الى أى طريق من طرق البر • (أ) كبناء المساجد أو المستشفيات أو
اعطائها لفقير أو مسكين على ما أشارت اليه سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم في التصرف في الكسب الحرام ، ابراء لذمة المسلم
من المسؤولية أمام الله • فقد ورد في الحديث الشريف عن أبي برزة
الاسلمي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تزول قدمي
عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه وعن علمه فِيم فعل
وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه وعن جسمه فِيم أبلاه) (ب) والله
سبحانه وتعالى أعلم •

(٦) شهادات الاستثمار والعائد منها والزكاة فيه

المبادئ

١ — شهادات الاستثمار (أ ، ب) ذات الفائدة المحددة المشروطة
مقدما زمنا ومقدارا • داخلة في الربا المحرم شرعا •

٢ — شهادات الاستثمار (ج) ذات الجوائز • تدخل في باب الوعد
بجائزة • وقد أباحه بعض الفقهاء •

(١) انظر كتاب احياء الدين للامام الغزالي ص ٨٨٢ ، ٨٨٣ مسلسل
ج ٥ ص ٩٢ ، ٩٣ تحت عنوان الحلال والحرام — النظر الثاني في المصرف طبعة
لجنة الثقافة الاسلامية ١٣٥٦ هـ •

(ب) صحيح الترمذي ج ٩ ص ٢٥٣ •

(٦) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق — س ١١٥ — م ٩٦ —

٢٧ ربيع الاول ١٤٠١ — ٢ فبراير ١٩٨١ م •

— الفتاوى الاسلامية — المجلد التاسع — الفتوى رقم ١٢٥٩ — ص ٣٣٥ •

٣ - الارباح الناتجة عن الشهادات ذات العائد المحدد مقدما ربا محرم ويتخلص منه بالتصدق به .

٤ - اذا بلغ المال النصاب الشرعى وجبت فيه الزكاة بشروطها .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / عوضى حجازى المقيّد برقم ٧٧٦ سنة ١٩٨٠ الذى يطلب فيه بيان الحكم الشرعى فى شهادات استثمار البنك الاهلى المجموعة (ب) ذات العائد الجارى ، وهل هى حلال أم حرام ؟ كما يطلب الافادة عن كيفية الزكاة فيها ، وكيفية التصرف فى العائد منها والمستحق له الآن ، وما سبق أن أخذه من البنك من هذا العائد ؟ .

أجاب :

جرى اصطلاح فقهاء الشريعة الاسلامية على أن الربا هو زيادة مال بلا مقابل فى معاوضة مال بمال ؛ وقد حرم الله سبحانه وتعالى الربا بالآيات الكثيرة من القرآن الكريم ، وكان من آخرها فزولا على ما صح عن ابن عباس رضى الله عنهما قول الله سبحانه وتعالى (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون - يمحى الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم » الآيتان ٢٧٥ ، ٢٧٦ من سورة البقرة . ومحرم كذلك بما ورد فى الحديث الشريف الذى رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن أبى سعيد الخدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الذهب بالذهب والفضة بالفضة . والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطى فيه سواء » .

ولما كان مقتضى هذه النصوص أن الربا بكل صورته محرم شرعا وأنه يدخل فيه كل زيادة فى المال المقترض بالشرط والتحديد بلا مقابل . وأجمع المسلمون على هذا التحريم .

ولما كانت شهادات الاستثمار (أ ، ب) ذات فائدة محددة مشروطة مقدما زمنا ومقدارا ، كانت داخلة في ربا الزيادة المحرم بهذه النصوص الشرعية باعتبارها قرضا بفائدة مشروطة .

أما شهادات الاستثمار (ج) ذات الجوائز ، فإنها تدخل في باب الوعد بجائزة إذ ليست لها فائدة مشروطة ولا محددة زمنا ومقدارا ، فتدخل في باب المعاملات المباحة عند بعض فقهاء المسلمين الذين أجازوا الوعد بجائزة أما عن الأرباح التي حصل عليها السائل فائدة للشهادات ذات العائد المحدد مقدما فهي ربا محرم ، وسبيل التخلص من المال الحرام هو التصديق به — أما عن الزكاة في هذا المال : فإذا كان رأس المال يبلغ النصاب الشرعي وجبت عليه الزكاة فيها ، ولكن بشروط وهي : أن تكون ذمة مالكة خالية من الدين ، وأن تكون خائضة عن حاجته المعيشية وحاجة من يعوله . وأن يمضي عليها سنة كاملة . والنصاب الشرعي الذي يجب فيه الزكاة بعد استيفاء باقى الشروط . هو ما تقابل قيمته بالنقود الحالية ٨٥ جراما من الذهب عيار ٢١ — ويجب عليه اخراج الزكاة بمقدار ربع العشر أى ٢.٥٪ وتصرف هذه الزكاة للأصناف التي حددها الله تعالى في قوله (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل) من الآية ٦٠ من سورة البقرة والله سبحانه وتعالى أعلم .

(٧) التعامل مع البنوك بفائدة محرم شرعا

المبدأ

الفائدة المحددة التي تصرفها البنوك نظير ايداع الاموال بها هي من قبيل ربا الزيادة المحرم شرعا ولا فرق في حرمة التعامل بالربا بين الافراد والجماعات أو بين الافراد والدولة .

(٧) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق — س ١١٣ — م ٣١٨ —
٤ ربيع الاول ١٤٠٠ هـ — ٢٢ يناير ١٩٨٠ م .
— الفتاوى الإسلامية — المجلد التاسع — الفتوى رقم ١٢٥٥ — ص ٣٣٤١

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ٣٧٦ لسنة ١٩٧٩ المتضمن أن المصارف في مصر تعطى فائدة سنوية لكل مائة مبلغا قدره ٧٥ أو ٨٥ أو ١٣٪ وقد أغتّى بعض العلماء بجواز ذلك ، حيث أن التعامل ليس مع الافراد ولكن مع المصارف التي تتبع الحكومة ، وطلب السائل الافادة عن حكم هذه الفائدة .

أجاب :

قال الله تعالى في سورة البقرة آية رقم ٢٧٥ والآية رقم ٢٧٦ (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . يمحى الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الذهب بالذهب يدا بيد والفضل ربا) ومن هذه النصوص الشرعية وغيرها يكون الربا محرما ، سواء أكان ربا نسيئة أو ربا زيادة ، ولما كان ايداع المال بالبنوك نظير فائدة محددة مقدما قد وصفه القاندون بأنه قرض بفائدة فإن هذه الفائدة تكون من قبيل ربا الزيادة المحرم شرعا ، وبالتالي تصبح مالا خبيثا لا يحل للمسلم الانتفاع به وعليه التخلص منه بالصدقة . أما القول بأن هذا التعامل ليس بين الافراد ولكن مع المصارف التي تتبع الحكومة فإن الوصف القانوني لهذه المعاملات قرض بفائدة لا يختلف في جميع الاحوال ولم يرد في النصوص الشرعية تفرقة بين الربا بين الافراد وبين الربا بينهم وبين الدولة ، وعلى المسلم أن يكون كسبه حلالا يرضى عنه الله والابتعاد عن الشبهات . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(٨) ايداع الاموال في البنوك بدون فائدة مباح

المبادئ

١ - الاسلام حرم الربا بنوعيه : ربا الزيادة وربا النسيئة • وهذا التحريم ثابت قطعا بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وباجماع ائمة المسلمين •

٢ - ايداع الاموال السائلة (النقود) في البنوك عامة بدون فائدة بقصد حفظها مباح • لانها لا تتعين بالتعيين • واختلاطها بأموال ربوية لا يجعل الايداع محرما •

٣ - استثمار الاموال في البنوك دون تحديد فائدة محددة مقدما مشروع في الاسلام •
سنتن :

بالطلب المقيد برقم ٩٥/١٩٨٠ عن بيان الحكم الشرعي فيما يلي :

١ - فوائد البنوك عامة والتي تعطى بنسب ثابتة على المبالغ المودعة طرفها •

٢ - هل ايداع الاموال في البنوك دون أخذ فوائد عليها حلال أم حرام ؟

٣ - الاغادة عن بنك فيصل الاسلامي وبنك ناصر الاجتماعي ، وهل ايداع المبالغ بهما بالطرق المختلفة بسواء أكانت حسابا جاريا أو وديعة أو دفتر توفير • حلال أم حرام ؟ وهل الفوائد من البنك الاخير (بنك ناصر الاجتماعي) حلال أم حرام • مع العلم بأنه يتم خصم نسبة

(٨) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ب ١١٥ م ٨٥ -
٧ ربيع الاول ١٤٠١ هـ - ١٣ يناير ١٩٨١ م •
- الفتاوى الاسلامية - المجلد التاسع - الفتوى رقم ١٢٥٨ - ص ٣٣٤٧

الزكاة المفروضة شرعا من فوائد الحسابات المذكورة سابقا • أى : فوائد
خالصة • الزكاة ؟

أجاب :

ان الاسلام حرم الربا بنوعيه : ربا الزيادة • كأن يقترض من انسان
أو من جهة مبلغا معيناً بفائدة محددة مقدما أو : ربا النسيئة • وهو
أن يزيد فى الفائدة ، أو يقدرها ان لم تكن مقدرة فى نظير الاجل أو
تأخير السداد • وهذا التحريم ثابت قطعا بنصوص القرآن الكريم والسنة
النبوية الشريفة وباجماع أئمة المسلمين • قال تعالى : (الذين يأكلون
الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم
قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظه
من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار
هم فيها خالدون • يمحى الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار
أتيم) • الآيتان ٢٧٥ : ٢٧٦ من سورة البقرة • وقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : (الذهب بالذهب يدا بيد والفضل ربا) • ومن هذه
النصوص الشرعية وغيرها يكون الربا محرما • سواء أكان ربا الزيادة
أو النسيئة •

فإذا كانت الفوائد المحددة مقدما على المبالغ التى تودع فى البنوك
عامة أو بدفاتر البريد قد وصفها القانون بأنها قرض بفائدة فتكون من
أنواع ربا الزيادة المحرم فى الاسلام بالنصوص السالفة واجماع المسلمين •
أما ايداع الاموال السائلة (النقود) فى البنوك عامة بدون فائدة ،
وانما بقصد حفظها فهو مباح ، لان النقود لا تتعين بالتعيين فاختلفا
بأموال ربوية لا تجعل الايداع محرما •

هذا : والمعروف عن نظام الاستثمار المعمول به فى بنك فيصل الاسلامى
وبنك ناصر الاجتماعى • أنه لا يجرى على نظام الفوائد المحددة مقدما
وانما يوزع أرباح عملياته الاستثمارية المشروعة بمقادير غير ثابتة ،
بل خاضعة لمدى ما حققه المشروع من كسب • والتعامل على هذا الوجه

مشروع في الاسلام ، باعتباره مقابلا لما جرى عليه فقهاء المسلمين في اجازة عقود المضاربة والشركات التي يجرى فيها الكسب والخسارة .

واذ كان ذلك : كان على أصحاب الاموال من المسلمين استثمار أموالهم بالطرق المشروعة التي لا تجلب الحرام ، لان الله سبحانه سائل كل انسان عن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقته ، كما جاء في الحديث الشريف : لا سيما اذا كانت هذه البنوك تتعامل وتستثمر الاموال وتخرج زكاتها كما يقضى الاسلام . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(٩) استثمار المال في أذون الخزانة وسندات التنمية

المبادئ

١ — قيام البنك باستثمار أموال الافراد حسب رغبتهم انما هو من باب الوكالة في أمر خاص بشروط محددة .

٢ — أذون الخزانة وسندات التنمية التي تصدرها الدولة بمعدل فائدة ثابتة من باب القرض بفائدة التي حرمتها الشريعة الاسلامية أيا كان المقرض والمقترض لانها من باب الربا شرعا .

٣ — رغبة المستثمرين وحرصهم على الكسب الحلال يستلزم ألا تستغل أموالهم على غير رغبتهم حتى لا يخرج البنك عن حدود ما وكل فيه .

سئل :

من بنك مصر — الادارة العامة للتنظيم وترتيب الوظائف — بكتابه المؤرخ ٧ فبراير سنة ١٩٧٩ والمقيد برقم ٥٩ — ١٩٧٩ المتضمن أن كثيرا

(٩) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق — س ١٠٥ — م ٢٥٠
١٥ ربيع الآخر ١٣٩٩ هـ — ١٤ مارس ١٩٧٩ م .
— الفتاوى الاسلامية — المجلد التاسع — الفتوى رقم ١٢٤٨ — ص ٣٣١

من أبناء الجاليات المصرية بالبلاد العربية طلبوا من ادارة البنك أن تتولى إصدار شهادات استثمار يتم اكتتابهم فيها ، بشرط ألا تستغل هذه الاموال في الاقراض أو في أعمال ربوية وغير محددة ، حتى تكون اسلامية المنبع ولا شبيهة في عوائد استثمارها . وأن البنك يقوم حالياً باعداد مشروع يسمح باستثمار هذه الاموال في أعمال بعيدة عن شبيهة الربا تتلخص في الآتي :

(أ) تخصيص جزء مما يملكه البنك في أسهم الشركات المساهم فيها حيث لا تخضع لنسب ربحية ثابتة ، وأن هذه الشركات تقوم بالاعمال التجارية أو الصناعية ، وليست في أعمال الائتمان أو الاقراض .

(ب) شراء بعض الاسهم من الشركات الممتازة من سوق الاوراق المالية والخاصة بالعمليات التجارية والصناعية .

(ج) تخصيص جزء من أسهم الشركات الجديدة التي يقوم البنك بتأسيسها والتي تتعامل في الصناعة والتجارة بعيدا عن العمليات المالية ، واستكمالا لهذه المشروعات التي ينوي البنك انشاءها رأيت ادارة البنك استطلاع رأى دار الافتاء بالنسبة لامكانية شراء الانواع الآتية ، و اضافتها الى الانواع المشتراه لنفس الغرض .

١ - أذون الخزانة التي تصدرها الدولة ، وتكتب فيها البنوك وهي بمعدل فائدة ثابت .

٢ - سندات التنمية التي تصدرها الدولة وتساهم البنوك في شراء جزء كبير منها وهي بمعدل فائدة ثابت ، وعلى أن يوضح في الاعتبار أن للدولة بما لها من حق السيادة الحصول من المواطنين على الإيرادات المختلفة السيادية والخدمية بما يزيد عن المعدلات التي تمنحها للمشاركين في

(م - ٩ الربا)

هذه السندات أو الاذونات كما أنها ليست عرضة للخسارة مما يجعل الاشتراك في شراء هذه السندات أو الاذونات بعيدا عن شبهة الحرام أو الربا .

أجاب :

ان الظاهر أن رغبة هؤلاء المصريين المستثمرين متجهة الى البعد عن المعاملات المالية الربوية ، وأن البنك حين يقوم بهذه المهمة في حدود هذه الرغبة يكون عمله من باب الوكالة في أمر خاص بشروط محددة ، ولما كان البنك يستطلع رأى الشرعى في إمكانية استغلال أموال هؤلاء في شراء أذون الخزانة التى تصدرها الدولة وتكتب فيها البنوك وهى بمعدل فائدة ثابت ، وكذلك في شراء سندات التنمية وهى بمعدل فائدة ثابت .

ولما كانت أذون الخزان وسندات التنمية التى تصدرها الدولة بمعدل فائدة ثابت من باب القرض بفائدة ، وقد حرمت الشريعة الاسلامية القروض ذات الفائدة المحددة أيا كان المقرض أو المقرض لانها من باب الربا المحرم شرعا بالكتاب والسنة والاجماع ، فان تحقيق رغبة المستثمرين وحرصهم على الكسب الشرعى الذى أحله الله يستلزم ألا تستغل أموالهم على غير رغبتهم فى هذه الاذون والسندات ، وانما تستغل فى المشروعات غير الربوية كالمبينة بكتاب البنك ، وحتى لا يخرج البنك عن حدود وكالته لهؤلاء يتعين الالتزام بما رغبوا فيه .

(١٠) الاموال المودعة فى البنوك وبنك فيصل الاسلامى

المبدأ

تحديد الفوائد عن الاموال المودعة بالبنوك مقدما من قبيل القرض بفائدة وهو محرم شرعا . وعدم تحديدها مقدما هو من قبيل المضاربة فى المال وهى جائزة شرعا .

(١٠) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ٥٠ -

٢٩ ذو القعدة ١٤٠٠ هـ - ٨ أكتوبر ١٩٨٠ م .

- الفتاوى الاسلامية - المجلد التاسع - الفتوى رقم ١٢٥٧ - ص ٣٣٤٥

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٨٧ سنة ١٩٨٠ المطلوب به بيان حل أو حرمة الحصول على فائدة على المبالغ المودعة بالبنوك التجارية ، وكذلك فوائد المبالغ المودعة بينك فيصل الاسلامي من وجهة نظر الشريعة الاسلامية :

أجاب :

جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم) الآيتان ٢٧٥ ، ٢٧٦ من سورة البقرة . وزوى البخارى وأحمد عن أبى سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطى فيه سواء) .

بهذه النصوص وأمثالها في القرآن الكريم والسنة الشريفة وباجتماع المسلمين ثبت تحريم الربا سواء كان ربا الزيادة أو ربا النسيئة .

لا كان ذلك : وكان إيداع النقود بالبنوك التجارية بفائدة محددة مقدما من قبيل القرض بفائدة ، كانت هذه الفائدة من باب ربا الزيادة المحرم بتلك النصوص الشرعية — وإذا كانت الفوائد التي يؤديها بنك فيصل الاسلامي محددة مقدما كانت من هذا القبيل المحرم شرعا ، أما إذا كان طريقها الاستثمار دون تحديد سابق للفائدة ، وانما يبقى العائد

خاضعا لواقع الربح والخسارة كل عام أو في كل صفقة كأن هذا التعامل داخلا في نطاق عقد المضاربة الشرعية ، والربح واستثمار الاموال بهذه الطريقة حلال لشدة الحاجة اليها في التعامل ، لان من الناس من هو صاحب مال ولا يبتدى الى التصرف ، ومنهم من هو صاحب خبرة ودراية بالتجارة وغيرها من طرق الاستثمار ولا مال له ، فأجيز عقد المضاربة الشرعية لتنظيم وتبادل المنافع والمصالح .

هذا : وان الله سائل كل مسلم ومسلمة عن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١١) أرباح بنك ناصر

المبدأ

استثمار البنك للاموال في مشاريع صناعية ، وصرفه الارباح المحققة على حملة دفاتر الاستثمار دون تحديد نسب للربح مقدما .
جائز شرعا وخال من الربا لاحتمال الربح والخسارة .

سئل :

بالطلب المقيم برقم ٢٩٨ سنة ١٩٧٩ المتضمن أن السائل يطلب الافادة عن الارباح التي يصرفها بنك ناصر الاجتماعي لحملة دفاتر الاستثمار ، ويقول في طلبه ان ادارة البنك أفادته بأنها تستثمر هذه الاموال في مشاريع صناعية فقط ، ثم تصرف الارباح المحققة على حملة الدفاتر دون تحديد نسب للربح ، فهل هذه الارباح يدخل فيها أى نوع من أنواع الربا ، وما الحكم الشرعى في ذلك ؟

(١١) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق — س١١٣ —

م ٢٥٩ — ٢٧ ذو القعدة ١٣٩٩ هـ — ١٨ أكتوبر ١٩٧٩ م .

— الفتاوى الاسلامية — المجلد التاسع — الفتوى رقم ١٢٥١ — ص ٣٣٣٤

أجاب :

إذا كان الحال كما ذكر السائل بسؤاله من أن البنك يستثمر الأموال في مشاريع صناعية • ويصرف الأرباح المحققة على حملة دفاتر الاستثمار دون تحديد نسب معينة للربح مقدما فإن هذا التعامل جائز شرعا ، لأنه استثمار للأموال دون تحديد للربح سلفا ، وبهذا يخلو هذا التعامل من الربا الذي يحرمه الشرع الإسلامي ؛ إذ الربح في هذه الحال محتمل والخسارة كذلك محتملة ؛ وبهذا يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم •

(١٢) شهادات الاستثمار
حرف (أ) ، (ب) وما يشابهها
المبادئ (١)

١- شهادات الاستثمار وما يشبهها كصناديق التوفير جائز شرعا ، وأن أرباحها كذلك حلال وجائزة شرعا ، إما لأنها مضاربة شرعية ، وإما لأنها معاملة حديثة نافعة للأفراد والأمة (٢) .

(١) الفتوى صدرت عن دار الإفتاء في ٨٩/٩/٦ منشورة " بكتاب معاملات البنوك وأحكامها الشرعية للدكتور / محمد سيد طنطاوي مفتي جمهورية مصر العربية من ص ١٧٢ إلى ص ١٨٣ .

(٢) قد يتساءل البعض بأن هذه الفتوى مخالفة للفتويين رقمي ٦٠٥ والواردين بالصفحات من ١٢٠ إلى ١٢٤ من هذا الكتاب ، والرد على ذلك بأن المسائل الاجتهادية قابلة للأخذ والرد ، وقد يفتي الإنسان اليوم بفتوى ، ثم يرجع عنها في الغد ، لأنه تبين له ما هو أولى ، والرجوع إلى ما يعتقده الإنسان حقا بعد الدراسة والتأمل والمشورة ، فضيلة من الفضائل ، يحمد عليها صاحبها .

والعلاء من الناس هم الذين لا يصرون على رأيهم في الأمور الاجتهادية التي تختلف فيها الأنظار ، وقد ذكر أن سيدنا داود عليه السلام رجع عن حكمه ، إلى حكم ابنه سليمان بعد أن تبين له أن حكم ابنه هو الأفضل .

قال تعالى " وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكفا لحكمهم شاهدين ، ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما ... " .
وبمراجعة أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام نراه قد نهى أصحابه عن أشياء لظروف تقتضي هذا النهي ثم أباحها لهم لمقتضيات تقتضي هذه الإباحة .

ومن هذه الأحاديث ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، وأبو داود والترمذي وابن ماجة في سننهم عن بريدة - رضى الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " كنت نهيتكم عن ثلاث وأنا أمركم بهن : كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإن في زيارتها تذكرة أى عظة وعبرة . ونهيتكم عن الأشرية إلا فى ظروف الأثم - أى : إلا فى أوعية الجلد - فأشربوا فى كل وعاء ، غير ألا تشربوا مسكرا . ونهيتكم عن لحوم الأضاحى بعد ثلاث - أى : عند إبقاء لحمها أكثر من ثلاث - فكلوا - وإدخروا - وإستمعوا بها فى سفركم " .

(يراجع كتاب معاملات البنوك وأحكامها الشرعية - الدكتور محمد سيد طنطاوي - ص ١٩٣ ، ص ١٩٤) .

٢- شهادات الاستثمار الصادرة عن البنك الأهلي حرف (أ) ، (ب) التعامل فيها حلال وجائز شرعا .

٣- الهدف من إنشاء شهادات الاستثمار : هو حاجة الدولة الى المال لتمويل خطة التنمية ، ودعم الوعي الادخاري ، وأن المشروعات التي تمويلها الدولة من قيمة هذه الشهادات مبنية على قواعد اقتصادية مضمونة النتائج .

نص الفتوى

كثر الكلام في هذه الأيام ، عن المعاملات في البنوك والمصارف ، وعما يترتب على ذلك من أرباح ، وهل هي حلال أو حرام .

وقد رأيت دار الإفتاء المصرية أن تقول كلمتها في بعض هذه المعاملات ، بعد أن خاض فيها من يحسن الكلام عنها ومن لا يحسن ..

وبهنا قبل أن نقول كلمتنا أن نسوق الحقائق الآتية :

١- إن من شأن العقلاء في كل زمان ومكان ، أنهم يتحرون الحلال الطيب ، في جميع تصرفاتهم ومعاملاتهم ..

إمتثالا لقوله - سبحانه - : " يأيتها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا ، ولا تتبعوا خطوات الشيطان ، إنه لكم عدو مبين " (سورة البقرة الآية ١٦٨) .

واستجابة لقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - في حديثه الصحيح : " إن الحلال بين وإن الحرام بين ، وبينهما أمور متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن إتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ... " .

أى : فمن أبتعد عن الأمور التى إلتبس فيها الحق بالباطل ، فقد نفسه
ودينه وعرضه عن كل سوء وقبيح ..

وفى حديث آخر يقول - صلى الله عليه وسلم - : " دع ما يريبك إلى
ما لا يريبك " .

أى : أترك ما تشك فى كونه حراما وخذ ما لا تشك فى كونه حلالا .

٢- إن من شأن العقلاء - أيضا - أنهم إذا ناقشوا مسألة فيها مجال
للإجتهاد ، بنوا مناقشتهم على النية الطيبة ، والكلمة المهدبة ، وعلى تحرى
الحق ، والإبتعاد عن التعصب وعن الحكم بالهوى ، وعن سوء الظن
بلا مبرر

ولقد بشر النبى - صلى الله عليه وسلم - الذين يجتهدون - فيما يقبل
الإجتهاد بنية طيبة - بالأجر الجزيل . فقال فى حديثه الصحيح : " إذا حكم
الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد " .
والأمم السعيدة الرشيدة ، هى التى يكثر فيها عدد الأفراد الذين
يتعاونون على التقوى ، لا على الإثم والعدوان ...

٣- إن الكلام فى الأحكام الشرعية بصفة خاصة ، وفى غيرها بصفة
عامة ، يجب أن يكون مبنيا على العلم الصحيح ، والفهم السليم ، والدراسة
الواسعة الواعية ، لأصول الدين وفروعه ، ولمقاصده وأهدافه ...

ويجب أن تكون غاية المتحدث فى هذه الأمور الإهتمام إلى الحق
والصواب ، فإذا خفى عليه شئ سأل أهل العلم والخبرة ، إستجابة لقوله -
تعالى - : " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " (سورة الأنبياء : الآية ٧) .

والمراد بأهل الذكر هنا : هم أهل الإختصاص والخبرة فى كل علم
وفن ، وفى مجال الطب يسأل الأطباء ، وفى مجال الفقه يسأل الفقهاء ،

وفى مجال الإقتصاد يسأل الإقتصاديون ، وهكذا فى كل علم يسأل الخبراء فيه .

وفى الحديث الصحيح : " إن الله لا يقبض العلم إنتزاعا ينتزعه من قلوب الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يبق عالم ، إتخذ الناس رءوسا جهالا ففصلوا فأفتوا بغير علم ، فصلوا - أى : فى أنفسهم - وأضلوا - أى : غيرهم - " .

٤- إن كل ما يصدر عن دار الإفتاء المصرية من فتاوى وأحكام هى مسئولة عنه قبل كل شىء ، أمام الله - تعالى - وهى والحمد لله - يتسع صدرها للموافقين والمخالفين ، إلا أنها لا تملك أن تكتم العلم الذى أمرها الله - تعالى - بإظهاره .

وهى على استعداد تام للإجابة على أسئلة السائلين ، متحرية فى إجاباتها ما تراه حقا وعدلا ...

ومن شاء بعد ذلك أخذ بما تراه ، وهى المسئولة أمام الله - تعالى - ومن شاء لم يأخذ بذلك ، وهو المسئول عن مخالفته .

إذ من المعروف بين أهل العلم ، أن وظيفة المفتى : بيان الحكم الشرعى ، وليس من وظيفته الإلزام به فى عامة الأحوال .

٥- بعد هذه الحقائق أقول : إن دار الإفتاء تعتقد : أن الكلام عن المعاملات فى البنوك والمصارف لا يؤخذ جملة واحدة ، بأن يقال : إن المعاملات التى تجريها البنوك كلها حرام أو كلها حلال ، وإنما يؤخذ الكلام عنها فى صورة كل مسألة على حدة أو على الأقل يؤتى بالمسائل المتشابهة ، ثم يصدر بشأنها الحكم الشرعى المناسب لها

وذلك لأن المعاملات التي تجريها البنوك والمصارف ، متعددة الجوانب ، متنوعة الأغراض ، مختلفة الوسائل والمقاصد ...

ومع ذلك نستطيع أن نقول بصفة مجملة : إن هذه المعاملات :
(أ) منها ما أجمع العلماء على أنها جائزة شرعا ، وعلى أن الأرباح التي تأتي عن طريقها حلال .
(ب) ومنها ما إتفق العلماء على أنها غير جائزة شرعا ، وعلى أن الأرباح التي تأتي عن طريقها حرام .
(ج) ومنها ما اختلف العلماء في شأنها وفي شأن أرباحها .

٦- أما المعاملات التي إتفقوا على أنها حلال ، وعلى أن أرباحها حلال ، فهي كل معاملة أباحها شريعة الإسلام ، كالبيع ، والشراء ، والمضاربة ، والمشاركة ، والإجارة . إلى غير ذلك من المعاملات التي تقوم على تبادل المنافع بين الناس ، بطريقة لا تخالف شريعة الله - تعالى - ولنضرب لذلك بعض الأمثلة :

(أ) ما تقوم به البنوك الإسلامية التي يفترض في معاملاتها أنها تقوم على المضاربة الشرعية ، أو على غيرها من المعاملات التي أحلها الله - تعالى - والتي تخضع فيها الأرباح للزيادة والنقص ، بدون تحديد سابق لها في الزمان أو المقدار ، والتي ينتفع جميع الأطراف بأرباحها ، ويتحملون جميعا خسائرها بطريقة يتوفر معها العدل ...

أقول : هذه المعاملات هي وأرباحها حلال وجائزة شرعا .

وينطبق هذا الحكم - أيضا - على هذه المعاملات ، سواء أكان الذي أجراها البنوك التي تصف نفسها بالإسلامية ، أم البنوك التي لا تصف نفسها بذلك ، لأن العبرة في المعاملات بمضمونها وحقيقتها ، وليس بألفاظها وأسمائها .

(ب) ما تقوم به شركات توظيف الأموال التي يفترض فيها — أيضا — أنها تجمع أموالها بالطرق الصحيحة والسليمة من كل جوانبها ، وتستثمرها في الوجوه الحلال ، التي تعود بالخير والنفع على الأمة ، وتساعد بتصرفاتها القويمة على إيجاد فرص العمل لمن لا عمل له ، وتساهم في المشروعات التي تنهض بالأمة ، وتزيدها رفقا ، وغنى ، وأمنا ...

أقول : ما تقوم به هذه الشركات : من معاملات جائزة شرعا ، وأرباحها حلال ...

ودار الإفتاء تؤيدها ، وتدعو لها بالتوفيق والنجاح .

أما الشركات التي يثبت إنحرافها عن هذا الطريق المستقيم ، بأى لون من ألوان الإنحراف ، فدار الإفتاء لا تؤيدها ، بل تطالب بمحاسبتها ، وبإنزال العقوبة العادلة عليها .

(ج) ما تقوم به البنوك الإجتماعية من تقديم مساعدات للمحتاجين ، كإقراضهم مبالغ معينة من أجل مطالب الحياة الضرورية كبناء مسكن يؤويهم ، أو شراء ما يلزمهم لسد حاجتهم التي لا غنى لهم عنها ...

ثم بعد ذلك تأخذ منهم — برضاهم وإختيارهم — فى مقابل ذلك مبالغ زهيدة ، — يقدرها الخبراء العدول — كأجور للعمال والموظفين .

أقول : هذه المبالغ التي تأخذها تلك البنوك الإجتماعية ، على أنها أجور مصرفية ، أو خدمات بنكية ، جائزة شرعا ، لأنها فى مقابل خدمات فعلية معينة يقدمها البنك للمتعاملين معه ، وأخذ أجر فى مقابل خدمة فعلية جائز شرعا .

(د) وما قلناه فى شأن البنوك الإجتماعية ، نقوله بشأن ما يوصف بالبنوك المتخصصة ، كالبنوك الصناعية أو الزراعية أو العقارية أو ما

يشبهها من تلك البنوك التي تقدم لأصحاب المشروعات المتنوعة النافعة ، ما هم في حاجة إليه من أموال ، لتنمية مشروعاتهم ثم تأخذ منهم في مقابل ذلك مبالغ مناسبة يقدرها الخبراء الغدول على أنها أجور أو مصروفات إدارية ...

أقول : ما تأخذه هذه البنوك من المتعاملين معها بتلك الصورة ، جائز شرعا ولا بأس به ، لأنه - أيضا - في مقابل خدمات معينة ، تقدمها تلك البنوك للمتعاملين معها .

٧- هذه نماذج للمعاملات والأرباح ، التي إتفق المحققون من العلماء على أنها حلال وجائزة شرعا .

أما المعاملات التي إتفقوا على أنها حرام وغير جائزة شرعا ، فهي كل معاملة يشوبها الغش ، أو الإستغلال أو الخديعة ، أو الظلم ، أو غير ذلك من الرذائل التي تتنافى مع شريعة الله - تعالى - .

وكل ربح يأتي عن طريق هذه المعاملات هو حرام . لأن ما بنى على حرام فهو حرام .

ومن أمثلة ذلك أن يبيع إنسان بضاعة معيبة على أنها سليمة ، فهذا لون من الغش ، وفي الحديث الصحيح " من غشنا فليس منا " . أو أن ينتهز أحد المتعاقدين جهالة الآخر بأسعار السوق ، فيبيع له السلعة بضعف ثمنها ، أو يشتري السلعة بنصف ثمنها على سبيل الإستغلال والجشع ...

أو أن يقرض إنسان آخر مبلغ مائة جنيه - مثلا - لمدة معينة ، فإذا حل موعد السداد وعجز المدين عن الدفع ، إنتهز الدائن هذا العجز ، وقال للمدين على سبيل الإستغلال : إما أن تدفع ما عليك ، وإما أن تدفع لي هذا المبلغ بزيادة عشرة جنيهات بعد شهر - مثلا - فهذا

هو الربا الجلى الذى أعلنت شريعة الإسلام حرب الله ورسوله على من يفعل ذلك .

٨- وأما المعاملات التى اختلف الفقهاء فى شأنها وفى شأن أرباحها فمعظمها من المعاملات المستحدثة . ولناخذ على سبيل المثال شهادات الإستثمار الصادرة عن البنك الأهلى المصرى والتى قال البنك أن حصيلتها حتى شهر أبريل سنة ١٩٨٩ م قد بلغت أربعة مليارات من الجنيهات .

وقد رأت دار الإفتاء ، أن الأمانة العلمية تقتضى عدم الفتوى فى مثل هذه الأمور إلا بعد سؤال القائمين على أمرها ، والخبراء فى شئونها ، إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره .

فأرسلت إلى السيد الأستاذ رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى ، أسئلة معينة عن هذه الشهادات ، فأجاب عليها سيادته مشكورا بما يلى :

الأستاذ الدكتور / محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية .
أود أن أشير إلى خطاب فضيلتكم المؤرخ فى ١٣/٨/١٩٨٩ .
وفيما يلى أسئلة دار الإفتاء والرد عليها :

س ١ : ما طبيعة شهادات الإستثمار وما الدافع إلى إنشائها ؟
ج : شهادات الإستثمار نوع من أنواع المدخرات ، عهدت الحكومة للبنك الأهلى المصرى بإصدارها ، للمساهمة فى دعم الوعى الإذخارى ، وتمويل خطة التنمية ، أى : أن العلاقة الحقيقية بين الدولة والأفراد . وقد صدرت طبقا للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ .

س ٢ : فى أى الوجوه تستخدم حصيلة شهادات الإستثمار ؟
ج : تستخدم الحصيلة فى تمويل مشروعات التنمية المدرجة فى الميزانية ، وتؤدى لوزارة المالية ، أى أن الحصيلة تؤدى للدولة لتمويل خطة التنمية .

س ٣ : من الذى يقوم بدفع الأرباح التى تدرها شهادات الإستثمار لأصحابها ؟

ج : تتحمل وزارة المالية دفع العوائد التى تدرها شهادات الإستثمار لأصحابها بالإضافة إلى كافة التكاليف المتعلقة بها .

٩ - فإذا ما إنتقلنا بعد ذلك إلى كلام الفقهاء ، عن الحكم الشرعى لشهادات الإستثمار وأرباحها ، وجدنا كلاما طويلا لم ينته إلى إتفاق على رأى واحد .

ونكتفى هنا بذكر خلاصة لآراء لجنة البحوث الفقهية - بمجمع البحوث الإسلامية التى عقدت لبحث هذه المسألة سنة ١٩٧٦ ؛ برئاسة فضيلة الشيخ محمد فرج السنهورى - رحمه الله - وكانت تتكون من أربعة عشر فقيها يمثلون المذاهب الأربعة :-

خمسة منهم يمثلون المذهب الحنفى وهم أصحاب الفضيلة الأساتذة : عبدالله المشد ، ومحمد الحسينى شحاتة ، وعبد الحكيم رضوان ، ومحمد سلام مذكور ، وزكريا البرى .

وأربعة يمثلون المذهب المالكى وهم أصحاب الفضيلة الأساتذة : يس سويلم ، وعبد الجليل عيسى ، والسيد خليل الجراحى ، وسليمان رمضان .

وثلاثة يمثلون المذهب الشافعى . وهم أصحاب الفضيلة الأساتذة : محمد جيرة الله ، وطنطاوى مصطفى ، وجاد الرب رمضان .

وواحد يمثل المذهب الحنبلى وهو فضيلة الشيخ عبد العظيم بركة .

١٠ - وكانت قرارات هذه اللجنة كالتى :

أربعة منهم ذهبوا إلى أن هذه الشهادات وأرباحها غير جائزة شرعا .

فقد قال فضيلة الشيخ محمد جيرة الله : إنه لا يوجد لهذه المعاملة أصل في المذهب الشافعي ، وأنها معاملة قريبة من القراض - أي : المضاربة - لأن المال فيها من جانب والعمل من جانب آخر .

وهي أقرب ما تكون إلى القراض الفاسد ، لاشتراط جزء محدد من الربح .

وأيده في ذلك - مع إختلاف في العبارة - فضيلة الشيخ طنطاوي مصطفى ، والشيخ جاد الرب رمضان ، والشيخ سليمان رمضان .

١١- وتسعة منهم ذهبوا إلى أن هذه الشهادات وأرباحها جائزة شرعا .

فقد قال فضيلة الشيخ يس سويلم : لقد كونت رأيا في الموضوع ، ملتزما بخطة مجمع البحوث الإسلامية في البحث الفقهي وخلاصته :

(أ) أن المعاملة في شهادات الإستثمار معاملة حديثة لم تكن موجودة عند الفقهاء السابقين .

(ب) أن المعاملة في شهادات الإستثمار يقوم الأفراد فيها بدفع الأموال ، وتقوم الدولة بإستثمارها .

(ج) كل معاملة إستثمارية هذا شأنها يطبق عليها الأصل التشريعي العام وهو : أن الأصل في المنافع الإباحة ، وفي المضار التحريم .

(د) وجه تطبيق الأصل التشريعي السابق على المعاملة في شهادات الإستثمار : أنها معاملة نافعة للأفراد الذين يدفعون الأموال ، ونافعة للدولة - أيضا - التي تقوم بإستثمار هذه الأموال ، وليس فيها ضرر أو إستغلال من أحد الطرفين للآخر .

(هـ) بناء على ذلك تكون المعاملة في شهادات الإستثمار بأنواعها

الثلاثة مباحة شرعا .

وقال فضيلة الشيخ عبد العظيم بركة : إن الشهادة ذات الجوائز " حرف جـ " المال المدفوع فيها قرض ، حيث إنتقل المال المدفوع فيها إلى ملك البنك ، وأنها جائزة شرعا ، بل هي مندوبة ، وأن الجائزة لمن تخرج له القرعة يعتبر أخذها حلالا ، لأنها هبة من البنك أو الدولة ، لصاحب رأس المال ، وقبول الهبة مندوب ، وردّها مكروه .

وأما الشهادات " حرف أ ، ب " فالتعامل فيهما من باب المضاربة الصحيحة لأن العائد في كل منهما مشترك بين صاحب المال والعامل ، والتعامل في هذين النوعين حلال وجائز شرعا ، حيث أن المصالح فيه متحققة ، والمفسدة متوهمة والأحكام لا تبني على الأوهام .

وأن ما إشرطه الفقهاء لصحة المضاربة من أن يكون الجزء المخصص من الربح لكلا الطرفين مشاعا كالنصف أو الثلث — مثلا — كان من أجل ألا يحرم أحد الطرفين من الربح إذا تحدد الجزء الذي يأخذه أحدهما بخمسة أو عشرة — مثلا — فقد لا يربح غيره ، فيحرم الطرف الآخر .

والأمر هنا يختلف عن ذلك ، لأن هذه المشروعات ، مبنية على قواعد إقتصادية مضمونة النتائج . وما يأخذه صاحب المال من الربح بنسبة معينة من رأس المال ، قدر ضئيل بالنسبة لمجموع الربح الذي تدره المشروعات التي إستثمرت فيها هذه الأموال ، فكلا الطرفين إستفاد ، وإنتفى الإستغلال والحرمان .

وقال فضيلة الدكتور محمد سلام مذكور ما خلاصته : إن التعامل في شهادات الإستثمار بأنواعها الثلاثة ، معاملة حديثة ، ولا تخضع لأي نوع من العقود المسماة ، وهي معاملة نافعة للأفراد والمجتمع ، وليس فيها إستغلال من أحد طرفي التعامل للآخر ، والأرباح التي يمنحها البنك ليست من قبيل الربا ، لإنتفاء جانب الاستغلال ، وإنتفاء احتمال الخسارة .

١٢- ومن قبل هؤلاء جميعاً أعلن فضيلة الإمام الأكبر محمود شلتوت - رحمه الله - رأيه فى شأن أرباح صندوق التوفير . فقال فى كتابه "الفتاوى" ص ٣٢٣ - مطبعة الأزهر :

"والذى نراه تطبيقاً للأحكام الشرعية والقواعد الفقهية السليمة أن أرباح صندوق التوفير حلال ، ولا حرمة فيها ، وذلك لأن المال المودع لم يكن ديناً لصاحبه على صندوق التوفير ، ولم يقترضه صندوق التوفير منه ، وإنما تقدم به صاحبه إلى مصلحة البريد من تلقاء نفسه طائعا مختاراً ، ملتتمساً منها أن تقبله منه ، وهو يعرف أن المصلحة تستغل الأموال المودعة لديها فى معاملات تجارية ، يندر فيها - إن لم ينعدم - الكساد أو الخسران " .

ولا شك أن أرباح شهادات الإستثمار ، تطابق من كل الوجوه أرباح صندوق التوفير التى قال فضيلته بأنها حلال ولا حرمة فيها .

١٣ - ومن كل ما سبق يتبين لنا : أن الدافع إلى إنشاء شهادات الإستثمار - كما جاء فى خطاب السيد رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى ، هو حاجة الدولة إلى المال لتمويل خطة التنمية ، ودعم الوعى الإيدخارى ، وأن الدولة هى التى تقوم بدفع الأرباح لأصحاب هذه الشهادات .

كما يتبين لنا من خلال مراجعة آراء لجنة البحوث الفقهية ، أن الذين يرون أن المعاملة فى شهادات الإستثمار غير جائزة شرعاً من أهم حججهم : أن تحديد الربح مقدماً زمناً ومقداراً يجعلها مضاربة فاسدة ، لأنه قد تحدث خسارة للبنك .

وقد أجاب الذين قالوا بأن المعاملة فى شهادات الإستثمار جائزة شرعاً ، وأن أرباحها حلال ، بأن تحديد الربح مقدماً هو لحماية صاحب المال ، ولدفع النزاع بينه وبين البنك ، ولم يرد فى كتاب الله ولا فى سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما يمنع هذا التحديد ، مادام قد تم بالتراضى بين الطرفين .

" إذ المضاريات - كما يقول فضيلة المرحوم الشيخ عبدالوهاب خلاف - تكون حسب إتفاق الشركاء ونحن الآن في زمان ضعفت فيه ذمم الناس ، ولو لم يكن لصاحب المال نصيب معين من الربح لأكله شريكه " .

وفضلا عن كل ذلك فإنه لا يوجد تحديد بالمعنى الدقيق لربح ، بدليل أن نسبة الربح بدأت عند إنشاء هذه الشهادات بقيمة ٤٪ وصارت الآن تزيد على ١٦٪ والبنك ما حدد نسبة الربح مقدما إلا بعد حسابات دقيقة هو المسئول عنها وما أجبره أحد عليها :

وإذا ما حدث له خسارة خارجة عن إرادته فسيتحمل المتعاملون معه نصيبهم من هذه الخسارة ، ما في ذلك شك :

١٤- هذه خلاصة لآراء العلماء في شأن الحكم الشرعي للمعاملة في شأن شهادات الإستثمار وفي شأن الأرباح الناتجة عنها ، ومحاضر جلسات لجنة البحوث الفقهية التي أشرنا إليها موجودة بدار الافتاء لمن يريد الإطلاع عليها .

وقد يسأل سائل فيقول : وما رأى دار الافتاء المصرية في شأن التعامل في شهادات الإستثمار ، وفي شأن أرباحها بعد هذا العرض الطويل ؟

١٥- والجواب : إن دار الافتاء المصرية ، بناء على كل ما سبق من آراء : ترى أن المعاملات في شهادات الإستثمار - وفيما يشبهها كصناديق التوفير - جائزة شرعا ، وأن أرباحها حلال وجائزة شرعا .

إما لأنها مضاربة شرعية - كما قال فضيلة الشيخ عبدالعظيم بركة وغيره . وإما لأنها معاملة حديثة نافعة للأفراد ول الأمة ، وليس فيها إستغلال من أحد طرفي التعامل للآخر - كما قال فضيلة الدكتور محمد سلام مذكور وغيره .

ومن الخير أن يشتري الإنسان هذه الشهادات بنية المساعدة للدولة في تنمية مشروعاتها النافعة لكافة أفراد المجتمع ...

وأن يتقبل ما تمنحه له الدولة من أرباح في نظير ذلك ، على أنها لون من التشجيع له على مساعدته لها فيما يعود عليه وعلى غيره بالفائدة .

وفي الحديث الشريف : " من أسدى إليكم معروفا فكافئوه " .

ولا شك أن من يعين الدولة على تنفيذ المشروعات النافعة الحلال ، يكون قد قدم لها معروفا ، ولا شك - أيضا - أن الدولة مطلوب منها أن تكافئ أبناءها العقلاء الأخيار .

ولعلنا بذلك نخرج من خلافتات المختلفين ، ومن تعسير المعسرين ، " فإن الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى " - كما جاء في الحديث الصحيح.

نص القرار الوزاري (١)

قرار وزاري رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٠
في شأن شهادات الإستثمار التي يصدرها
البنك الأهلي المصري

وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية :
بعد الإطلاع على القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن شهادات
الإستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري .

وبناء على فتوى فضيلة مفتي الديار المصرية بتاريخ ١٩٨٩/٩/٦ ،
وكتابي فضيلته المؤرخين ١٩٨٩/١٢/١٨ ، ١٩٨٩/١٢/٢١ .

وبناء على ما عرضه مجلس إدارة البنك الأهلي المصري بكتبه
المنتهية بالكتاب رقم ١٤٧ بتاريخ ٨ يناير ١٩٩٠ .

وبناء على كتاب السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط
ورئيس مجلس إدارة بنك الإستثمار القومي المؤرخ ١٩٩٠/٢/٧ .

قرار

مادة (١) : يصرح للبنك الأهلي المصري بإصدار شهادات إستثمار
بأنواع ثلاثة :

- شهادة إستثمار ذات عائد مجمع ممنوح (مجموعة أ)
- شهادة إستثمار ذات عائد دوري ممنوح (مجموعة ب)
- شهادة إستثمار ذات جوائز (مجموعة ج)

(١) منشور بكتاب " معاملات البنوك وأحكامها الشرعية - الدكتور محمد سيد
طنطاوي من ص ١٨٥ حتى ص ١٨٨ "

مادة (٢) : تصدر شهادات إستثمار المجموعة (أ) بالفئات الآتية :

٥٠ ، ١٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠٠ ، ٥٠٠٠ جم وتستحق قيمتها بعد عشر سنوات عن إصدار بالفئات المبينة بالجدول المرفقة .

وتصدر شهادات إستثمار المجموعة (ب) بالفئات الآتية :

١٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠٠ ، ٥٠٠٠ جم وتستحق قيمتها بعد عشر سنوات من تاريخ الإصدار بذات قيمة إصدارها وتغل أثناء مدة سريانها عائدا دوريا سنويا ١/٤ ٪ يستحق الدفع للمالك كل سنة أشهر .

ويجوز إصدار شهادات إستثمار بنوعيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة بفئات أعلى وفقا لما يقرره مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى وبمراعاة القوانين والقرارات التى تحكم هذه الأشخاص .

مادة (٣) : يعد تاريخ إصدار شهادات الإستثمار هو أول الشهر الذى دفعت فيه قيمتها للبنك .

مادة (٤) : شهادات الإستثمار إسمية ولا يجوز التصرف فيها بالبيع أو الحوالة أو التنازل أو الرهن أو الخصم أو بأية طريقة أخرى .

على أنه يجوز للمالك لشهادات الإستثمار إسترداد قيمتها بعد مضى ستة أشهر من تاريخ إصدارها وتحسب القيمة الإستردادية لكل نوع حسب الجداول المرفقة .

ويجوز كذلك رهن الشهادة للبنك الأهلى المصرى ضمانا للقروض الممنوح من البنك بالشروط التى يقررها مجلس إدارته ويثبت هذا النص على الشهادة .

مادة (٥) : تصدر شهادات الإستثمار للأشخاص الطبيعيين من المصريين ، ويجوز للأجانب المقيمين فى جمهورية مصر العربية لمدة خمس سنوات ميلادية متصلة أو الحاصلين على تصريح إقامة خاصة طبقا لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن دخول وإقامة الأجانب تملك شهادات الإستثمار المجموعتين " أ " و " ب " وسداد قيمتها والحصول على عائدها وجوائزها وقيمتها الإستردادية بالجنيهات المصرية .

مادة (٦) : يكون للأشخاص الاعتبارية الآتية حق شراء وتملك شهادات الإستثمار :

(أ) المنشآت التى تزاوُل التأمين وإعادة التأمين المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر .

(ب) النقابات العامة واللجان النقابية والروابط والاتحادات .

(ج) الجمعيات التعاونية والخيرية .

(د) الأموال المخصصة لرعاية وتأمين العاملين وأرباب المعاشات .

(هـ) الشركات والمؤسسات والهيئات التى تنظم شراء العاملين فيها للشهادات عن طريق الخصم الشهرى من أجورهم .

(و) الأشخاص الاعتبارية الأخرى التى تصدر بها قرارات من مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى .

وتقدم طلبات شراء شهادات الإستثمار إلى فروع البنك الأهلى المصرى فى الفترة من بداية الشهر وحتى يوم ٢٠ منه . ويتم إيداع قيمة الشهادات المطلوب شراؤها فى أول عمل من الشهر التالى لتقديم طلب الشراء .

وعلى الأشخاص الاعتبارية المشار فى المادة الثانية من هذا القرار أن تقدم موافقة مجلس إدارة بنك الإستثمار القومى مع طلبات الشراء .

مادة (٧) : تعد حصيلة شهادات الإستثمار الصادرة من البنك الأهلي المصرى مالا مخصصا لتمويل مشروعات خطة التنمية كما يجرى الصرف منه على خدمة الشهادات وإستهلاكها ويمسك البنك عن هذا المال حسابا خاصا وتؤدى الحصيلة لبنك الإستثمار القومى بالشروط والأوضاع التى يتم الإتفاق عليها بين بنك الإستثمار القومى والبنك الأهلي المصرى .

مادة (٨) : يلغى القرار الوزارى رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٥ والقرارات المعدلة له كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة (٩) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية
د . يسرى على مصطفى

(١٣) سندات التنمية الدولارية (١) المبدأ

التعامل فى سندات التنمية الدولارية حلال ، والأرباح التى تأتى عن طريقها حلال ، وليس فيها شبهة الربا .

نص الفتوى

وردت إلى دار الإفتاء أسئلة متعددة عن الحكم الشرعى لسندات التنمية الدولارية ، وهى التعامل فيها ، والأرباح التى تأتى عن طريقها حلال أو حرام ؟

(١) هذه الفتوى وردت بكتاب " معاملات البنوك وأحكامها الشرعية - الدكتور محمد سيد طنطاوى من ص ٢٠٩ إلى ص ٢١٢ .

وقد طلبت من السادة المسؤولين عن إصدار هذه السندات ، وعن استثمارها ، إعطائي صورة واضحة عنها ، حتى يمكن الحكم فيها ، إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره ...

فكان جواب سيادتهم كما يلي :

١- لما كانت الدولة في حاجة شديدة - تصل إلى حد الضرورة - للعملات الأجنبية ، لإنشاء وتنمية مشروعاتها الإنتاجية ، التي لا غنى عنها ، فقد صدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٦ ، بشأن تكليف البنك المركزي المصري ، بإصدار سندات التنمية الوطنية ، بالدولار الأمريكي ، لحساب " بنك الاستثمار القومي " .

٢- والهدف من إصدار هذه السندات ، تجميع ما يمكن تجميعه من الدولارات الأمريكية ، من جميع أفراد الشعب ، وخاصة العاملين في الخارج من المصريين وغيرهم ، للمساهمة في تمويل المشروعات الإنتاجية ، والتصديرية ، التي تساعد على تنمية المجتمع إقتصاديا ، وإجتماعيا ، كما تساعد على توفير فرص العمل لمن لا عمل لهم ، وعلى زيادة الدخل القومي ، ورفع مستوى المعيشة للأفراد والجماعات ..

وفي الوقت نفسه فإن هذه المشروعات الإنتاجية ، التي تقام من حصيلة هذه السندات تدر أرباحا وفيرة .

٣- ومن أمثلة المشروعات التي استثمرت فيها حصيلة هذه السندات :

- (أ) شركة الحديد والصلب المصرية .
- (ب) شركة الدلتا للصلب .
- (ج) شركة الكابلات الكهربائية .
- (د) شركة وسائل النقل الخفيف .
- (هـ) مشروع المستحضرات الحيوية واللقاحات .

وغير ذلك من المشروعات النافعة التي أحلها الله - تعالى ..

٤- يقوم البنك المركزى المصرى بإصدار هذه الشهادات شهريا ،
لحساب بنك الإستثمار القومى ، فيتقدم لشرائها من يتقدم ، بقصد إستثمار
أمواله فيها ، والحصول من وراء ذلك على العائد الذى يتم الإتفاق عليه ،
بين المشتري وبنك الإستثمار القومى وطريقته كالاتى :

تحتسب الأرباح للمشتريين لهذه السندات ، على حسب الفائدة السائدة فى
سوق " لندن " العالمى ، لليوم الأول من الشهر التالى للشهر الذى يتم فيه
شراء هذه السندات ، مع زيادة $\frac{1}{2}\%$ " نصف فى المائة " عن سعر الفائدة
العالمى لهذا اليوم ، تشجيعا من الدولة لأبنائها ولغيرهم ، على مساعدتها فى
الحصول على العملات الأجنبية ، التى هى فى أشد الحاجة إليها .

ويتقاضى المشتري لهذه السندات أرباحه كاملة بعد ستة شهور ، من
اليوم الذى تحدد فيه هذه الأرباح ..

وهو اليوم الأول من الشهر التالى للشهر الذى تم فيه الإكتتاب فى هذه
السندات .

٥- فمثلا : إذا اشترى شخص سندات التتمية الدولارية فى شهر
سبتمبر لسنة ١٩٩٠ ، استحق الربح الذى يساوى سعر الفائدة العالمى ، لأول
يوم من شهر أكتوبر لسنة ١٩٩٠ ، وهو تاريخ إصدار هذه السندات ، مضافا
إليه $\frac{1}{2}\%$ " نصف فى المائة " على سبيل التشجيع .

فإن كان سعر الفائدة العالمى أول يوم من أكتوبر سنة ١٩٩٠ هو 10%
- مثلا - أضيف إلى ذلك $\frac{1}{2}\%$ فأصبح $10\frac{1}{2}\%$.

ويصرف هذا الربح بعد ستة شهور ، أى فى أول يوم فى شهر أبريل
سنة ١٩٩١ .

٦- ويلاحظ أن سعر الفائدة في سوق لندن العالمي ، قابل للتغيير من يوم إلى يوم ، على حسب الظروف الإقتصادية العالمية .

هذا هو الرد الذي جاءني من لجنة السندات الدولية ، المشكلة بقرار من السيد نائب رئيس الوزراء ، والتي يرأسها السيد الدكتور حسن عباس زكى - رئيس اللجنة الإستشارية للسندات الدولية .

ومن هذا الرد يتبين لنا ما يأتى :

أولا : أن المقتضى لإصدار هذه السندات ، هو حاجة الدولة التى تصل إلى حد الضرورة ، للعملات الأجنبية - كما جاء فى البند ن الرد المذكور .

ثانيا : أن الدولة هى التى كلفت البنك المركزى ، بإصدار هذه السندات ، لحساب " بنك الإستثمار القومى " ، لغرض إنشاء وتنمية مشروعاتها الإنتاجية التى لا غنى عنها .

ثالثا : أن الأهداف التى من أجلها أصدرت الدولة هذه السندات من أهمها ما يأتى :

(أ) تجميع مدخرات المصريين وغيرهم ، من العملات الأجنبية ، التى تحتاج إليها الدولة إحتياجا يصل إلى حد الضرورة .

(ب) توفير فرص العمل لمن لا عمل لهم ، ومحاولة القضاء على البطالة التى تمثل مشكلة خانقة فى المجتمع .

(ج) رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ، عن طريق إنشاء المشروعات الإنتاجية أو المشاركة فيها .

رابعاً : أن ما يقدمه " بنك الإستثمار القومي " لأصحاب هذه السندات من أرباح ، هو جزء من أرباحه التي تحقق عن طريق المشروعات الإنتاجية التي يقيمها أو يشارك فيها ، من حصيلة هذه السندات .

خامساً : أن تحديد هذه الفوائد يتم بالتراضي المشروع الذي لا يحل حراماً ولا يرحم حلالاً ، بين بنك الإستثمار القومي . وبين أصحاب هذه السندات ، الذين يتقدمون لشرائها باختيارهم التام .

سادساً : أن المشتريين لهذه السندات ، لم يدفعوا أموالهم فيها للبنك ، بقصد الإقراض أو الإيداع ، وإنما بقصد توكيله عنهم في استثمارها لهم ، مع رضاهم التام بما حدده البنك لهم من عوائد .

وتأسيساً على كل ذلك ، يكون التعامل في " سندات التنمية الدولارية " حلالاً ، والأرباح التي تأتي عن طريقها حلال ، وليس فيها شبهة الربا الذي حرّمته شريعة الإسلام تحريماً قاطعاً .

الفصل الثاني

القروض بفوائد

(١٤) القرض بفائدة حرام شرعا

المبادئ

١. — الربا بقسميه : ربا النسبيّة و ربا الزيادة محرم شرعا بنص القرآن والسنة وبإجماع المسلمين .

٢ — الاقتراض من المؤسسات التي تملكها الدولة والاستدانة من البنوك مقابل فائدة محددة مقدما ٣٪ يعتبر قرضا بفائدة . وكل قرض بفائدة محددة مقدما حرام . ويدخل في ربا الزيادة .

٣ — الاقتراض بالفائدة لتشييد بناء لاستغلاله بالتأجير أو التمليك للغير كسب مشوب بالربا الذي يحرم على المسلم التعامل به .

سبئل :

بالطلب المقيد برقم ٦٤ سنة ١٩٨٠ المتضمن ما يلي : أن الدولة اعتمدت مبلغ مائتين وخمسين مليونا من الجنيحات لأعمال الاسكان والبناء بواقع ٣٪ براحة ثلاث سنوات وتحصل المبلغ على ثلاثين عاما . ويقول المسائل . هل يمكن أن أقترض مبلغا من هذا المال لإقامة مسكن على قطعة أرض أملكها لينتفع بها مسلم ليس له مسكن في شقة من هذه العمارة على أن يسدد هذا المال بالشروط والضمانات التي تراها الدولة ؟

(١٢) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق — س ١١٣ —
٣٥٢ — ٩ ربيع الآخر ١٤٠٠ هـ — ٢٥ فبراير ١٩٨٠ م .
— الفتاوى الإسلامية — المجلد العاشر — الفتوى رقم ١٣٠١ — ص ٢٥٦١

أجـاب :

يقول الله تعالى في سورة آل عمران في الآية رقم ١٣٠ (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة) • ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما روى عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح • مثلا بمثل يدا بيد • فمن زاد أو استزاد فقد أربى • الآخذ والمعطى فيه سواء) رواه أحمد والبخارى وأجمع المسلمون على تحريم الربا • ويظهر من هذا ان الربا بقسميه ربا التسيئة ، و ربا الزيادة محرم شرعا بنص القرآن والسنة وباجماع المسلمين ، ولما كان الاقتراض من المؤسسات التي تملكها الدولة والاستدانة من البنوك مقابل فائدة محددة مقدما مثل ٣٪ يعتبر قرضا بفائدة وكل قرض بفائدة محددة مقدما حرام • ومن ثم تدخل الفوائد المحددة مقدما في ربا الزيادة المحرم شرعا بمقتضى النصوص الشرعية •

لما كان ذلك : فان اقتراض السائل من الاموال المذكورة في السؤال بالفائدة المحددة ٣٪ يكون محرما شرعا ، لأنه تعامل بالربا دون ضرورة أو حاجة ذاتية للسائل ، لان الظاهر من سؤاله أنه يريد الاقتراض بالفائدة لتشييد بناء لاستغلاله بالتأجير أو التمليك للغير فيكون كسبه على هذا الوجه مشوبا بالربا الذي يحرم على المسلم التعامل به ويجب عليه أن يتحرى الكسب الحلال ويبتعد عن كل ما فيه شبهة الحرام امتثالا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (دع ما يريبك الي ما لا يريبك) ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال • والله سبحانه وتعالى أعلم •

(١٥) ربا النسيئة

المبادئ

- ١ - فقهاء الشريعة الاسلامية عرفوا البيع بأنه مبادلة المال بالمال تمليكا وتملكا على اختلاف بينهم في التعبير عن هذا المعنى .
- ٢ - اقتران عقد البيع بالشرط الفاسد مفسد للعقد .
- ٣ - اشتراط هيئة الاوقاف المصرية في عقد التمليك وملحقاته دفع المشتري للوحدة السكنية ٥٪ من جملة الثمن المؤجل كريع نظير باقى الوحدة التى لم يدفع ثمنها . هو عقد آخر على المشتري يدخل فى نطاق الشرط الفاسد ، وهو من ربا النسيئة .

مسئل :

نشرت جريدة الاهرام فى عددها يوم الجمعة الموافق ٢١ ربيع الاول سنة ١٤٠٠ هـ ٨ فبراير سنة ١٩٨٠ المقيد برقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن ما تتقاضاه هيئة الاوقاف المصرية من المتعاملين معها فى تملك العقارات وأطلقت عليه « اسم فائض الريع » اذ قالت رسالة المواطن / ع - ع - م ان الهيئة تأخذ فائدة سنويا فوق الثمن المتعاقد عليه مقدارها ٥٪ على باقى ثمن الشقق التى تعرضها للتمليك . بينما أجاب السيد الاستاذ رئيس مجلس ادارة الهيئة - كما هو منشور فى ذات هذا العدد - بأن هذا فائض ريع وليس تحصيل فوائد ، ذلك لان مشتري الشقة بالتقسيط يدفع مقدما ٢٥٪ من ثمنها ويسدد الباقي على ٤٠ سنة وبذلك يكون له منطقيا ٢٥٪ من الملكية وللهيئة الباقي ٧٥٪ حتى تمام السداد ، وخلال فترة التأجيل ينتفع المشتري بكامل الشقة رغم أنه لم يملك سوى ٢٥٪ فقط ، ولا تنتفع هيئة الاوقاف بشيء ولها ٧٥٪ من الملكية .

(١٣) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ٢٧٣
٣٠ ربيع الاول ١٤٠٠ هـ - ١٧ مارس ١٩٨٠ م .
- الفتاوى الاسلامية - المجلد التاسع - الفتوى رقم ١٢٤٩ - ص ٣٣١٤

ومن هنا ومحافظة على استثمار أموال الاوقاف لجأت الهيئة الى حساب دخل الشقة لو كانت مؤجرة طوال مدة الإيجل ٤٠ عاما مثلا . ثم خصمت من جملة الدخل ٢٥٪ ويكون للهيئة الباقي ، وكان هذا الحساب على أساس ١٠٪ من التكلفة فوصلت حصة الهيئة الى ٢٥ ألفا من الجنيحات عن الشقة المكونة من حجرتين وصالة وفقا لقانون الايجارات ، ولكن الهيئة لم تجر المحاسبة على هذا واكتفت بحساب ٥٪ فقط كفاخص ريع .

كما اطلعنا بعدد الاهرام الصادر يوم الجمعة ١٣ ربيع الآخر ١٤٠٠ هـ الموافق ٢٩ فبراير ١٩٨٠ على كلمة السيد المستشار فتحى لاشين المفتش القضائى الاول بوزارة العدل تعليقا على ما سبق من أقوال السيد الاستاذ رئيس مجلس ادارة الهيئة ، حيث جاء بها أن عقد البيع ورد على كامل الوحدة السكنية موضوع العقد ، وأن الرابطة تبعا لهذا بين بائع وبين مشتري وأن هذا استمرار في التعامل الربوى مع رفع شعار تطبيق الشريعة الاسلامية في المجال الاقتصادي . هذا : وقد ورد الى دار الافتاء من السيد المستشار فتحى لاشين نسخة من نص كلمته الى الاهرام . وبناء على طلب دار الافتاء ورد من هيئة الاوقاف المصرية صورة طبق أصلها من عقد التمليك الذى تبرمه الهيئة مع المشترين لوحداتهما السكنية ، وأحد عشر كشفا ببيان الاقساط والريع المستحق سنويا والتي يقتضى سدادها طبقا لنوع الشقة وحجراتها وذلك مع كتابيها رقم ١٦٢٠ فى ١٠/٣/١٩٨٠ ورقم ١٦٨٦ فى ١٢/٣/١٩٨٠ .

أجواب :

أنه لما كان ما نشرته الاهرام وما جاء بالاوراق الواردة من هيئة الاوقاف المصرية وبأوراق السيد المستشار فتحى لاشين يفيد أن المشتري لوحدة سكنية من هيئة الاوقاف يمتلك مبانيها فقط بمجرد التوقيع على العقد ، وأن هناك جداول ملحقه بالعقد ، ومعتبرة جزءا لا يتجزأ منه وتجرى المحاسبة طبقا لها . وقد جاء بهذه الجداول بيان الاقساط بدون ريع ، وبيان الريع المستحق بواقع ٥٪ وجملتها ، وبيانات أخرى مفصلة تبعا لعدد حجرات الوحدة .

ولما كان العين من صورة العقد الواردة من هيئة الاوقاف أنه عقد بيع بالشروط المبينة في مواده وبالجداول الملحقة به ، ومن هذه الشروط استحقاق الهيئة لنسبة ٥٪ من جملة المبلغ المؤجل من ثمن الوحدة السكنية موضوع التعاقد •

وبما أن البيع قد عرفه فقهاء الشريعة الاسلامية : بأنه مبادلة المال بالمال تمليكا وتملكا على اختلاف بينهم في التعبير عن هذا المعنى ، وهو مشروع بنصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة وباجماع المسلمين •

وقد اتفق الفقهاء جميعا على أن اقتران عقد البيع بالشرط الفاسد مفسد للعقد ، وتكاد عباراتهم تتفق على أن الشرط الفاسد هو ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه أو يضر بالعقد ، وأن من قبيل الشروط الفاسدة أن يشترط أحد المتعاقدين على صاحبه عقدا آخر ، ومن أمثلتهم للشرط الفاسد إذ قال البائع للمشتري : بعثك هذه الدار وأجرتها شهرا لم يصح لأن المشتري ملك منافع الدار بعقد البيع ، فإذا أجره اياها فقد شرط أن يكون له بدل في مقابلة ما ملكه المشتري فلم يصح • ولما كان اشتراط هيئة الاوقاف المصرية في عقد التملك وملحقاته أن يدفع مشتري الوحدة السكنية ٥٪ من جملة الثمن المؤجل ، وفسر هذا السيد الاستاذ رئيس مجلس ادارتها بأن هذا ربيع مستحق نظير ايجار باقى الوحدة التى لم يدفع ثمنها ، فيكون هذا الشرط بهذا المعنى عقدا آخر على المشتري يدخل في نطاق الشرط الفاسد بالمعيار ، بل وبالمثال السابق الذى نص الفقهاء على عدم صحته •

وعلى ذلك يكون واقع الامر على ما تفيده نصوص العقد وملحقاته أن نسبة الخمسة في المائة جاءت فائدة مقررة على المبلغ المؤجل من ثمن الوحدة السكنية المباعة ، لأن البيع قد تم بالعقد وتسلم المشتري البيع برضا البائع ، فله الانتفاع به جميعه شرعا بدون مقابل غير الثمن المسمى بالعقد ، ولأخذ نسبة ٥٪ على المؤجل من الثمن يكون في نظير التأجيل ،

وهذا هو ربا النسيئة الذي حرمه الله تعالى في القرآن الكريم وعلى لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم . من هذا قول الله سبحانه في سورة البقرة في الآية رقم ٢٧٥ (. . . ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا) .

لما كان ذلك : وكانت تلك النسبة ٥٪ أما في مقابلة تأجيل الدين وأما في مقابلة تأجيل باقى العين كما جاء بتفسير رئيس مجلس الإدارة لهذا الشرط « وان كان هذا التفسير لا تدل عليه بنود العقد ولا ملحقاته التى تقررت بها هذه النسبة » فتخلص تلك النسبة اما ربا نسيئة لا محالة لا يخرجها أى اسم أو وصف يطلق عليها عن هذه الحقيقة ، أو عقد اجارة غاسبد لا تستحق به الاجرة ، لانه ورد على ما ملكه المشتري بعقد البيع مع تأجيل بعض الثمن ، وفي كل حال لا تقع هذه النسبة ٥٪ فى نطاق نص مبيح شرعا لاشتراطها ، بل وقعت فى نطاق المحرمات على الوجه المبين . هذا : ومما ينبغى تبيانه للناس أن الاصل فى البيع أن يكون بثمن حال ، ويجوز أن يكون بثمن مؤجل كالا أو بعضا الى أجل معلوم حتى لا يؤدى تجهيل الاجل الى النزاع ، والزيادة فى الثمن عند البيع مؤجلا اختلف الفقهاء فى حلها والجمهور على صحة البيع من تأجيل الثمن والزيادة فيه عن الثمن الحال .

كما أن من صور البيع التى أجاز شرعا بيع المرابحة . وصورته أن يبيع الشئ بربح . فيقول : ثمن هذا المبيع مائة جنيه وأبيعته بمائة وعشرين جنيها مثلا ، وهذا جائز لا خلاف فى صحته شرعا .

لما كان ذلك : فان لهيئة الاوقاف المصرية أن تسير فى هذه العقود على هذا الوجه امثالا لقوله سبحانه : (. . . وأحل الله البيع وحرم الربا) فتتخير فوق التكاليف الفعلية للمباني الربح المناسب ، ثم تباع الوحدة بثمن محدد لا يتقاضى أكثر منه بهذا الوصف « غائض الربح أو اجارة باقى الوحدة السكنية لمشتريها » حيث دخل فى نطاق الربويات المحرمات

شرعا • ولقد حذرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه من استحلال المحرمات بتسميتها بغير اسمها فقال : « ليشربن أناس من أمتي الخمر ويسمونها بغير اسمها » وفي رواية « لتستحلن طائفة من أمتي الخمر باسم يسمونها إياه » • وهذا هو الواقع الآن مع الخمر ومع الربا وغيرهما من المحرمات ليسميها المسلمون بغير اسمها ويستحلونها •

وبعد :

فان الله سبحانه وتعالى قد توعذ المتعاملين في الربا بما لم يتوعذ به في غير هذه الكبيرة فقال سبحانه في سورة البقرة في الآيتين ٢٧٨ ، ٢٧٩ « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين • فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون » • نقل القرطبي في تفسير هذه الآية أن الامام مالكا قال : انى تصفحت كتاب الله وسنة نبيه فلم أر شيئا أشر من الربا ، لان الله أذن فيه بالحرب •

هذا : وقد روى الشيخان عن النعمان بن بشير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لغرضه ودينه » • والله سبحانه وتعالى أعلم •

الموضوع

(١٦) الفوائد وتعليق الصور في المنازل

المبادئ

١ — الفوائد هي من قبيل الربا المحرم شرعا لا يباح الانتفاع بها •

(١٤) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق — س ١١٥ — م ٤٥ — ص ٧٨ — ٢٥ رمضان ١٤٠٠ هـ — ٦ أغسطس ١٩٨٠ م •

— الفتاوى الإسلامية — المجلد العاشر — الفتوى رقم ١٣٠٣ — ص ٣٥٦٥

٢ - طريق التخلص من الكسب المحرم هو التصدق به على الفقراء أو أى جهة خيرية .

٣ - تعليق الصور فى المنازل لا بأس به متى خلت عن مظنة التعظيم والعبادة أو التحريض على الفسق والفجور وارتكاب المحرمات .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٣٣٤ لسنة ١٩٧٩ المتضمن :

أولا : كان للسائلة مبلغ من المال وضعت فى البنك بفائدة وقد صرفت قيمة هذه الفائدة وهى معها ، وتطلب الافادة عن كيفية التصرف فيها بعد أن عرفت أنها تعتبر ربا محرما .

ثانيا : تطلب الافادة عن الصور التى تعلق بحوائط المنازل بقصد الزينة . هل هى حلال أم حرام ؟ وهل تمنع دخول الملائكة المنازل ؟ وبيان الحكم الشرعى فى ذلك .

أجاب :

عن السؤال الاول : يقول الله تعالى فى كتابه الكريم (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم (الآيتان ٢٧٥ ، ٢٧٦ من سورة البقرة . ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما روى عن أبى سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء) رواد أحمد والبخارى . ويظهر من هذا أن

الربا بقسميه : ربا النسيئة و ربا الزيادة محرم شرعا بهذه النصوص من القرآن والسنة وياجماع المسلمين .

لما كان ذلك فلا يباح للسائلة الانتفاع بهذه الفائدة ، لأنها من قبيل ربا الزيادة المحرم شرعا . وطريق التخلص من الكسب المحرم هو التصديق به على الفقراء أو أي جهة خيرية ، وعلى كل مسلم ومسلمة ان يتحبرى المكسب الحلال ويبتعد عن كل ما فيه شبهة الحرام ، امتثالا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) .

عن السؤال الثاني : اختلف الفقهاء في حكم الرسم الضوئي بين التحريم والكراهه ، والذي تدل عليه الاحاديث النبوية الشريفة التي رواها البخاري وغيره من أصحاب السنن وترددت في كتب الفقه ، أن التصوير الضوئي للإنسان والحيوان المعروف الآن والرسم كذلك لا بأس به ، إذا خلت الصور والرسوم من مظاهر التعظيم ومظنة التكريم والعبادة وخلت كذلك عن دوافع تحريك غريزة الجنس وإشاعة الفحشاء والتحريض على ارتكاب المحرمات ، ومن هذا يعلم أن تعليق الصور في المنازل لا بأس به متى خلت عن مظنة التعظيم والعبادة ، ولم تكن من الصور أو الرسوم التي تعرض على الفسق والفجور وارتكاب المحرمات ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٧) حكم تفاوت وزن الدينارين والدراهم في ربوية التعامل بها

المبادئ

١ - التعامل بدنانير الروم ودراهم الفرس متعارف عليه عند العرب قبل الاسلام .

(١٥١) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - نس ١١٣ - م ٢٢٥ - ص ٢٠٨ - ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٩٩ هـ - ٢٢ مايو ١٩٧٩ م .
- الفتاوى الاسلامية - المجلد العاشر - الفتوى رقم ١٢٩٧ - ص ٣٥٥٢

- ٢ - أقر الرسول صلى الله عليه وسلم أهل مكة على هذا التعامل .
- ٣ - استقر تعامل المسلمين بالذهب والفضة بشرط المثلية ، وتكون الزيادة بها ربا وذلك منذ صدور الاسلام .
- ٤ - عند مبادلة الذهب بالذهب والفضة بالفضة يتحتم التساوى فى الوزن دون العدد لعللة الثمنية .

سئل :

بالطلب المقدم من الأستاذ الدكتور - مدير البحوث والدراسات دائرة الشؤون القانونية بالامانة العامة للأمم المتحدة المقيد برقم ١٨ سنة ١٩٧٩ المتضمن الاستفسار عن مدى تأثير تفاوت وزن الدينار والدرهم فى العصور الاسلامية المتفاوتة فى ربوية التعامل بها فروضا كانت أم آثمان مبيعات أم غير ذلك ، فاذا اقتضى عمرو ١٠٠٠ دينار مثلا من زيد فقد يقابلها فى زمن الوفاء بها عند حلول الأجل المتفق عليه ١١٠٠ دينار ، بافتراض أن الدينار المقترضة كان الواحد فيها يزن مثقالا كاملا ، حالة أنه عند الوفاء كانت الدينار المتداولة تنقص عن وزن المتقال : والسؤال هو : هل المائة دينار التى تقاضاها زيد الدائن فى المثال السابق تعتبر من قبيل الربا المحرم أم لا ؟ وإذا كان الجواب بالاجاب فكيف أقر الفقهاء أسلوب حساب الدين بالوزن لا بالعدد ، ولم ينكره أحد منهم وجرى به عرف الأمة عالمها وعاميتها بلا خلاف طوال قرون عديدة .

أجاب :

ان الدينار والدرهم الاسلاميين قد اختلف العلماء فى تحديد قدرهما وقد تعرض لبحث تطورهما من العلماء والأقدمين أبو عبيد فى كتابه الأموال ، والبلاذرى فى كتابه فتوح البلدان ، والخطابى فى مغالم السنن ، والماوردى فى الأحكام السلطانية ، والنووى فى المجموع شرح المذهب فى كتاب البيوع ، والمقريزى فى كتاب النقود القديمة الاسلامية : ثم على باشا

مبارك في الجزء ٢ من كتاب الخطط التوفيقية والدكتور عبد الرحمن فهمي
 في كتابه صنع السكة في الاسلام ودائرة المعارف الاسلامية المترجمة ج ٩
 في مادتي درهم ودينار ، ورساله تحرير الدرهم والمثقال للآب أنستاس
 الكرملى وغير هذا من كتب الفقه والتاريخ . وقد تعارف العرب قبل
 الاسلام . التعامل بالدينار حيث كانت ترد اليهم من بلاد الروم وبالدرهم
 انتهى ترد كذلك من بلاد الفرس ، وكانت الدراهم الواردة تختلف حجماً
 ووزناً ، وكان أهل مكة يتعاملون فيها وزناً لا عدداً كأنها سبائك غير
 مضروبة ، وقد أقر الرسول صلى الله عليه وسلم أهل مكة على هذا التعامل
 وقال (الميزان ميزان أهل مكة والمكيال مكيال أهل المدينة) نظراً لأن
 هؤلاء كانوا أهل زراعة وأولئك كانوا تجاراً ، وقد استقر تعامل المسلمين
 بالذهب والفضة باعتبارهما ثمناً للتبادل كغيرهم من الأمم ، ووضع الرسول
 صلى الله عليه وسلم في حديث مشهور قاعدة هامة هي التماثل في التعامل
 بهذين المعدنين وغيرهما من الأصناف الستة — ونص على أن الزيادة ربا —
 غنى لفظ الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن طريق عبادة بن
 الصامت رضى الله عنه (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن
 بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والتمر بالتمر والبر بالبر والشعير
 بالشعير والملح بالملح الا سواء بسواء عينا يعين فمن زاد أو استزاد
 فقد أربى) . وقد اتفق الفقهاء على أن العبرة بالتساوى والمماثلة في حال
 تبادل هذه الأنواع بمثلها من جنسها وزناً أو كيلاً — وقال فقهاء الحنفية
 والحنابلة ان المعيار الشرعى الموجب للمماثلة هو القدر والجنس وان
 اختلف فقهاء المذهبين في القدر الذى يتحصر فيه عن الربا . وقال فقهاء
 الشافعية ان الذهب والفضة يحرم فيهما الربا لعله واحدة هي : أنها من
 جنس الأثمان — ومن أجل هذا حرموا الزيادة في الوزن كذلك فيهما
 دون غيرهما من الموزونات ، وفقهاء المالكية قالوا : ان علة تحريم
 الزيادة في الذهب والفضة النقدية ، فأوجبوا التساوى في القدر حين اتحاد
 الجنس كذلك ، ويستفاد من هذا العرض الموجز لأقوال فقهاء المذاهب
 الأربعة أنه عند مبادلة الذهب بالذهب والفضة بالفضة يتحتم التساوى
 في القدر أى الوزن دون نظر الى عدد الوزن لعله الثمنية أى أن هذين

المعدنين قد وضعنا لقياس قيمة الاموال ، وقرتيا على هذا ففى واقعة السؤال اذا اقترض عمرو ١٠٠٠ دينار من زيد وعند الوفاء فى الأجل المضروب بينهما كان سداد القرض بعدد ١١٠٠ دينار فان هذا العدد مساو وزنا للعدد الأول ١٠٠٠ دينار فى هذا التعامل وصار أسلوب حساب الديون وسدادها بالوزن لا بالعدد ، وعلى ذلك فان المائة دينار التى تقاضاها الدائن فى المثال لا تعتبر ربا اذ ليست زائدة عن وزن الدين الذى اقترضه المدين ، فهو وإن كان قد قبض ١٠٠٠ دينار عدا لكنها مفترضة الوزن المنضبط . وعلى المدين أن يوفى الدين الذى قبضه وزنا لا عدا . لأن المعيار الشرعى على حد تعبير الفقهاء — هو اتحاد القدر والجنس فمن زاد أو استزاد فقد أربى — وفى المثال لا زيادة فى القدر وزنا والجنس متحد لأن البديلين من الذهب ، أما اذا اقترضنا أن الـ ١١٠٠ دينار تزيد وزنا عن ١٠٠٠ دينار فان الزيادة أنئذ تكون ربا .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

الفصل الثالث

من أحكام البيع

الموضوع

(١٨) البيع بثمن مؤجل الذي يعقبه شراء البائع المبيع نقدا بسعر الحاضر (١)

المبادئ

١ - شراء الشخص ما باعه بنفسه أو بوكيله ممن اشتراه بثمن مؤجل من ثمن البيع قبل دفع كل الثمن الأول فاسد شرعا ، وإن رخص البائع للربا .

٢ - لا يجوز بيع المنقول قبل قبضه سواء بيع لمن باعه أولا أو لغيره . أما إذا قبضه المشتري من البائع فلا يجوز بيعه له ثانية إلا بالثمن الذي اشتراه به أو أكثر منه ، ولا يجوز بيعه بالاقبل منه لأنه ربا .

٣ - أجاز المالكية تصرف المشتري في المبيع قبل قبضه بالبيع سواء :
أكان المبيع عينا ثابتة أو منقولة أو طعاما يبيع جزاها . فإن كان الطعام دكيا
أو موزونا أو معدودا واشتراه كذلك فلا يصح تصرفه فيه قبل قبضه .

سئل : من السيد / . . .

قال : انه تاجر أسمدة كيماوية يبيع الكيماوى لمدة سنة تقريبا ذاتها . فأكثر بثمن أكثر من ثمنه الحال - فإذا اشترى منه مشتري الى أجل بثمن المؤجل وكتب الكمبيالة ، وقبل أن يخرج من محله اشترى منه ما باعه بال نقد بالسعر الحاضر ، فهل في هذا التصرف حرمة ؟

(١) المفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - س ٧٤ - م ٥٨٦ - ص ٢٨٦ -

٢ رجب ١٣٧٥ هـ - ٤ فبراير ١٩٥٦ م .

- الفتاوى الإسلامية - المجلد السادس - الفتوى رقم ٩٧٨ - ص ٢٢٢٧

أجاب :

ان المنصوص عليه في مذهب الحنفية كما جاء في التتوير وشمارحه الدر المختار أن شراء ما باع بنفسه أو بوكيله من الذي اشتراه بالأقل من قدر الثمن الأول قبل نقد كل الثمن الأول فاسد شرعا . صورته باع شيئا بعشرة قروش ولم يقبض الثمن ثم اشتراه بخمسة لم يجز وان رخص السعر للربا . وجاء في حاشية رد المختار تعليقا على ذلك قوله أي لو باع شيئا وقبضه المشتري ولم يقبض البائع الثمن فاشتراه بأقل من الثمن الأول لا يجوز . زيلعي . أي سواء كان الثمن الأول حالا أو مؤجلا هداية وقيد بقوله وقبضه لأن بيع المنقول قبل قبضه لا يجوز ولو من بائعه وعلى عدم الجواز بقوله لأن الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل قبضه فاذا عاد اليه عين ماله بالصفة التي خرج عن ملكه وصار بعض الثمن قصاصا ببعض بقي له عليه فضل بلا عوض فكان ذلك ربح ما لم يضمن وهو حرام بالنص . زيلعي . وجاء فيه بعد ذلك في (فصل في التصرف في المبيع والثمن قبل القبض) قوله ولا يصح بيع المنقول قبل قبضه ولو من بائعه وقوله بعد ذلك ولو باعه منه (أي من بائعه) قبله (أي قبل القبض) لم يصح هذا البيع ولم ينتقض البيع الأول لأنه يلزم عليه تمليك المبيع قبل قبضه وهو لا يصح . مما سبق من النصوص يظهر أن الحنفية ذهبوا الى أنه لا يجوز بيع الأعيان المنقولة قبل قبضها سواء بيعت لمن اشترى منه أو لغيره ، أما اذا كان مشتريها قد قبضها من البائع فانه لا يجوز له أن يبيعها له ثانية الا بالثمن الذي اشتراها به أو أكثر منه ولا يصح بيعها اليه بأقل من الثمن الذي اشتراها به لأن ذلك ربا . وذهب الشافعية الى أنه لا يصح للمشتري أن يتصرف في المبيع قبل قبضه ولو قبض البائع الثمن وأذن في قبض المبيع ، لأن بيعه اياه قبل القبض يقع باطلا حتى ولو كان ممن اشتراه منه لضعف الملك قبل القبض ، فلا يصح التصرف في المبيع بالمبيع قبل القبض الا في ثلاث صور :

- ١ - أن يبيعه لمن اشتراه منه بنفس الثمن الذي اشتراه به .
- ٢ - أن يتلف المبيع عند البائع ، فان للمشتري أن يبيعه له بمثله .

٣ — أن يشتري شيئاً لم يقبضه وثمانه دين في ذمة البائع ، فإنه يصح له أن يبيعه لمن اشتراه منه بنفس الثمن في ذمة البائع الأول — أو يشتري شيئاً لم يقبضه ويدفع الثمن فإنه يصح له أن يبيعه من باعته بنفس الثمن في ذمته ، لأن البيع في هذه الصور ليس بيعاً حقيقة إنما هو إقالة يلمظ البيع أي نقض للبيع الأول . وذهب الحنابلة إلى أن التصرف في المبيع المنقول مكيلاً كان أو موزوناً أو معدوداً بالبيع قبل قبضه لا يصح ، وإذا باع المرء سلعة بثمن مؤجل أو حال ولم يقبضه فإنه يحرم على البائع أن يشتريها من الذي باعها إليه ، فإن فعل وقنع بيع المشتري لها ممن باعها إليه باطلاً إذا اشتراها الأول ثانيه بنفسه أو بوكيله وبثمن أقل من الثمن الأول ومن جنسه . وذهب المالكية إلى أنه يصح للمشتري أن ينصرف في المبيع قبل قبضه بالبيع سواء كان المبيع أعياناً ثابتة كالأرض والنخيل أو منقولة ، ويستثنى من ذلك الطعام كالقمح والفاكهة فإنه لا يصح بيعه قبل قبضه إذا كان قد اشتراه مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً ، لورود النهي في الحديث عن بيع الطعام قبل أن يكاله أما إذا كان قد اشتراه جزافاً فإنه يصح له أن يبيعه قبل قبضه ، لأنه بمجرد العقد يكون في ضمان المشتري فهو في حكم المقبوض . مما سبق يتبين أن الأئمة الثلاثة عدا مالكا ذهبوا إلى أنه لا يجوز بيع المنقول مكيلاً كان أو موزوناً قبل قبضه ، وكذلك الحكم عند الإمام مالك إذا كان المبيع طعاماً مكيلاً كان أو موزوناً ، أما إذا كان طعاماً بيع جزافاً أو كان غير طعام فإنه يجوز بيعه قبل قبضه خلافاً لما ذهب إليه الأئمة الثلاثة . من هذا التفصيل يتبين أن البيع المسئول عنه غير صحيح عند الأئمة الثلاثة عدا مالكا ، أما عنده فإنه بيع جائز لا شيء فيه . وبهذا علم الجواب على السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٩) خيار الشرط للمشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع (٢)

المبدأ

خيار الشرط للمشتري لا يمنع من خروج المبيع عن ملك البائع اتفاقاً للزوم ذلك في جانبه ، فان قبض المشتري المبيع فهلك في يده لزمه الثمن حيث لا يمكن بعد الهلاك رد المبيع .
سئل : من السيد / . . .

بالطلب المقيد برقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٧ أنه اشترى جاموسة من أحد الأشخاص بـ على فرجة بـ بمبلغ ٧٣ جنيها دفع من ثمنها مبلغ ٦٠ جنيها وقت استلامها ، وبقي من الثمن ١٣ جنيها على حساب المعاينة والفرجة ، وأحضرها الى منزله الساعة ١٢ ظهراً ، فلما وضع لها الأكل أكلت خفيفاً ، وعند المساء وقت الحلاب عاكست ، وفي منتصف الليل أراد أن يضع لها برسيميا فوجدتها ميتة ، وقد طالبه البائع بباقي الثمن وهو ١٣ جنيها . وطلب السائل الافادة عن الحكم الشرعي في هذا الموضوع .

أجاب :

ان الظاهر من السؤال أن المشتري اشترى الجاموسة واشترط لنفسه الخيار في ردها اذا ظهر بها عيب . والمنصوص عليه شرعاً كما في مجمع الأنهر وغيره . أن خيار المشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع اتفاقاً للزوم المبيع في جانبه ، فان هلك المبيع في يد المشتري لزم الثمن اذ لا يمكن رد المبيع فيلزم العقد الموجب للثمن المسمى بـ وعلى ذلك يكون

(٢) المفتي : فضيلة الشيخ حسن مأمون — من ٨٣ — م ٧٥ — ٤ ذو الحجة ١٣٧٦ هـ — ٢ يولية ١٩٥٧ م .
— الفتاوى الاسلامية — المجلد السادس — الفتوى رقم ٩٧٩ — ص ٢٢٣ .

هلاك الجاموسة المشتراة في يد المشتري الذي له الخيار مانعا من ردها للبائع ، وموجبا لجميع الثمن المسمى للزوم العقد ، وعلى المشتري أن يدفع للبائع باقى الثمن المتفق عليه وهو ثلاثة عشر جنيها . وبهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم .

الموضوع

(٢٠) بيع المفلوج (المثلول) صحيح (٣)

المبدأ

بيع المفلوج صحيح نافذ ما دام لم يعتبر مرض موت

سئل : من السيد / قال :

مرض رجل بمرض الشلل النصفى سنة ١٩٤٤ وكان يملك منزلا قيمته ألف وخمسمائة جنيه ، وأرضا زراعية حوالى ثلاثين فدانا قيمتها نحو تسعمائة جنيه ، وفى أثناء مرضه تحت ضغط ابنه تصرف لهم فى المنزل بالبيع سرا ، ولم يعط بناته منه شيئا ، وسجل عقد البيع سنة ١٩٥١ وكان امضاؤه فى تلك المدة بيده اليسرى نظرا لمرضه وتحت يدنا امضاءاته بيده اليمنى قبل مرضه المذكور ، وبالرغم من تصرفه فى المنزل لابنيه سرا فان الاوراق الرسمية كعقود الايجار وغيرها كان يتصرف فيها هو بامضاءاته لغاية سنة ١٩٥٦ لتلا يشعر أحدا من بناته بهذا التصرف تحت ضغط ابنه أيضا ، ثم توفى هذا الرجل فى شهر يوليو سنة ١٩٥٧ عن زوجته وابنيه وبنتيه ، وبعد وفاته اكتشف هذا البيع هل هو صحيح أو لا . وهل لنا أن نرفع دعوى أمام القضاء لفسخ هذا البيع اذا كان مخالفا للشريعة الاسلامية أو لا ؟

(٣) المفتى : الشيخ حسن مأمون — س ٨٣ — م ١٣٩ — ص ١٢٦ —

١٢ أكتوبر ١٩٥٧ م .

الفتاوى الاسلامية — المجلد السادس — الفتوى رقم ٩٨٠ — ص ٢٢٢٢

أجاب :

انه جاء في تنقيح الحامدية في باب البيع ج ١ ص ٢١٣ سئل في امرأة بها داء سعال طال نحو سنتين ، ولم تصر صاحبة فراش فباعت فيه زوجها حصة معلومة من عقار بثمن معلوم مقبوض لدى بيعة شرعية ، ثم ماتت عنه وعن ورثة غيره . فهل يكون البيع والقبض صحيحين ؟ الجواب : نعم والمقعد والمفلوج (المشلول) الذي لا يزداد مرضه كل يوم فكا لصحيح وكذلك صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح كما في فتاوى قلضيخان النى أن قال وكتبت في أوائل كتاب الوصايا من حاشية رد المختار ما نصه . وفي المعراج وسئل صاحب المنظومة عن عد مرض الموت فقلت : كثرت فيه أقوال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول الفضلى وهو أن لا يقدر أن يذهب في حوائج نفسه خارج الدار ، والمرأة لحاجتها داخل الدار لصعود السطح ونحوه . اه وهذا الذي جرى عليه في باب طلاق المريض وصحة الزيلعى قلت : والظاهر أنه مقيّد بغير الامراض المزمنة التى طالت ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه وان صيرته ذا فراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه ، فلا يخالف ما جرى عليه أصحاب المتون والشروح هنا . اه ومن هذا يتضح أن المريض بالفالج لا يعتبر مريضا مرض موت ما دام قد زاد مرضه على أكثر من سنة ، والمريض في حادثة السؤال قد مرض أكثر من ثمانى سنوات ، ولم يذكر بالسؤال أن مرضه كان يزداد كل يوم ، فلا يعتبر مرضه هذا مرض موت ، ويكون تصرفه كتصرف الصحيح ، وعلى هذا فيكون بيعه صحيحا نافذا ولا يصح الاعتراض عليه ، وخاصة أنه توفي بعد تسجيل هذا البيع بنحو ست سنوات تقريبا وان كان هذا البيع صادرا لبعض ورثته دون البعض الآخر لأن كل مالك له حق التصرف في ملكه وهو صحيح يصرفه حيث شاء ولمن أحب ، سواء أكان تصرفه لو ارث أم لغير وارث ، وسواء أكان هذا التصرف ببيع أم بهبة أو نحوهما . هذا هو حكم الشريعة الاسلامية أما حكم القانون المدنى والبحث في صورية العقد وعدمه فهو من اختصاص المحاكم الوطنية . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال . والله أعلم :

الموضوع

(٢١) بيع المواضعة (البيع الصوري) (٤)

المبادئ

١ - بيع المواضعة وهو أن يتفق طرفا العقد على انهما يتكلمان بلفظ البيع عند الناس ولا يريدانه فاسد ، ولا يترتب عليه أثر ، ويكون المبيع باقيا على ملك البائع ويورث عنه شرعا عند موته .

٢ - تسجيل العقد الصوري والتصرف بعنده بالبيع لبعض المبيع تصرف غير صحيح شرعا .

سئل : من السيد /

بالطالب المقيّد برقم ٢٠٦٥ سنة ١٩٥٩ المتضمن أنه بتاريخ سنة ١٩٢١ كتب له والده خمسة أفدنة بعقد بيع عرفي صوري لكي يعين في وظيفة شيخ بلد ، ولم يدفع لوالده ثمن هذه الأفدنة ، ولم يضع يده على هذا القدر ، بل بقي مع باقى أطيّان والده تحت يده الى أن توفي في سنة ١٩٢٢ وفي سنة ١٩٣٥ حمله أخواه على تسجيل العقد باسمه على أن يقسم هذا القدر بينهم ثلاثة ، ويحرم أخواته البنات وتم ذلك فعلا ونقل التكليف باسمه ، وكتب لكل من أخويه عقدا عرفيا بالثلث وحرّم أخواته البنات منه ، ولم يسجل أخواه عقديهما للآن . وطلب السائل الافادة عما اذا كان عليه اثم في هذا التصرف واذا كان عليه اثم . فما هو الطريق الذي يسلكه لتصحيح موقفه ورفع الاثم عنه . ؟

أجاب :

ان ركن البيع كما قال صاحب فتح القدير . هو الفعل المتعلق بالبديلين

(٤) المفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون — س ٨٨ — م ٣٨٢ — ص ٣٢٧ —
١٣ جمادى الآخرة ١٣٧٩ هـ — ١٣ ديسمبر ١٩٥٩ م .
— الفتاوى الاسلامية — المجلد السادس — الفتوى رقم ٩٨١ — ص ٢٢٣٤

من المتخاطبين أو من يقوم مقامهما الدال على الرضا بتبادل الملك فيهما
ولهذا نص الفقهاء على أن البيع لا ينعقد مع الهزل لانعدام الركن وهو
عدم الرضا بحكمه • كما نصوا على أن البيع لا ينعقد مع المواضعة • كما جاء
في ابن عابدين • وذلك بأن يتوافقا قبل العقد على أنهما يتكلمان بلفظ
البيع عند الناس ولا يريدانه ، فلو تم البيع صورة يعد ذلك فساد لعدم
الرضا بحكمه ، فصار كالبيع بشرط الخيار أبدا لكنه لا يملك بالقبض
لعدم الرضا بالحكم • ومما ذكر يتبين أن البيع الصوري المسئول عنه بيع
فاسد لا يترتب عليه أثره ، ويكون القدر المذكور باقيا على ملك البائع
وهو والد السائل ، ويكون تركته تورث عنه بعد وفاته ، وعلى ذلك فتسجيل
السائل هذا القدر المبيع له بيعا صوريا باسمه ثم تصرفه في بعضه بعقود
عرفية إلى أخويه الذكرين وحرمان أخواته الاناث من نصيبهن فيه
تصرف غير صحيح شرعا ، لأن القدر المذكور كما ذكرناه تركته تقسم
بين جميع ورثة والده بالفريضة الشرعية ، ولا يملك السائل التصرف فيه
وإن استمر على ذلك ولم يعط أخواته الاناث نصيبهن فيها كان أثما
شرعا • والله أعلم •

الموضوع

(٢٢) بيع السلم جائز (٥)

المبادئ

- ١ - السلم بيع آجل بعاجل بشرط أن يتم التسليم في مدة أقلها
شهر ، وهو جائز شرعا متى استوفى العقد أركانه وشروطه •
- ٢ - لا يجوز للمشتري فيه توكيل البائع في بيع ما اشتراه قبل

(٥) الفتى فضيلة الشيخ أحمد هريدى - سن ١٠٠ - م ٢٨٠ - ١ يناير

١٩٦٦ م •

— الفتاوى الإسلامية — المجلد السادس — الفتوى رقم ٩٨٢ — ص ٢٢٣٦

تسلمه منه ودخوله في ملكه ، لأنه توكيل ببيع ما لا يملك وهو غير جائز شرعا .

٣ - لا يجوز للبائع اعطاء المشتري ثمن المبيع على أساس السعر الحاضر لأيلولة ذلك الى بيع ثمن بثمان مع الزيادة فيكون ربا وهو محرم شرعا .

٤ - اتفاقهما على فسخ العقد يقتضى رد الثمن الذى قبضه البائع فقط .

سئل : من السيد /

بالطلب المقيّد برقم ٧٦٠ سنة ١٩٦٥ المتضمن السؤال الآتى ، اعتاد بعض الناس شراء الأرز وهو في بداية زراعته بمبلغ ١٢ جنيها للضريبة ، على أساس أن يتسلم منه المحصول بعد حصاده أرزا ، أو يوكل البائع في بيع الأرز نيابة عنه بالثمن الذى كان محسوبا قبل هذا العام وهو ١٧ جنيها للضريبة . وهذا على أساس أنه بيع سلم كما قال بعض العلماء وأفتوا بحله وأخرجوه عن دائرة الربا . وفي هذا العام تسلم البائعون ثمن الأرز ١٢ جنيها للضريبة كما هي العادة . الا أن سعر الأرز ارتفع هذا العام وأصبح ٢٠ جنيها للضريبة ، فامتنع البائعون عن تسليم الأرز على أساس ١٧ جنيها كما هو المعتاد . وطلب السائل الافادة عن حكم هذا البيع شرعا ، علما بأنه عند التسليم زادت قيمة الضريبة الى عشرين جنيها ؟

اجاب :

ان بيع آجل من أرز ونحوه بثمان عاجل هو المعروف عند الفقهاء ببيع السلم وهو جائز شرعا على أن يتم تسليم المبيع بعد مدة أقلها شهر والواجب على المسلم اليه أن يسلم المسلم ثرائب الأرز حسب عقد السلم متى كان العقد قد وقع صحيحا ومستوفيا أركانه وشروطه شرعا ، بأن يذكر في العقد ما يفيد كمية المبيع ونوعه وصفته ومقداره ووقت

التسليم ومكانه والتمن المقبوض بما يرفع الجهالة ويمنع وقوع النزاع ولا يجوز للمشتري أن يوكل البائع « صاحب الأرز » في بيع القدر المتفق عليه قبل أن يتسلمه منه ويدخل في ملكه ، لأنه قبل ذلك يكون توكيلا في بيع ما لا يملكه وهو لا يجوز شرعا . كما لا يجوز للبائع أن يعطى المشتري ثمن القدر المتفق عليه على أساس السعر الحاضر وقت ظهور المحصول وهو عشرون جنيها للضريبة أو سبعة عشر جنيها ، لأنه يؤول الى بيع ثمن بثمان مع الزيادة فيكون ربا وهو حرام شرعا . وانما الجائز أن يرد الثمن الذي قبضه فقط اذا اتفقا على فسخ العقد ، واذا لم يتفقا على الفسخ فيجب على البائع « صاحب الأرز » أن يسلم المشتري القدر المتفق عليه من الأرز . وبهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم .

الموضوع

(٢٣) الربح الناتج عن شرط جزائي في العقد حلال (٦)

المبادئ

١ — الشرط الجزائي في العقد جائز ، ويتبرتب عليه آثاره من حيث المال المشروط .

٢ — من اشترى شيئا ودفع بعض ثمنه واستأجل لدفع الباقي لأجل معين فاشتراط البائع عليه أنه ان لم يدفع الباقي عند حلول الاجل يكون المعجل ملكا للبائع فقبل ذلك صح الشرط وترتب عليه أثره عند الحنابلة .

٣ — كل شرط جائز في العقود الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا والا ما ورد الشرع بتحريمه بخصوصه عند الحنابلة .

(٦) الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى — س١٠٣ — م٢٢٧ —
ص١٧٣ — ١٣ يونية ١٩٦٨ م .
— الفتاوى الاسلامية — المجلد السادس — الفتوى رقم ٩٨٢ — ص٢٢٣٨

٤ - اشتراط الزوجة في عقد زواجها دفع مبلغ من المال اذا تزوج عليها زوجها وقبل ذلك صح الشرط ويجب الوفاء به عند الملكية .

٥ - دفع مال الزكاة الى وكيل عنه لتوصيله الى مصرفه وفقده منه يقتضى ضمانته .

٦ - دفع مال الزكاة الى رسول لتوصيله الى مصرفه وفقده منه لا يقتضى الضمان الا بالتعدي .

٧ - لا تتم براءة ذمة دافع الزكاة الى الوكيل أو الرسول الا ببلوغ المال الواجب اخراجه الى يد الفقير أو عامل الزكاة .

٨ - يجب عليه اخراج القدر الواجب عليه شرعا الى مصرفه اذا لم يصل ما سبق اخراجه اليه .

سئل :

من السيد / بالطلب المقيد برقم ٢٦٦ سنة ١٩٦٨ المتضمن :

أولا - أن له شركة بالجمهورية السودانية ، وقد تعاقدت هذه الشركة مع آخر على بضاعة بقصد تصديرها للخارج . وقد نص بعقد الاتفاق على شرط جزائي مؤداه أنه في حالة عدم قيام المتعاقد معه على احضار البضاعة يلزم برد ثمنها المدفوع اليه ويضاف اليه أقل ربح كان يمكن أن يحصل عليه دافع الثمن الاصل في حالة الوفاء . والقدر الذي انطوى عليه الشرط الجزائي وهو أقل ربح ممكن لا جهالة فيه بل هو معروف ومصطلح عليه . ولما كان المتعاقد معه لم يقم بالتزامه ولم يسلم البضاعة المتعاقد عليها اضطر السائل لرفع الامر للقضاء طالبا أصل الثمن مضافا اليه قيمة الربح بمقتضى الشرط الجزائي ، وصدر حكم القضاء بأحقية السائل بثمن البضاعة وقيمة الربح والمصروفات .

وطلب السائل بيان هل يحل شرعا قيمة هذا الربح الذي حكم به كشرط جزائي .

ثانيا : كلف السائل أحد الاشخاص الموثوق بهم ويعمل مديرا لشركته ليخرج ما هو واجب عليه من زكاة المال ، ويعطيه لشخص ثق به لديه ليوزعه على الفقراء ، ولكن المبلغ قد سرق من مدير شركتنا المذكورة ، وبالتالي لم تصل الزكاة للفقراء ، وأن السائل لا يشك في سرقة هذا المبلغ لأمانة مدير الشركة لديه ، ولكن مدير الشركة اعتمد هذا المبلغ على حسابه . وطلب السائل بيان هل يحل شرعا قبول هذا العوض . وهل ذمته قد برئت والحالة هذه من الزكاة الواجبة شرعا ؟

أجاب :

أولا : أجاز بعض الفقهاء الشرط الجزائي وأوجب الوفاء به ورتب عليه أثره من حيث المال المشروط . فقد نص الجنبلة في البيع على أن من اشترى شيئا ودفع بعض ثمنه ، واستأجل لدفع الباقي ، فاشتراط عليه البائع أنه ان لم يدفع باقى الثمن عند حلول الأجل يصبح ما عجل من الثمن ملكا للبائع صح هذا الشرط وترتب عليه أثره . ويصير معجل الثمن ملكا للبائع ان لم يقيم المشتري بدفع الباقي في أجله المحدد . وقالوا : ان القاعدة عندهم في الشروط أنها جائزة في العقود من الطرفين الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا ، والا ما ماورد الشرع بتحريمه بخصوصه . ومثل هذا الشرط لم يرد عند الشارع ما يحرمه ، وما دام لم يحل حراما ولم يحرم حلالا ، فإنه يكون مشروعا . وجاء في التراجم الحطاب المالكى أن الزوجة اذا اشترطت على زوجها في عقد النكاح أنه اذا تزوج عليها يلزم بدفع مبلغ كذا من المال اليها صح الشرط ووجب الوفاء به ، وان تزوج عليها لزمه دفع المال المشروط اليها ، وهذا صريح في اعتبار الشرط الجزائي ، ووجوب دفع المال المشروط لصاحب الشرط عند عدم الوفاء به ، والشرط في حادثة السؤال ليس فيه ما ينافى الشرع ، والقدر المشروط ليس فيه جهالة يمكن أن تؤثر في عقد الاتفاق فيكون معتبرا عند هؤلاء الفقهاء وفي رأيهم الذى نختاره للفتوى لضرورة التعامل وجريان العرف ودفع الحرج ، وما دام المشروط عليه الشرط قد امتنع عن الوفاء وصدر عليه حكم قضائى بدفع المبلغ المشروط ، فإنه يحل لصاحب الشرط أخذ هذا المال

ثانيا : وأما ضمان الشخص الذى أخذ مبلغ الزكاة ليوصله الى الفقير وضاع منه ، فإذا كان صاحب المال دافع الزكاة قد أعطاه القدر الواجب اخراجه للزكاة ووكله عنه فى أدائه الى مصرفه ، فإنه يكون ضامنا أخذا مما نص عليه الحنفية من أن الوكيل عن أكثر من شخص فى إيصال مال زكاتهم الى مصرفه اذا خلط مقادير الزكاة الخاصة بموكليه بماله يكون بذلك ضامنا لمال موكليه اذ يصير بالخلط ملكا له • ويكون ضامنا لأصحابها أما اذا لم يكن وكلا وكان مجرد رسول فإنه يكون أمينا شرعا ويده يد أمانة لا يضمن الا بالتعدى أو الإهمال فلا يكون ضامنا حينئذ • أما براءة ذمة صاحب المال الذى وجبت عليه الزكاة فلا تتم ولا تحصل الا بوصول القدر الواجب اخراجه للزكاة شرعا الى يد الفقير أو الى أصحاب الأموال ، وما دام المبلغ الذى أخرجه قد ضاع ولم يصل الى يد الفقراء ، ولا من ينوب عنهم كالساعى الذى يجمع الزكاة مثلا فلا تبرأ ذمته ، ويجب عليه أن يؤدي القدر الذى وجب عليه شرعا الى مصرفه • ومما ذكر بعلم الجواب عما جاء بالسؤال • والله تعالى أعلم •

الموضوع

(٢٤) بيع السلم والبيع بالاجل جائزان شرعا (٧)

المبدأ

بيع المحاصيل قبل خصادها بثمن معين متفق عليه بيع جائز شرعا والعقد عليه الاجماع لحاجة كل من البائع والمشتري اليه •
كما أن بيع السلعة بثمن محدد على أن يكون الثمن مؤجلا جائز شرعا •
سئل :

من السيد / ... بالطلب المقيّد برقم ١٦٠ سنة ١٩٧٥ المتضمن أن

(٧) المفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - س ١٠٨ - م ٤٠٢ -
٢٤ نوفمبر ١٩٧٥ م •

— الفتاوى الإسلامية — المجلد السادس — الفتوى رقم ٩٨٤ — ص ٢٢٤١

السائل يعمل تاجرا بقريته ويتعامل مع الجماهير في البيع والشراء بالاجل ، ويحدث أن يأتي إليه أحد الناس يزيد أن يبيع له محصول الفول أو القمح مثلا قبل الحصاد بشهرين أو ثلاثة ، فيتفق معه على الثمن ويعطيه المبلغ الذي يحصل الاتفاق عليه ، كما يحدث أيضا أن يأتي إليه أحد الناس ويريد الشراء منه بالاجل ، وذلك بأن يتفق مع المشتري على ثمن معين لسلعة يرغب شراءها منه ثم يعطيه السلعة ويسدد ثمنها في الموعد المتفق عليه . وطلب السائل الافادة عن الحكم الشرعي في هذين التعاملين المشار اليهما .

إجاب :

ان بيع المزارعين محاصيلهم كالفول والقمح مثلا قبل حصاده بثمن معين متفق عليه — هو المعروف في الفقه الاسلامي ببيع السلم أو السلف . وهو بيع أجل (وهو القمح ونحوه) — بعاجل (وهو الثمن) وقد رخص الشارع فيه ، وان كان المبيع معدوما عند البائع وقت العقد بنص القرآن الكريم في آية المداينة في سورة البقرة — وبالسنة الصحيحة — لما ورد عن ابن عباس — رضى الله عنهما — قال : قدم النبي — صلى الله عليه وسلم — المدينة وهم يسلفون الثمار السنة والسنتين . فقال (من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم) رواه الجماعة وانعقد عليه الاجماع . قال الكمال بن الهمام في فتح القدير بياننا لحكمة مشروعية هذا النوع من البيع (لحاجة كل من البائع والمشتري اليه) فان المشتري وهو رب السلم يحتاج الى الاسترباح لنفقة عياله ، وهو بالسلم أسهل ، اذ لا بد من كون المبيع وهو المسلم فيه نازلا عن القيمة فيربحه المشتري — والبائع وهو المسلم اليه قد يكون له حاجة في الحال الى المال وقدره في المال على المبيع فتندفع به حاجته الحالية الى قدرته المالية . فلهذه المصالح شرع . أهـ . والقمح والفول ونحوهما مما يجوز فيه السلم شرعا ، فيجوز للمزارعين أن يتعاقدوا على بيع كمية معلومة من القمح أو الفول بالثمن الذي يقبضونه من التاجر المشتري له في مجلس التعاقد . وعلى أن يسلم المبيع الى المشتري في الوقت والمكان المعينين

للتسليم • ويجب أن يذكر في العقد ما يفيد بيان نوع القمح أو الفول وصفته ومقداره ووقت التسليم ومكانه والثلث المقبوض بما يرفع الجهالة ويمنع وقوع النزاع • فمضى توافقاً الشروط في هذا البيع المسئول عنه كان صحيحاً وجائزاً شرعاً • أما النوع الثانى من التعامل وهو البيع بالاجل • وهو بيع السلعة بثمن محدد على أن يكون الثمن مؤجلاً • فهذا بيع جائز أيضاً • إذ أنه يجوز في البيع شرعاً أن يكون الثمن حالا أو مؤجلاً لاجل معلوم • ومما ذكر يعلم أن التعاملين المسئول عنهما جائزان شرعاً • والله سبحانه وتعالى أعلم •

الموضوع

(٢٥) يحرم العربون عند عدم اتمام الصفقة

المبدأ

العربون الذى دفعه المشتري الى البائع ولم تتم الصفقة محرم على البائع ويتعين عليه رده الى المشتري ان كان على قيد الحياة أو الى ورثته ان كان قد توفى • والا تصدق به في المصالح العامة للمسلمين •

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٣٩ سنة ١٩٨١ ، وقد جاء به ما خلاصته :

تعاقد أحد الاشخاص مع مالك الأرض ، على شراء قطعة أرض من ملكه للمبانى — ودفع عربونا — مبلغا من النقود اثناء التوقيع على عقد الوعد بالبيع • ونص في العقد على دفع باقى الثمن على أقساط ثلاثة يحل أولها في آخر شهر يناير سنة ١٩٨٠ والثانى في آخر فبراير سنة ١٩٨٠ والثالث في آخر مارس سنة ١٩٨٠ ، واتفقا على أن يطبق على

(٨) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق — س ١١٥ —
م ١٠١ — ١٢ ربيع الآخر ١٤٠١ هـ — ١٧ فبراير ١٩٨١ م •
— الفتاوى الاسلامية — المجلد العاشر — الفتوى رقم ١٣٠٥ — ص ٢٥٧٠

مبلغ العربون قواعد القانون ، إذا لم يقيم المشتري بتسديد الاقساط في مواعييدها • ولما لم يف المشتري بالاقساط • أنذره البائع بفسخ الوعد بالبيع فحضر وتسلم القسط الاول الذي كان قد سددته المشتري ، وزأى الحاضرون أنه غير محق في استرداد العربون لاخلاله بشروط العقد وقد انصرف المشتري معترفا بخطئه •

والسؤال :

ما هو حكم الاسلام في العربون ؟ وهل هو من حق البائع شرعا ؟ وهل له أن يتبرع به في وجه من وجوه البر مثلا اذا لم يكن من حقه ؟

أجاب :

روى مالك في الموطأ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العربون) ورواه أيضا أحمد والنسائي وأبو داود ، ورواه الدارقطني ، ورواه البيهقي موصولا وقد فسر الامام مالك : العربون قال : ذلك فيما نعلم أن يشتري الرجل العبد أو يكتري الدابة ثم يقول أعطيك دينارا ، على أنى ان تركت السلعة أو الكراء فما أعطيتك لك • وهذا الحديث قد ورد من طرق يقوى بعضها بعضها ، وهو يدل على تحريم البيع مع العربون ، لما فيه من الشرط الفاسد والغرر وأكل أموال الناس بالباطل ، وقد نص على بطلان البيع مع العربون وعلى تحريمه فقهاء مذاهب الاثمة أبي جنيفة ومالك والشافعي • وروى عن الامام أحمد اجازته •

قال الشوكاني في بيان علة تحريم العربون ، ان البيع مع العربون اشتمل على شرطين فاسدين • أحدهما : شرط كون ما دفعه اليه يكون مجانا بلا مقابل ان لم يتم العقد •

والشرط الآخر : الرد على البائع اذا لم يقع منه الرضا بالبيع ، وأضاف

الشوكاني : أنه إذا دار الأمر بين الحظر والاباحة ترجح الحظر (٩) .
 لما كان ذلك : ففي واقعة السؤال : يكون استيلاء البائع على العربون
 غير جائز شرعا لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع العربون .
 وإذا كان ذلك : فما طريق التصرف في مبلغ العربون الذي ظهر أنه
 من المحرمات ؟

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المسلم إذا أخذ مالا حراما ، كان عليه
 أن يصرفه إلى مالكه إن كان معروفا لديه وعلى قيد الحياة ، أو إلى
 وارثه إن كان قد مات وإن كان غائبا كان عليه انتظار حضوره وإيصاله
 إليه مع زوائده ومنافعه . أما إن كان المال الحرام ، لمالك غير معين .
 ووقع اليأس من التعرف على ذاته . ولا يدرى أمات عن وارث أم لا ؟
 كان على حائز هذا المال الحرام في هذه الحال التصديق به ، كإنفاقه
 في بناء المساجد والقناطر والمستشفيات ، وذهب بعض الفقهاء إلى عدم
 جواز التصديق بالمال الحرام ، لأن الله طيب لا يقبل إلا طيبا .

وقد استدلل جمهرة الفقهاء على ما قالوا من التصديق بالمال الحرام ،
 إذا لم يوجد مالكه أو وارثه بخير الشاة المصلية (١٠) التي أمر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بالتصدق بها بعد أن قدمت إليه ، فكلمته بأنها
 حرام ، إذ قال صلى الله عليه وسلم (أطعموها الأسارى) .

ولما قام أبو بكر (١١) رضى الله عنه المشركين بعد نزول قول الله
 سبحانه (ألم تغلبت الروم . . (١٢)) وكان هذا بأذن رسول الله صلى

(٩) نيل الأوطار ج ٥ ص ١٥٣ و ١٥٤ والروضة الندية شرح الدرر البهية
 ج ٢ ص ٩٨ والمجموع للنووي شرح المذهب للشيرازي ج ٩ ص ٣٣٤ و ٣٣٥ .
 (١٠) الدر المختار وحاشية رد المختار لابن عابدين ج ٣ ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ في
 كتاب اللقطة — وأحياء علوم الدين للغزالي في كتاب الحلال والحرام . خرج
 العرقى الحديث عن أحمد بسند جيد في هامشه .
 (١١) المرجع السابق وتخريج العراقي بهامشه .
 (١٢) أول سورة الروم .

الله عليه وسلم ، وحقق الله صدقه ، وجاء أبو بكر بما قامر المشركين به .
قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بى بكر فى المخاطرة مع الكفار .

وكذلك أثر عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه اشترى جارية ، فلم
يظفر بمالكها ليعطيه ثمنها ، فطلبه كثيراً فلم يظفر به ، فتصدق بثمنها
وقال : اللهم هذا عنه أن رضى والا فلا أجر لى .

واستدلوا أيضا بالقياس (١٣) فقالوا : ان هذا المال مردد بين أن
يضيع وبين أن يصرف الى خير ، اذ وقع اليأس من ملكه ، وبالضرورة
يعلم أن صرفه الى خير أولى به من رميه ، لان رميه لا يأتى بفائدة ،
أما اعطاؤه للفقير أو لجهة خيرية ففيه الفائدة بالانتفاع به . وفيه انتفاع
ملكه بالأجر ، ولو كان بغير اختياره ، كما يدل على هذا الخبر الصحيح
(أن للزارع والغارس أجرهما فى كل ما يصيبه الناس والطيور من ثماره
وزرعه) ولا شك أن ما يأكل الطير من الزرع بغير اختيار الزارع وقد
أثبت له الرسول صلى الله عليه وسلم الاجر .

وقد رد الامام الغزالى على القائلين بعدم جواز التصديق بالمال
الحرام بقوله : أما قول القائل : لا نتصدق إلا بالطيب ، فذلك اذا طلبنا
الاجر لانفسنا ، ونحن الآن نطلب الخلاص من المظلمة لا الاجر ، وترددنا
بين التضييع وبين التصديق ، ورجحنا التصديق على التضييع .

وقول القائل : لا نرضى لغيرنا ما لا نرضاه لانفسنا ، فهو كذلك
ولكنه علينا حرام لاستغنائنا عنه ، وللفقير حلال ، اذ أحله دليل الشرع ،
واذا اقتضت المصلحة التحليل وجب التحليل (١٤) .

لما كان ذلك : غفى واقعة السؤال : يكون مبلغ العربون الذى دفعه
المشتري الى البائع ولم تتم الصفقة محرماً على البائع ، ويتعين عليه رده الى

(١٣) المرجع السابق وتخريج العراقى بهامشه .

(١٤) احياء علوم الدين فى الموضع السابق فى النظر الثانى . فى المصرف

ص ٨٨٢ الى ٨٩٠ . طبعة لجنة نشر الثقافة الاسلامية بالقاهرة ١٣٥٦ هـ .

المشتري اذا كان معروفا لديه وعلى قيد الحياة ، والى ورثته ان كان قد توفى ، فان لم يعلم بذاته ولا بورثته ، فعلى البائع التصديق بمبلغ العربون في المصالح العامة للمسلمين كبناء المساجد او المستشفيات ، لأن عليه التخلص مما حازه من مال محرم ، ولا يحل له الانتفاع به لنفسه ، لأن كل مسلم مسئول عن ماله من أين اكتسبه وقيم أنفق به • كما جاء في الحديث الشريف (١٥) • والله سبحانه وتعالى اعلم •

الموضوع

(٢٦) التعويض عن اخلاء الارض الزراعية غير جائز شرعا (١٦)

المبادئ

١ - ايداع الاموال في البنوك مقابل شهادات الاستثمار بفائدة محددة مقدما بواقع ١٠٪ يعتبر من باب القرض بفائدة • وكل قرض بهذا الوصف محرم شرعا • ومن ثم تدخل هذه الفائدة في ربا الزيادة المحرم شرعا •

٢ - لا يحل للمسلم الانتفاع بالمال الحرام • واذا حصل عليه يتخلص منه بالصدقة •

٣ - أخذ المستأجر نصف الارض المؤجرة اليه في نظير اخلائها ليتمكن المالك من بيعها أمر محرم شرعا • لان عقد الاجارة لا يستتبع ملكية العين المؤجرة • ويصبح هذا ان تم من أكل أموال الناس بالباطل المنهى عنه •

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن السائل يملك قطعة أرض مؤجرة للغير ويرغب في بيعها ، والمستأجر يطلب منه نصف المساحة

(١٥) صحيح الترمذى ج٩ ص ٢٥٢ •

(١٦) المفتى فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ٣٨ -

٢ شعبان ١٤٠٠ هـ - ٣ يولية ١٩٨٠ م •

- الفتاوى الاسلامية - المجلد العاشر - الفتوى رقم ١٣٠٢ - ص ٢٥٦٢

لبيعته الباقي لبيعه • ويريد شراء شهادات استثمار بثمن البقعة
المباعة بفائدة ١٠٪ ليساعده على مواجهة أعباء المعيشة • ويطلب
الافادة عن نسبة الـ ١٠٪ هل هي حرام ؟ وهل لأخذ المستأجر نصف
المساحة حلال أم حرام ؟ وبيان الحكم الشرعى فى ذلك ؟

أجواب :

قال الله تعالى فى كتابه الكريم « الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما
يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل
الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله
ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار فيها خالدون يمحق
الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم » الآيتان ٢٧٥ ،
٢٧٦ من سورة البقرة • وروى الامام مسلم عن حديث أبى هريرة رضى الله
عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الذهب بالذهب ووزنًا بوزن
مثلًا بمثل والفضة بالفضة ووزنًا بوزن مثلًا بمثل فمن زاد أو استزاد فهو
ربا » هذه النصوص وغيرها من القرآن والسنة تدل صراحة على
تحريم الربا بنوعيه : ربا النسيئة وربا الزيادة ، وقد أجمع المسلمون
على ذلك ولما كان ايداع الاموال فى البنوك مقابل شهادات الاستثمار
بفائدة محددة مقدما بواقع ١٠٪ يعتبر من باب القرض بفائدة ، وكل
قرض بهذا الوصف محرم ، ومن ثم تدخل هذه الفائدة فى ربا الزيادة
المحرم شرعا بمقتضى النصوص الشرعية المشار اليها واجماع المسلمين •
فلا يحل للمسلم أن ينتفع بالمال المحرم ، واذا حصل عليه يتخلص منه
بالصدقة ، اذ على المسلم أن يتحرى الربح الحلال ويتعدى عن الكسب
الحرام أو ما فيه شبهة الحرام • اتباعا للحديث الشريف « دع ما يريبك الى
ما لا يريبك » هذا وأخذ المستأجر نصف الارض المؤجرة اليه فى
نظير اخلائها لىتمكن المالك من بيعها أمر محرم شرعا • لان عقد الاجارة
لا يستتبع ملكية العين المؤجرة ويصبح هذا ان تم من باب أكل أموال
الناس بالباطل المنهى عنه بقول الله سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا
أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » من الآية
٢٩ من سورة النساء • ويكون ائمه على المستأجر ان لم يرض المالك
رضاء خالصا بهذا التصرف والله سبحانه وتعالى أعلم •

الفصل الرابع

من أحكام الشر

الموضوع

(٢٧) عقد مضاربة (١)

المبادئ

- ١ — عقد المضاربة جائز شرطا بشرط ألا يتجاوز العاقدان حدوده .
 - ٢ — إن بيده المال أن يتصرف فيه بجميع أنواع التصرف الجائزة شرعا ويكون الربح بينهما على ما اتفقا عليه .
 - ٣ — المنصوص عليه شرعا أن للموصى دفع مال اليتيم الى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة عن اليتيم .
- سئل :

من رجل قال : دفعت لى السيدة أختى مبلغا من المال بعضه يخصها وبعضه يخص أولادها القصر المشمولين بوصايتها ، وطلبت منى أن أشتغل بهذا المبلغ فى التجارة على أن يكون الربح بيننا . الخمس لها والاربعة أخماس لى . فهل هذا العقد جائز شرعا أم لا ؟

أجاب :

اطلعنا على السؤال : والجواب أن هذا العقد عقد مضاربة وهو جائز شرعا بشرط أن لا يتجاوز العاقدان حدوده ، ومنها ما نص عليه

(١) الفتى : فضيلة الشيخ حسن بن محمد مخلوف — س ٧١ — م ٦٨ —
٢٢ ربيع الثانى ١٣٧٣ هـ — ٢٩ ديسمبر ١٩٥٣ م .
— الفتاوى الاسلامية — المجلد السادس — الفتوى رقم ١٠٠٣ — ص ٢٣٠٩

في شأن الخسارة ، ولمن بيده المال أن يتصرف فيه بجميع أنواع التصرف الجائزة شرعا ، ويكون الربح بينهما على ما اتفقا عليه . وكما هو جائز . فيما يخص هذه السيدة من المال جائز أيضا فيما يخص القصر المشمولين بوصايتها لان المنصوص عليه شرعا أن الموصى دفع مال اليتيم الى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة عن اليتيم كأبيه . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال والله أعلم .

الموضوع

(٢٨) الشركة في البهائم (٢)

المبادئ

١ - مشاركة شخص لآخر في بقرة بحق النصف على أن يدفع كل نصف الثمن وأن يقوم الثاني بتكاليفها وحده نظير أخذ لبنها وسمادها وحده على أن يكون انتاجها مناصفة بينهما - صحيحة شرعا لتعامل الناس بها وتعارفهم عليها ، ولان للناس فيها حاجة ، ولم يوجد نص يمنع ذلك بعينه .

٢ - النتاج الحاصل من البقرة يكون بينهما مناصفة باتفاقهما ولو تعدد هذا النتاج .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ١٧٩٢ سنة ١٩٥٨ المتضمن أن رجلا تشارك مع أحد الناس على بقرة بالنصف ، ويدفع نصف ثمنها والآخر النصف على أن يقوم الثاني بالتكاليف ، ولا يدفع الآخر في النفقة شيئا ، وقبّل أنتجت البقرة حتى أصبح العدد أربع بقرات يقوم بتربيتها وتكاليفها

(٢) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - س ٨٨ - م ١٠١ - ص ٨٧ -
١٠ ربيع الآخر ١٣٧٨ هـ - ٢٣ أكتوبر ١٩٥٨ م .
- الفتاوى الإسلامية - المجلد السادس - الفتوى رقم ١٠٠٤ - ص ٢٣١٠

المزارع • وطلب السائل الافادة عن حكم ذلك شرعا • وهل للشريك الحق في الشركة في الابقار الاربعة ؟

أجاب :

ان المعاملة على الوجه الوارد بالسؤال وعلى الوجه الشائع في الريف من أن يدفع الشريكان الثمن مناصفة ويقوم أحدهما وهو المسمى بالقانى بما يلزم للماشية من أكل وشرب في نظير أخذ لبنها وسمادها ، والآخر وهو المسمى الشريك المرفوع لا يدفع شيئا في النفقة ، ولا يأخذ شيئا من لبنها وسمادها على أن يكون تتاجها بينهما مناصفة • هذه المعاملة ليس فيها مانع شرعى مع تعامل الناس بها وتعارفهم عليها وللناس فيها حاجة ولم يوجد نص يحظرها بعينها من كتاب أو سنة أو اجماع • ولا يترتب عليها ما يترتب على ما حظره الشارع من التصرفات من التنازع والشحناء وإيقاع العداوة والبغضاء أو الظلم والفساد • فتكون صحيحة وجائزة شرعا دفعا لما يلزم من الحرج وتيسيرا على الناس • وعلى ذلك فيكون النتاج الحاصل من البقرة شركة بين الشريكين ، ويكون للشريك المرفوع الحق في الابقار الاربعة ، وتكون الابقار المذكورة شركة بالنصف بين الشريكين حسب الشروط • وبهذا علم الجواب عن السؤال والله أعلم •

الموضوع

(٢٩) الشركات المساهمة (٣)

البدء

الشركات المساهمة جائزة شرعا عند جميع الاثمة ، ولكن يجب ألا يستعمل رأس مالها بفائدة أو ربا ، أو بيع أو شراء شيء محرم في الشريعة الاسلامية •

(٣) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون س ٨٨ — م ٢٧٦ — ص ٢٤٥ —
٢٧ ذو الحجة ١٣٧٨ هـ — ٤ يولية ١٩٥٩ م •
— الفتاوى الاسلامية — المجلد السادس — الفتوى رقم ١٠٠٥ — ص ٢٣١٢

سئل :

بالطلب المقدم من السيد ع.ع. صندوق البوستة رقم ٥٩٩ بالخرطوم
المفيد برقم ١٠٣٥ سنة ١٩٥٩. قال : انهم في السودان يريدون انشاء
بنك تجارى بأنسهم يشترك فيها عامة الشعب . وقد بلغ السائل أن الامام
الشيخ محمد عبده قد أصدر فتوى في الشركة . وطلب السائل صورة
من هذه الفتوى مشفوعة برأى دار الافتاء في هذا الشأن ؟

أجاب :

ان صورة فتوى الشيخ / محمد عبده الصادرة بتاريخ ٤ صفر سنة
١٣٢١ والمسجلة برقم ١٣٧ متتابعة جزء : ٣ نصها : سأل جناب المسـيـو
هور زويل في رجل يريد أن يتعاقد مع جماعة (شركة الجريشام مثلا)
على أن يدفع لهم مالا من ماله الخاص على أقساط معينة ليعملوا فيه
بالتجارة ، واشترط معهم أنه اذا قام بما ذكر ، وانتهى أمد الاتفاق
المعين بانتهاء الاقساط المعينة ، وكانوا قد عملوا في ذلك المال وكان
حيا ، فيأخذ ما يكون له من المال مع ما يخصه من الارباح ، واذا مات في
اثناء تلك المدة فيكون الورثته أو لمن له حق الولاية في ماله أن يأخذوا
المبلغ تعلق مورثهم مع الارباح . فهل مثل هذا التعاقد الذي يكون مفيدا
لاربابه بما ينتجه من ربح لهم جائز شرعا . نرجو التكرم بالافادة - أجاب :
لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة على الصفة
المذكورة كان ذلك جائزا شرعا . ويجوز لذلك الرجل بعد انتهاء الاقساط
والعمل في المال وحصول الربح أن يأخذ لو كان حيا ما يكون له من المال
مع ما يخصه في الربح ، وكذا يجوز لمن يوجد بعد موته من ورثته أو من
له ولاية التصرف في ماله بعد موته أن يأخذ ما يكون له من المال مع
ما أنتجه من الربح والله تعالى أعلم . هذا ويجب أن يكون معلوما أن
شركات المساهمة جائزة شرعا عند جميع الائمة ، وقد أفتى بها المفتون ،
ونظمها وأسسها بأنواعها موجودة بتفصيل في كتب الفقه جميعها .
الا أنه يجب أن لا يستعمل ماله بفايدة أو ربا ، أو بيع أو شراء شيء محرم
في الشريعة الإسلامية . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال والله أعلم .

الموضوع

(٣٠) فقد مال الشركة مبطل لها (٤)

المبادئ

١ - هلاك مال الشركة بسرقة من أحد الشريكين مبطل لعقد الشركة بينهما .

٢ - المبلغ المسروق يكون عليهما معا الا اذا تعدى أو أهمل المسروق منه فيضمن .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ٧٨٢ سنة ١٩٦٩م . المتضمن أن رجلاً كون مع آخر شركة لتجارة الخيول برأس مال قدره ١٢٦ جنيهاً ، وأن مبلغ الشركة كان مع أحدهما ولكنه سرق منه وهو في السوق . وطلب السائل الاغادة عما اذا كان المبلغ يتحملانه معا ، أو أن الذي كان يحمله هو الذي يلزم به ؟

أجاب :

المنصوص عليه في الفقه الحنفى . أنه متى اختلط مال الشركة بعضه ببعض ، ثم هلك قبل أن يشتري به شيئاً بطلت الشركة لعدم فائدتها بعد ذلك والمال الهالك تتحمله الشركة ، لانه بعد خلطه يكون غير متميز . ومن ثم كان الهالك من المالكين ، ولانه بدفع أحد الشريكين ماله الى صاحبه يكون قعد رضى بأمانته وحفظه . وعلى ذلك يكون هلاك مال الشركة بسرقة من أحد الشريكين مبطلا لعقد الشركة بينهما من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المبلغ المسروق يكون عليهما معا ، لانه أمانة في يد صاحبه والامانة لا تضمن الا بالتعدى أو الإهمال . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .

(٤) الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدي - س١٠٨ - م٧ - ٣ ذو القعدة

١٣٨٩هـ - ١١ يناير ١٩٧٠م .

- الفتاوى الاسلامية - المجلد السادس - الفتوى رقم ١٠٠٦ - ص ٢٣١٤

الموضوع

(٣١) صكوك مضاربة وقرض حسن (٥)

المبادئ

١ - المضاربة شرعا عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الشريكين وعمل من الآخر بشروط .

٢ - صكوك المضاربة التي أصدرتها الشركة الاستثمارية متى تحققت شروط المضاربة فيها كانت صحيحة شرعا والا فهي غاسدة .

٣ - صكوك الامانات المأذون للشركة في استثمارها لمدة معلومة أو غير معلومة على أن ترد لأصحابها عند الطلب دون زيادة . جائزة شرعا وتسمى بصكوك القرض الحسن .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٣٠٤ - ١٩٧٧ أن شركة استثمارية تستثمر أموالها فقط فيما أباحه الله تعالى في أوجه الاستثمار ، وقد نظمت طريقها الى ذلك بأن أصدرت صكوك مضاربة بين أطراف الشركة على أن توزع أرباحها بين المشتركين بنسبة حصة كل منهم ، ورأت تدعيما للشركة أن تأذن للمشاركين وغيرهم بأن يضموا الى الشركة زيادة على رأس المال أمانات مأذونا للشركة في استثمارها على أن ترد هذه الامانات الى أهلها عند طلبها . وعلى هذا الأساس قسمت صكوك الشركة الى جزئين : صك مضاربة وصك أمانة اختياري . فأما صك المضاربة : فيقوم على أساس مشاركة بين صاحب المال والعمل حسب قواعد المضاربة في

(٥) الفتى : فضيلة الشيخ محمد خاطر - س ١١٣ - م ٤٨ - ٤ ديسمبر

١٩٧٧ م .

— الفتاوى الإسلامية — المجلد السادس — الفتوى رقم ١٠٧ - ص ٢٣١٥

الشريعة الإسلامية ، ويجزى عليها قاعدة الغرم بالغنم عند توزيع الأرباح .
أما صك الأمانة المأذون باستثماره سواء أكان لمدة معلومة أو غير معلومة
فترد لصاحبها عند طلبه ، ولا يجرى عليها أى غرم ولا أى ربح -
وكل ما هناك أن ضم هذه الأمانة للشركة سيزيد من رأس مالها ،
وبالتالى قد يزيد من أرباحها ، وقد قرر المودع أن ما قد يؤول من عائد
نتيجة استثمار وديعته التى أذن باستثمارها هو من حق الشركة
تتصرف فيه بمعرفتها ، اذ ليس للمودع الا رأس ماله فقط دون ربح أو
خسارة . هذا علاوة على أن هذا المال المودع له الحق فى سحبه وهى
مزية لا تتوافر للمشاركة . وعلى هذا الأساس أصدرت هذه الشركة
الإسلامية للاستثمار صكوكا ذات جزئين : أحدهما يمثل المضاربة فى الشركة
والآخر صك أمانة اختيارى . وطلب السائل بيان حكم الشريعة الإسلامية
الغراء فى هذه الشركة .

أجاب :

عن الشق الاول : المضاربة شرعا عقد على الشركة فى الربح بمال
من أحد الشريكين وعمل من الآخر ، ولا مضاربة بدون ذلك لأنها بشرط
الربح لرب المال بضاعة وللمضارب قرض ، وإذا كان المال بينهما تكون
شركة عقد وركنتها ايجاب وقبول . ومن شروط صحتها أن تكون بالمال ،
ولا تصح فيه الا بالدراهم والدنانير والفلوس النافقة ولا تجوز
فيما سوى ذلك الا أن يتعامل الناس بها كالتبر (الذهب غير المضروب)
والنقرة (الفضة غير المضروبة) وأن يكون الربح المشروط بينهما لاحتمال
ألا يحصل من الربح الا قدر ما شرط له ولا بد أن يكون المال مسلما
للمضارب ليتمكن من التصرف ، وأن يكون لا يد لرب المال فيه بالألا يشترط
عمل رب المال ، لانه يمنع خلوص يد المضارب ، وأن يكون رأس المال
معلوما بالتسمية أو الإشارة . فان تحققت هذه الشروط فى المضاربة
المستول عنها فى الشركة الاستثمارية المذكورة مع بقية شروط المضاربة
المنصوص عليها فى كتب الفقه كانت المضاربة صحيحة شرعا وان لم تتحقق
فيها هذه الشروط كانت فاسدة شرعا .

عن الشق الثاني : الأمانة والوديعة وهما بمعنى واحد لاشتراكهما في الحكم . والوديعة شرعا تسليط الغير على حفظ ماله ، وهي أيضا اسم لما يحفظه المودع . وصك الأمانة المسئول عنه في هذه الشركة اذن الاستثمار فيه اخرجه عن الأمانة وعن الوديعة ، ولا ينطبق عليه شرعا والحالة هذه الا اسم العارية في مذهب الحنفية ، اذ أن العارية شرعا تمليك المنافع بغير عوض . وقد نص على العارية في الدارهم والدنانير والمكيل والموزون عند الاطلاق قرض ، لان الاغارة تمليك المنافع ، ولا يمكن الانتفاع الا باستهلاك عينها ، فاقترضى تمليك العين ضرورة وذلك بالهبة أو القرض ، والقرض أدناها فيثبت ، ولان من قضية الاغارة الانتفاع ورد العين ، فأقيم رد المثل مقامه بهذه الصفة ، أى أن هذه الاغارة تؤول شرعا بالصفة المذكورة الى أنها قرض . وعلى هذا يؤول صك الأمانة على الوجه الوارد بالسؤال في هذه الشركة الى قرض شرعى لم يشترط فيه زيادة عند الرد ، فاذا كان كذلك ولم يجر نفعا للمقرض ، يكون هذا التصرف والحالة هذه جائزا شرعا — ونرى أن يسمى الصك الثانى بصك القرض الحسن (أى بدون غائدة) ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤالين ، وهو الجواز شرعا متى تحققت الشروط الشرعية المنصوص عليها في المضاربة ، ولم يجر صك القرض الى نفع . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الفصل الخامس

المنظمات التعاونية

الموضوع

(٣٢) تعاليم الاسلام ومدى توافقها مع

المنظمات التعاونية (١)

المبادئ

- ١ - التعاون الاسلامي في الماليات مشروط بألا يدخل في نطاق الربا المحرم .
- ٢ - كل زيادة مشروطة في القرض أو استفادة بسببه من باب الربا المحرم في الاسلام .
- ٣ - كل صورة للتعاون بين الناس تجلب خيرا ولا تحوى اثما أو تجر اليه تكون من مشمولات التعاون المشروع في الاسلام .
- ٤ - شرع الاسلام مبدأ الوظائف وأعطى العاملين أجرا لتفرغهم لعملهم .
- ٥ - حرم الاسلام الربا بنوعيه حرصا على تنمية المال واستثماره .
- ٦ - المسلمون في دار الاسلام يجب عليهم اتباع أحكام القرآن .
أما المسلم الذي يقيم في بلد غير اسلامي فهو في حال ضرورة اذا اضطر للتعامل بغير ما يقضى به الاسلام .

(١) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - سن ١٠٥ -
م ٢٩٤ - ١٠ جمادى الآخرة ١٤٠١ هـ - ١٥ ابريل ١٩٨١ م .
- الفتاوى الاسلامية - المجلد التاسع - الفتوى رقم ١٢٥٠ - ص ٣٣٢١

سئل :

بكتاب سفارة نيجيريا بالقاهرة المؤرخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨٠ المرفق به ورقة الاسئلة الموجهة من السيد الحاج رينجيم • رئيس اتحاد توفير القرض النيجيرى وقد جاء بها :

ان هذا الاتحاد يعمل بصفة عامة من أجل أربعة أغراض هي :

١ - تقوية الاقتصاد •

٢ - توفير الضمان بأقل معدل من الفائدة •

٣ - تعليم الناس الاستغلال الحكيم لاموالهم-والادارة الصالحة لواردهم المحدودة •

٤ - تعليم الناس التعاون بتجميع جميع الموارد المالية والانسانية من أجل حل مشاكلهم •

ثم ان هذا الاتحاد مجموعة من الاشخاص قرروا أن يوفروا أموالهم من أجل توفير قروض والحصول على فائدة قليلة بينهم • وعلى سبيل المثال : أعضاء الاتحاد هم بعض الافراد فى المجتمع ، أو العاملين فى أى وزارة حكومية أو من سكان القرى ، والعضوية فيه مفتوحة للجميع بغض النظر عن الديانة أو الجنسية أو الانتماء السياسى • ويعمل الاتحاد بقبول مدخرات أعضائه ، ومن هذه المدخرات يوفر القروض للأعضاء بأقل سعر من الفائدة لمواجهة النفقات المترابدة •

ويحرص الاتحاد على أن تظل النفقات على أقل قدر ممكن ، وأن غرضها الاساسى هو أن تؤدي خدمات دون أن تحصل على فائدة ، وما تحصله من فوائد على القروض انما هو لتمكن من دفع التكاليف لمواجهة كل الاحتياجات المطلوبة ودفع فائدة عادلة على المدخرات للأعضاء مرة أخرى لتقسم على المدخرات ، فليس هناك أى استغلال ، ويختب الأعضاء من بين أنفسهم المدير ومجلس الادارة لادارة اتحاد المضمن ، والاتحاد يقبل جميع المدخرات من جميع الأعضاء ، وبهذا تتجمع

الاعتمادات المالية ، وهذه الاعتمادات تعود ثانية الى الاعضاء على شكل فروض لمن يحتاجها من الاعضاء ، ولا يتم توزيع النقود كل عام الا بعد دفع المصاريف •

ثم انتهت الورقة بالاسئلة التالية :

- ١ - هل تعاليم الاسلام تتوافق مع المنظمات التعاونية عموما أم لا ؟
- ٢ - كيف يرى الاسلام دور الوظائف للتنمية في تطوير المجتمعات الافريقية وأنظمتها السياسية والاقتصادية ؟
- ٣ - كيف ان مشكلة الفائدة وتعاليم القرآن من الممكن أن تحل في ضوء الاكتفاء الذاتي عن طريق التعاون والتطوير ؟
- ٤ - الى أى مدى يمكن للتعاونيات عموما واتحاد الضمان من أن يستفاد منها في البلاد الاسلامية وأماكن انتشار الاسلام فيها قليل ؟
- ٥ - مع المؤسسات والمنظمات الاسلامية ينبغي البحث عن رفعة الانسان عن طريق التعاون عموما واتحاد الضمان الخاص •
- ٦ - ما هي الطريقة المثلى - حسب تعاليم الاسلام - لتنظيم اتحادات الضمان بين المسلمين ؟
- ٧ - أى الفائدة محرمة اسلاميا ؟

أجواب :

ان الله سبحانه وتعالى أورد الربا في القرآن في مواضع متعددة : وكان آخر الآيات نزولا (٢) في شأنه (على ما صح عن عمر بن الخطاب وابن عباس رضي الله عنهم) قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين • فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون

(٢) ج ١ ص ٢٦٧ تفسير فتح القدير للشوكاني •

(٣) سورة البقرة الآيات من ٢٧٨ الى ٢٨١ •

وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون * واتقوا يوما يرجعون فيه الى الله ثم توفى كل نفس ما حسبت وهم لا يظلمون » *

وفي السنة الشريفة (٤) روى البخارى ومسلم وغيرهما عن عبادة ابن الصامت رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، يدا بيد ، فإذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد) *

وهذا النص من السنة قد قسم الاشياء التى يراد تبادلها الى ثلاثة **أضرب :**

الضرب الاول : أن يكون البدلان من نوع واحد ، كالذهب بالذهب فهنا يخضع التبادل لشرطين : التساوى فى الكم ، والفورية فى التبادل . بمعنى عدم تأجيل شئ من البدلين *

الضرب الثانى : اختلاف نوعى البدلين مع أنهما من جنس واحد كالذهب بالفضة وكالقمح بالشعير ، فهنا شرط واحد ، وهو الفورية فى التبادل والقبض * ولا يضرب اختلاف الكم *

الضرب الثالث : أن يكون البدلان من جنسين مختلفين ، كالفضة والطعام ، فلا يشترط فى هذا شئ من هذين القيدتين ، بل تكون المقايضة بينهما حرة *

والقواعد المستفادة من هذا الحديث الشريف وغيره فى باب التبادل والتقايض ، تهدف الى حماية النقود والاطعمة ، وهما أهم حاجات الناس وأعظم مقومات حياتهم ، وذلك بمنع تعريضهما للتقلبات المفاجئة فى التنمية ، فوق منع احتكارهما أو اخفائهما ، ومن جهة أخرى الحرص على حماية الفقراء وغيرهم من طرق الغبن والاستغلال *

(٤) سبل السلام للصنعانى ج٣ ص ٨ وما بعدها .

نجد هذا الهدف واضحاً في الحديث الشريف الذي رواه مسلم في صحيحه : (ان رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء من التمر • فقال له النبي : ما هذا من تمرنا فقال الرجل يا رسول الله بعنا تمرنا : صاعين بصاع ، فقال صلى الله عليه وسلم : ذلك الربا ردوه ، ثم بيعوا تمرنا ، ثم اشتروا لنا من هذا) •

ما هو الربا ؟

في لغة العرب : أن الربا : الزيادة •

وفي اصطلاح فقهاء المسلمين : زيادة مال في معاوضة مال بمال بدون مقابل • وهذه الزيادة : اما أن تكون حقيقيه : كالزيادة في أحد البدلين المتجانسين على الآخر مع التقايض في الأصناف التي يجري فيها الربا • وهي ما اطلق عليه الفقهاء (ربا الزيادة) واما أن تكون الزيادة خفيه • أو زيادة في المعنى : كالتأجيل في قبض أحد البدلين في الأصناف التي يجري فيها هذا النوع من الربا ، وفي هذه الحالة تسمى الزيادة ربا النسئيه أي التأخير ، وقد تصاحب هذه الزيادة الحكمية زيادة حقيقية في البديل المشروط تأجيله في مقابلة الاجل •

فالزيادة اذا كانت مشروطة في انعقد صراحة أو معروفة للمتعاقدين عند اجراء العقد ، بحيث يستغنيان بهذه المعرفة عن اشتراطها صراحة تكون ربا من غير شك •

والذي تفيد الاحاديث النبوية الشريفة التي رواها رجال الحديث الموثوق بهم — البخاري ومسلم والنسائي وأحمد — في أبواب المضاربة والمزارعة والمساواة : أن اشتراط جزء معين من ربح ذلك وثمراته لأحد المتعاقدين منهي عنه ، لانه يخل بالمقصود من العقد ، وهو الاشتراك في النتائج والثمرات •

ومن أجل هذا اشترط الاثمة الفقهاء لزوم خلو العقد من مثل هذه الاشتراطات ، تطبيقاً للسنة الصحيحة ، وهي الاصل الثاني للشرعية •

ولقد أثبت الامام مالك (هـ) في الموطأ ما يفيد انعقاد الاجماع على أنه : لا يجوز اشتراط جزء معين غير نسبي من الربح لصاحب المال في القراض نفسه . فقد قال (في رجل دفع الى رجل مالا قراضا واشترط عليه فيه شيئا من الربح خالصا دون صاحبه : ان ذلك لا يصلح ، وان كان درهما واحدا الا ان يشترط نصف الربح له ، ونصفه لصاحبه أو ثلثه أو ربعه أو اقل من ذلك أو أكثر ، فاذا سمى شيئا من ذلك قليلا أو كثيرا فان كل شيء سمي من ذلك حلال ، وهو قراض المسلمين . قال : ولكن ان اشترط أن له من الربح درهما واحدا فما فوقه خالصا له دون صاحبه ، وما بقى من الربح فهو بينهما نصفين ، فان ذلك لا يصلح ، وليس على ذلك قراض المسلمين) .

لما كان ذلك : كانت الفائدة المحرمة في الاسلام ، هي تلك التي سماها (الربا) وهو كل زيادة مالية في معارضة مال بمال بدون مقابل حقيقى . وتحريم الربا بهذا المعنى أمر مجمع عليه في كل الاديان السماوية ، كما أخبرنا الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم (٦) .

وبينت السنة النبوية الشريفة تحريمه بنوعيه — ربا الففضل وربا البسيئة — في أحاديث وحوادث كثيرة حوتها كتب السنة (٧) الصحيحة . ولقد حث الاسلام بنى الانسان على التعاون على البر والتقوى ونهاهم عن التعاون على الاثم والعدوان . فقال الله سبحانه في القرآن الكريم (٨) (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) .

ومن أوجه التعاون على البر المأمور به في هذه الآية : تعاون المسلمين

(٥) ما يجوز من الشرط في القراض وما لا يجوز ج٢ ص ١٥٧ ، ١٥٨ شرح الزرقانى على موطأ مالك — المطبعة الخيرية .

(٦) سورة البقرة الآيات من ٢٧٥ الى ٢٨١ وسورة آل عمران من ١٣٠ الى ١٣٣ وسورة النساء من ١٦٠ الى ١٦١ وسورة الروم الآية ٣٩ .

(٧) فتح البارى شرح صحيح البخارى ج٤ وصحيح مسلم بشرح النووى ج١١ ونيل الاوطار للشوكانى ج٥ .

(٨) من الآية ٢ من سورة المائدة .

في الامور المالية كالتجارة والمزارة والمساواة والصناعة ، وذلك في نطاق القواعد العامة التي بينها الله سبحانه في آيات أخرى كقوله (٩) (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) •

ومع المحافظة على التوازن بين مصلحة الفرد ومصالح الجماعة ، على ما تشير إليه آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، غالتعاون على الخير بوجه عام أمر مقرر في الاسلام ، وهو الوسيلة القوية الى اصلاح المجتمع وإيجاد الصفاء والوفاء بين أفراد ، بديلا للجفاء والشقاق والتباغض والتحاسد •

والتعاون الاسلامي في المالىات مشروط بألا يدخل في نطاق الربا المحرم الذي سبق بيان وصفه وعنوانه وأدلته •

أما دور الاسلام في ترتيب الوظائف العامة : فان القرآن الكريم قد وضع أساس هذه الوظائف ورتب لها الاجر نظير العمل •

نجد هذا واضحا في القرآن الكريم • حيث قال الله سبحانه (١٠) (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها) • اذ في جعل (العاملين عليها) أصحاب سهم من الصدقات نظير تفرغهم للقيام على جمعها وإيداعها بيت المال وحفظها • في هذا دليل على جواز انشاء الوظائف اللازمة لادارة أموال المسلمين ومختلف شئونهم (١١) وترتيب الاجور والمرتبات بما يكفي حاجتهم ويصرفهم الى القيام بما أسند اليهم من أعمال ، وعلى هذا جرى عمل الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده ، وتواتر عمل المسلمين عليه في جميع العصور •

ووفقا لما تقدم عن بيان مفهوم الربا المحرم شرعا (الفائدة) فانه يجب على المسلمين اجتناب التعامل بهذه الفوائد الربوية بوصفه تعاملًا محرما شرعا ، ويمكن إيجاد بديل لهذه الفوائد المحرمة باستثمار

(٩) من الآية ١٨٨ من سورة البقرة •

(١٠) من الآية ٦٠ من سورة التوبة •

(١١) بداية المجتهد لابن رشد ج١ ص ٢٧٦ طبع الحلبي بمصر •

الاموال المدخرة في شركات للتجارة أو للصناعة أو للزراعة ، ويقوم بهذا جمعية تدير هذه الشركات ، اما بوصفها وسيطا ، واما بوصفها وكيلا عن أصحاب الاموال المدخرة .

وبمعيار الربا المحرم يمتنع في نطاق أحكام الاسلام تلك الاعمال التي تقوم بها المصارف التجارية التي تبشر عمليات القروض ، اذ أن عملها في هذا المضمار يقع على ضربين :

١ - اقتراضها الاموال من أصحاب الودائع مقابل فائدة تعطى لهم لان الودائع في مثل هذه الحال بمثابة قروض نظير فائدة .

٢ - اقراضها الاموال المتجمعة تحت يدها ، أو جزءا منها الى عملاء آخرين مقابل فائدة بسعر أعلى تحصل عليها .

وتشترى هذه المصارف بما يتجمع لديها من فروق بين سعر فائدة الاقتراض وسعر فائدة الاقراض ، وهذا هو الربا الذي حرمه الاسلام لما فيه من مضار ومفاسد ، ولما يترتب عليه من خلق فئة متعطلة وحبس المال عن التداول .

ومن هنا : كان لابد للمسلمين من التفكير في الالتجاء الى نظام آخر يبتعدون به عن هذا الربا ، ويتمثل هذا النظام بوجه عام في التعاون على استثمار أموالهم في الوجوه المشروعة في الاسلام ، واقراض المحتاجين دون فوائد ، واقراض المنتجين والمستثمرين بمشاركتهم في مشروعاتهم التجارية أو الزراعية أو الصناعية .

واتحاد الضمان - المسئول عنه - وحسبما جاء بورقة السؤال من ايضاح تدخل أعماله في نطاق الفائدة المحرمة في الاسلام ، باعتبارها من الربا الذي حرمه الله سبحانه في القرآن الكريم وعلى لسان الرسول محمد صلى الله عليه وسلم .

فقد جاء بالسؤال عن كيفية عمل اتحاد الضمان ما يلي :

(ان اتحاد الضمان يقبل مدخرات أعضائه ، ويهذه المدخرات

يؤفرون القروض للاعضاء بأقل سعر من الفائدة ، لمواجهة النفقات
المترابدة) •

فهذه الفائدة مهما كانت قليلة تدخل في نطاق ربا الزيادة أو ربا
الفضل الذي سبق بيانه ، باعتبارها قدرا من المال زائدا عن أصل القرض
فتكون محرمة شرعا •

ذلك لان عقد القرض في الشريعة الاسلامية — كما عرفه الفقهاء —
هو تمليك شخص لآخر عينا من المثلثات له قيمة مالية مما لا ينتفع به
الا باستهلاكه ، ويكون ذلك بمحض التفضل ، بمعنى أن تكون منفعة القرض
عائدة على المقرض فقط ، وبهذا خرج عقد الربا ، لانه قرض في تظير منفعة
تعود على المقرض •

والقرض بمعناه الشرعي — سالف الذكر — مشروع بالكتاب والسنة
والاجماع • قال الله تعالى (١٢) (من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا
فيضاعفه له أضعافا كثيرة والله يقبض ويبسط واليه ترجعون) •

وفي السنة الشريفة من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (١٣)
(•• ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة ،
ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة •••) •

وقد أجمع المسلمون على مشروعيته في جميع العصور •

وقد نقل صاحب المغنى (١٤) أن كل قرض شرط فيه أن يزيده فهو
حرام بلا خلاف ، وقد روى عن أبي بن كعب وابن عباس وابن مسعود
أنهم نهوا عن قرض جر منفعة •

لما كان ذلك : كانت كل زيادة مشروطة في القرض أو استفادة بسببه
من باب الربا المحرم في الاسلام •

(١٢) الآية ٢٤٥ من سورة البقرة .

(١٣) صحيح البخارى ص ٦٠ ج ٢ .

(١٤) ابن قدامة الحنبلى ج ٤ ص ٣٦٠ ، ٣٦١ مع الشرح الكبير .

واذ كان الظاهر من السؤال أن اتحاد الضمان هو مجموعة من الأشخاص
حرروا : أن يوفرُوا أموالهم من أجل توفير قروض والحصول على فائدة
قليلة منهم ، وأن اتحاد الضمان يقبل مدخرات أعضائه ، وبهذه
المدخرات يوفرُونَ القروض للأعضاء بأقل سعر من الفائدة لمواجهة
النفقات المتزايدة .

اذ كان ذلك : كان الهدف هو تضامن أعضاء هذا الاتحاد وتعاونهم
بما يؤدونه من اشتراكات للصندوق الذي يقرض المحتاج من الأعضاء
المشتركين فيه . واذا كان هذا هو المستهدف . لم يجز في نطاق أحكام
الاسلام في القروض أن يحصل الصندوق على فائدة من المقرض ، مهما كان
قدرها ، حتى لا يدخل تعامل صندوق الاتحاد مع أعضائه في نطاق الربا
الذي حرّمه الاسلام . وانما لإدارة هذا الاتحاد أن تحصل من المقرض
على مبلغ ثابت وقت القرض في نظير أجور القائمين على إدارة الاتحاد
ورصد حساباته باعتباره أجرة كتابة لا فائدة للقرض . ذلك لان فقهاء
المسلمين لم يختلفوا على جواز أخذ الأجرة على كتابة حك الدين ، وأرن
الأجرة في هذه الحال على المدين (١٥) .

وعلى هذه الإدارة أيضا أن تستثمر فائض الأموال المدخرة بالطريق
المشروع في الاسلام ، مثل التجارة أو الزراعة أو الصناعة ، ولا يجوز
لها شرعا الاستثمار بالاقراض بفائدة محددة قدرا وزمنا ، كاقراض مائة
مثلا بواقع ٧٪ لمدة سنة أو سنتين ، لان القرض على هذا الوجه من الفائدة
ربوى محرم في الاسلام .

ومما تقدم يمكن أن نستظهر الاجابة على الاسئلة المحددة المطروحة
على الوجه التالي :

١ — هل تعاليم الاسلام تتوافق مع المنظمات التعاونية عموما
بالاتفاق أولا ؟

(١٥) احكام القرآن لابي بكر الرازي الجصاص ج١ ص ٥٧٦ في تفسير
آية المدانية رقم ٢٨٢ من سورة البقرة وكتاب جامع الفصولين في الفقه الحنفى
ج١ ص ٣٤٩ في الفصل التاسع عشر في مسائل الاجازات بين المقرض والمستقرض .

على هذا السؤال : أجاب القرآن بقول الله تعالى : (وتعاونوا) (١٦)
على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) غاى صورة للتعاون بين
الناس تجلب خيرا ، ولا تحوى اثما أو تجر اليه تكون من مشمولات التعاون
المشروع فى الاسلام .

٢ - كيف يرى الاسلام الوظائف للتنمية فى تطوير المجتمعات
الاfrيقية وأنظمتها السياسية والاقتصادية ؟

من آية (انما الصدقات) (١٧) نستفيد مشروعية الوظائف ، فقد
أعطت هذه الآية نصيبا للعامل الذى يتولى جمع الصدقات واعتبرت عمله
هذا وظيفة ، وأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاة والقضاة
والعمال على الجهات التى دخلها الاسلام ، وأعطاهم على ذلك أجرة
لتفرغهم لعملهم الذى فيه صلاح حال الناس وقضاء أمورهم .

ومن ثم : فالاسلام قد شرع المبدأ . أما نوعية الاعمال والوظائف
فإنها تختلف بحسب الزمان والمكان والعرف والعادة ، ولكل قوم أن ينظموا
الوظائف حسب مقتضى الحال فى ديارهم فى نطاق قواعد الاسلام
العامة ، التى لا يتسع مجال هذا السؤال للاستطراد فى بيانها .

٣ - كيف ان مشكلة الفائدة وتعاليم القرآن من الممكن أن تحصل
فى ضوء الاكتفاء الذاتى عن طريق التعاون والتطوير ؟

ان الاسلام حرم الربا - بمعناه المتقدم - حرصا على تنمية المال
واستثماره بطرق يستفيد بها ومنها أكبر عدد من الناس حتى يتسع مجال
العمل والرزق للكثيرين الذين قد تكون لديهم القدرة على العمل ، وليس فى
أيديهم رأس مال .

ومن هنا : كان من دواعى تحريم الاقراض بفائدة أو صاحب المال
سيصبح متعطلا عن العمل المثمر ، لأنه سيكتفى بفوائد قروضه ، وكان

(١٦) من الآية ٢ من سورة المائدة .

(١٧) من الآية ٦٠ من سورة التوبة .

هذا داعيا أيضا لحث الناس على استثماره بالعمل • وبهذا وغيره من الحكم التي ابتغاها القرآن بتحريمه للربا تصبح الفائدة المحددة قدرا وزمنا ، لا محل لها في الاسلام بعد أن حث على العمل وعلى استثمار الاموال في التجارة والصناعة والزراعة وغير هذا من متنوعات العمل التي تختلف باختلاف الزمان والمكان وامكان القيام به ، وهذا من أوجه التعاون في الاسلام ، فان اقامة الشركات المساهمة - مثلا - تعاون في سبيل الاستثمار والاكتفاء •

٤ - الى أي مدى يمكن التعاونيات عموما واتحاد الضمان من أن يستفيد منها في البلاد الافريقية وأماكن انتشار الاسلام فيها قليل ؟

ان المسلم عليه واجب الايمان بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم في القرآن وفي السنة ، وأن ينتهي عما نهى الله عنه ، ولقد اعتاد العرب من قبل الاسلام التعامل بالربا ، فلما حرمه الله • انتهوا عنه بكل صورة •

ومن ثم : فان المسلمين اذا كانوا في مجتمع اسلامي أو ما يشبهه الفقهاء المسلمون دار الاسلام وجب عليهم اتباع أحكام القرآن الذي رسم طريقا واحدا للتعاون ، هو التعاون على البر والتقوى ، ومقتضاه أن نبثد في كل صورة للتعاون عما حرم الله سبحانه ، أما المسلم الذي يقيم في بلد غير اسلامي فهو في حال ضرورة اذا اضطر للتعامل بغير ما يقضى به الاسلام •

٥ - مع المؤسسات والمنظمات الاسلامية ، ينبغي البحث عن رفعة الانسان عن طريق التعاون عموما واتحاد الضمان الخاص •

هذه حقيقة : لان الاسلام جاء بالاحكام التي ترفع الانسان ماديا وأدبيا فهو قد نظم الحياة الشخصية للمسلم ، فرتب سلوكه مع الله بالعبادات ، ورتب سلوكه مع نفسه بارشاده الى الطرق التي يتغلب بها على مشقات الحياة ، وتقوية عزيمته على مواجهة الصعاب ، كما رتب سلوكه مع الناس في المجتمع الذي يعايشه ، بأن أبان الطرق الصحيحة للتعامل

المالى والاخلاقى بما يؤدي الى ترابط وتكافل أفراد المجتمع خاصة
والانسانى عامة * ووضع ضوابط للحلال المباح من المعاملات ، ونهى نهياً
باقاً عن المحرمات وبينتها أوضح بيان •

٦ — ما هى الطريقة المثلى — حسب تعاليم الاسلام — لتنظيم
اتحادات الضمان بين المسلمين ؟

ان معيار التعاون على البر والتقوى بين المسلمين ، هو ما أمر به
القرآن الكريم فى قول الله سبحانه : (وتعاونوا) على البر والتقوى
ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) واتحاد الضمان — المسئول عنه —
بمقاصده وأهدافه الواردة بالسؤال * قد يدخل فى هذا النطاق اذا لم
يقتض فائدة من المقترضين منه ، لان الفائدة المحددة قدراً وزمناً من
باب الربا المحرم فى الاسلام كما تقدم ويمكن أن نسميه اتحاد التكافل
الاسلامى ، وأن يدفع المقترض مبلغاً ثابتاً فى نظير أجور العاملين على
ادارة أموال الاتحاد ، كما يمكن استثمار فائض هذه الاموال فى المشروعات
الانتاجية كالزراعة والصناعة ، ويخزم اقراضها بفائدة ربوية فى الاسلام •

٧ — أى أنواع الفائدة محرمة اسلامياً ؟

الاسلام حرم الربا (الفائدة) كما حرّمته الاديان السماوية من قبل ،
وان استحلّه أتباعها ، كما حى القرآن (١٩) الكريم عنهم •

والربا المحرم نوعان :

الاول : ربا النسيئة (٢٠) وهو : أن يقول الدائن للمدين أتقضى
الدين أم تبنى ؟ فان لم يقض المدين زاد فى المال ، فيزيد الدائن فى
الاجل •

فزيادة المال فى هذا النوع جاءت فى مقابل تأجيل موعد السداد •

(١٨) من الآية ٢ من سورة المائدة •

(١٩) من الآية ١٦٠ و ١٦١ من سورة النساء •

(٢٠) احكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٥٥٢ ، ٥٥٣ •

الثانى : ربا الفضل أو ربا الزيادة وهو : أن يزيد في التبادل في المنفقين جنسا ، كتبادل ذهب بذهب ، أو شعير بشعير ، أو نقود بنقود ، فإذا اقترض شخص مائة جنية من شخص آخر ثم ردها اليه مائة وعشرين ، كانت العشرون الزائدة ربا محرما .

ومن هذا يتضح أن أية زيادة في القرض ، سواء كانت في مقابل تأجيل سداد الدين ، أو كانت مشترطة تسدرا مثل ٥٪ ، تصبح فائدة محرمة في الاسلام .

وفي هذا الصدد جاء الحديث الشريف الذى رواه الدارقطنى (٢١) وغيره عن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما) .

وفقنا الله للتمسك بالاسلام وكتابه القرآن ، وسنة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام ، اذ ذلك هدى الله : (يهدى به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات الى النور باذنه ويهديهم) (٢٢) الى صراط مستقيم) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(٢١) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ص ٣٥٠ و ٣٥١ .

(٢٢) الآية ١٦ من سورة المائدة .

فهرس

صفحة	الموضوع
٣	مقدمة
	القسم الأول
٧	الربا في العصور القديمة
٧	الربا في نظر الفلاسفة
٨	الربا في بابل
٩	الربا عند الهنود
١٠	الربا في مصر الفرعونية
	القسم الثاني
١٣	الربا عند اليهود .
١٣	مصادر التشريع اليهودي
١٥	أنواع الربا عند اليهود
١٧	موقف الديانة اليهودية من الربا
٢٠	أوصاف المرابي اليهودي
٢٠	أسباب تحريم الربا بين اليهود
٢٢	الربا الاستهلاكي والانتاجي عند اليهود
٢٣	تحايل اليهود على قانون الربا
٢٥	من هو الأجنبي
	القسم الثالث
٢٦	الربا في الديانة المسيحية
٢٦	الديانة المسيحية تحرم الربا
٢٧	تحريم مارتن لوثر للربا
٢٩	مصرف مال الصداقة
	القسم الرابع
٣٢	الربا في الشريعة الإسلامية
٣٢	الربا في اللغة وفي المعنى الاصطلاحي
٣٢	الربا في الجاهلية

الموضوع	صفحة
الفصل الأول : تحريم الربا في القرآن الكريم	٣٥
(١) سورة الروم	٣٥
(٢) سورة النساء	٣٥
(٣) سورة عمران	٣٦
(٤) سورة البقرة	٣٧
الفصل الثاني : تحريم الربا في السنة	٤٢
عقوبات الربا	٤٣
أحاديث النبي في شأن ربا البيوع	٤٣
أحاديث النبي التي تؤكد على تحريم الربا	٤٥
أحاديث النبي التي وردت في شأن ربا الديون	٤٧
الفصل الثالث : ربا النسيئة و ربا الفضل و ربا الديون	٤٨
ربا الفضل و ربا النسيئة	٤٩
ربا الفضل في المذاهب الأربعة	٤٩
ربا النسيئة في المذاهب الأربعة	٥٠
ربا الدينون	٥٤
الزيادة غير المشروطة في العقد	٥٦
حكم ربا الدينون على النقود الورقية	٥٧
حكم انخفاض قيمة العملة أو زيادتها	٥٨
الفصل الرابع : البيع المعجل في الاسلام	٦٠
الاسلام والبيع	٦٠
البيع المعجل في الاسلام	٦١
البيع المعجل للسلع الزراعية	٦٢
المضاربة	٦٢
بيع السلم	٦٣
الفصل الخامس : الفائدة البسيطة والفائدة المركبة	٦٥
التعامل بالفائدة عند العرب قبل الاسلام	٦٥
التعامل بالفائدة في الطائف	٦٥
الفائدة في مكة	٦٦
التعامل بالفائدة في المدينة	٦٧

الموضوع	صفحة
الفائدة البسيطة والفائدة المركبة في الاسلام	٦٨
المصلحة في تبرير الفائدة	٧٣
المنفعة في تبرير الفائدة	٧٨
الفصل السادس : الفائدة في القروض الانتاجية والاستهلاكية	٨١
الفصل السابع : فوائد البنوك	٨٤
ادلة من يستندون في اجازة الفائدة للبنوك	٨٤
الرد على اجازة الفائدة للبنوك	٨٦
المصارف الخاصة	٩٠
الفصل الثامن : الديون الخارجية بالفوائد	٩١
قروض الحرب بالفوائد	٩١
القروض للأغراض الانتاجية والاستهلاكية	٩٤
الفصل التاسع : المصارف الاسلامية	٩٦
بنك ناصر الاجتماعى	٩٧
بنك فيصل الاسلامى	٩٩
بنك مصر	١٠١
المصرف الدولى الاسلامى	١٠١
القسم الرابع	
الفوائد في القانون	١٠٣
الفائدة البسيطة للقرض	١٠٣
حكم القضاء الدستورى في الفوائد	١٠٥
قضاء المحكمة الاتحادية بدولة الامارات في الفوائد	١٠٩
ضرورة تعديل الفوائد المنصوص عليها في القانون المدنى	١١٢
القسم السادس	
الفتاوى الاسلامية	١١٤
الفصل الأول	
أحكام التعامل مع البنوك	١١٤
(١) عائد شهادات الاستثمار	١١٤
(٢) جوائز شهادات الاستثمار المجموعة (ج) ودقات التوفير	١١٥

الموضوع	صفحة
(٣) إستثمار الأموال في البنك	١١٦
(٤) شهادات الإستثمار	١١٨
(٥) نقص قيمة الشهادات مع أرباحها عن قيمتها وقت الشراء	
لا يكون مبررا لحل الفائدة	١٢٠
(٦) شهادات الإستثمار والعائد منها والزكاة فيه	١٢٢
(٧) التعامل مع البنوك بفائدة محرم شرعا	١٢٤
(٨) ايداع الأموال في البنوك بدون فائدة مباح	١٢٦
(٩) استثمار المال في اذون الخزانة وسندات التنمية	١٢٨
(١٠) الأموال المودعة في البنوك وبنك فيصل الإسلامي	١٣٠
(١١) أرباح بنك ناصر	١٣٢
(١٢) شهادات الإستثمار حرف (أ) ، (ب) ، وما يشابهها في شأن	
شهادات الإستثمار ، والقرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٩٠	١٣٤
(١٣) سندات القيمة الدولارية	١٥١

الفصل الثاني

القروض بفوائد

(١٤) القرض بفائدة حرام شرعا	١٥٦
(١٥) ربا النسيئة	١٥٨
(١٦) الفوائد وتعليق الصور في المنازل	١٦٢
(١٧) حكم تفاوت وزن الدنانير والدارهم في ربوية التعامل بها	١٦٤

الفصل الثالث

من أحكام البيع

(١٨) البيع بثمن مؤجل يعقبه شراء البائع المبيع نقدا	
بسعر الخاضر	١٦٨
(١٩) خيار الشرط للمشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع	١٧١
(٢٠) بيع المشلول صحيح	١٧٢

صفحة

١٧٤	(٢١) البيع الصوري
١٧٥	(٢٢) بيع السلم جائز
١٧٧	(٢٣) الربح الناتج عن شرط جزائي في العقد جائز
١٨٠	(٢٤) بيع السلم والبيع بالأجل جائزان شرعا
١٨٢	(٢٥) يحرم العربون عند عدم إتمام الصفقة
١٨٦	(٢٦) التعويض عن إخلاء الأرض الزراعية غير جائز شرعا

الفصل الرابع

من أحكام الشركات

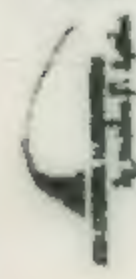
١٨٨	(٢٧) حكم عقد المضاربة
١٨٩	(٢٨) الشركة في البهائم
١٩٠	(٢٩) الشركات المساهمة
١٩٢	(٣٠) فقد مال الشركة مبطل لها
١٩٣	(٣١) صكوك مضاربة وقرض حسن

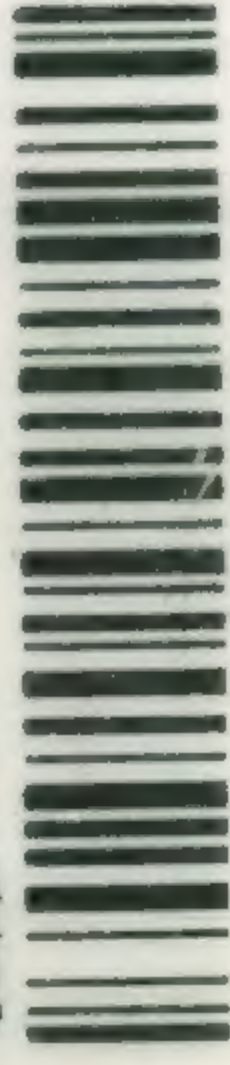
الفصل الخامس

المنظمات التعاونية

(٣٢) تعاليم الإسلام - خاصة أحكام الربا - ومدى توافقها

١٩٦	مع المنظمات التعاونية
٢١٠	الفهرس

 Bibliotheca Alexandrina



1523064

10